



معهد دراسات المرأة
Institute of Women's Studies



بِرْزَيْتِيَا
BIRZEIT UNIVERSITY

إعادة اندماج النساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي: جوهر عملية مناهضة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني

معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت

د. نداء أبوعواد

تشرين ثاني 2016



معهد دراسات المرأة
Institute of Women's Studies



BIRZEIT UNIVERSITY

إعادة اندماج النساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي: جوهر عملية مناهضة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني

معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت

نداء أبو عواد

تشرين ثاني 2016



بدعم من



في إطار



معهد دراسات المرأة
Institute of Women's Studies



جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

إعادة اندماج النساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي:
جوهر عملية مناهضة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني

د. نداء أبو عواد

© حقوق الطبع محفوظة لمعهد دراسات المرأة، 2016

ISBN 978-9950-322-10-3

منشورات معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت

صندوق بريد: 14، بيرزيت، فلسطين

بريد إلكتروني: WOMEN-INST@birzeit.edu

هاتف: +972298 2013

فاكس: +972298 2958

للاتصال من العالم العربي، الرجاء استخدام الرقم الدولي ٩٧٠

لمزيد من المعلومات: www.birzeit.edu/en/institutes-centers/iws

أو: iws.birzeit.edu

تصميم وطباعة: أضواء



يوّد معهد دراسات المرأة أن يعبر عن امتنانه وشكره للدعم السخي الذي
قدّمته مؤسسة التعاون الإيطالي لإصدار هذه الدراسة



هذه الدراسة "إعادة اندماج النساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي: جوهر عملية مناهضة
العنف ضد المرأة في

المجتمع الفلسطيني" مدعومة من قبل مؤسسة التعاون الإيطالي ضمن مشروع تمكين المرأة والتنمية
المحلية WELOD3 AID 10119.

ما يرد في هذا الإصدار من آراء يعبر عن وجهة نظر المؤلفين ولا يعكس بالضرورة موقف أو سياسات وكالة
التعاون الإيطالي.

إن وكالة التعاون الإيطالي غير مسؤولة عن أي معلومات غير دقيقة أو تشهيرية، أو عن أي سوء
استخدام للمعلومات الواردة.



اختصارات

GBV	العنف المبني على النوع الاجتماعي
VAW	العنف ضد المرأة
WELOD3	تمكين النساء والتنمية المحلية
WCLAC	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي



المحتويات :

4	اختصارات
5	المقدمة
11	الفصل الأول: إعادة اندماج النساء الناجيات من العنف في المجتمع المحلي من منظور الأديبات .
18	مقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني
21	الفصل الثاني: إعادة اندماج الضحايا/ الناجيات بين الواقع والطموح
22	واقع ومعطيات عملية إعادة اندماج الناجيات من العنف في المجتمع الفلسطيني
26	الخلفية الاجتماعية والديمقراطية للنساء المشاركات في الدراسة
27	مفهوم إعادة الاندماج من واقع التجربة العملية والاحتياجات والمصالح
29	الفصل الثالث: مكونات عملية إعادة الاندماج ومراحلها
31	المرحلة الأولى: استقبال وتحويل الحالات المُعنفَة
34	المرحلة الثانية: التهيئة والتكئين في بيوت الأمان أساس لعملية إعادة الاندماج
42	المرحلة الثالثة: المواجهة بعد مغادرة بيت الأمان
42	إعادة اندماج الناجية داخل الأسرة:
49	إعادة اندماج الناجية في المجتمع المحلي
50	تجارب حية للمقاومة والمثابرة للاندماج
52	التفاعل والتنسيق بين المؤسسات الشريكة.
54	استنتاجات عامة وتوصيات
66	ملحق إحصائي
70	قائمة المقابلات
70	قائمة بأسماء المشاركات في المجموعات البؤرية

شكر وتقدير

نود أن نعرب عن امتناننا لكارلا باجانو، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي في الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي- مكتب القدس منذ عام 2009 حتى عام 2017؛ ولأنّارونزوني، الخبيرة في العنف المبني على النوع الاجتماعي في الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي- مكتب القدس منذ عام 2010 حتى عام 2016؛ كذلك نعرب عن امتناننا لنجم الملوك إبراهيم، منسقة مراكز "تواصل" في الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي- مكتب القدس منذ عام 2015 حتى 2016 . نعرب عن امتناننا لهن لمساهماتهن التقنية في تنقيح هذه الدراسة ولتفانيهن في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين.

المقدمة¹

في الآونة الأخيرة، أبدت النسويات، والمنظمات النسائية، والحكومات، وكذلك المنظمات والجهات المانحة الدولية اهتماما متناميا في معالجة مشكلة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكذلك الاهتمام في تطوير وسائل لحماية المرأة من العنف. في المقابل، لم تشكل عملية إعادة اندماج النساء الناجيات من هذا العنف محور اهتمام جدي لهذه المنظمات حتى وقت متأخر من القرن الماضي. تجدر الإشارة إلى أن مسألة إعادة اندماج النساء اللواتي يواجهن العنف القائم على النوع الاجتماعي هي أيضا من الحقول الجديدة سواء على الصعيد الأكاديمي أو على صعيد الممارسة والتطبيق العملي، على الأقل في المجتمع الفلسطيني. ويعتبر البحث الحالي الدراسة الأولى من نوعها في السياق الفلسطيني حول عملية إعادة اندماج النساء الناجيات من العنف، وهو جزء من أنشطة برنامج التعاون الإيطالي «تمكين النساء والتنمية المحلية رقم 3» (WELOD)*.

الهدف من الدراسة الحالية هو تحديد وتعريف مفهوم "إعادة الاندماج" وآلياته واستراتيجياته من منظور النساء الناجيات في المجتمع الفلسطيني من خلال التركيز على خبراتهن ورواياتهن لمفهوم إعادة الاندماج، وكذلك من وجهة نظر مقدّمي خدمات مكافحة العنف. تنطلق هذه الدراسة من أن ظاهرة العنف ظاهرة تاريخية عالمية، ويأخذ العنف أشكالا متعددة سياسية واجتماعية واقتصادية، ويتقاطع/يتمفصل مع غيره من علاقات القوة القائمة بالمجتمع، مثل الطبقة، القومية، العرق (كبنية اجتماعية)، الجنس. ومن هنا، فإن أسباب العنف ومظاهره وأشكاله تختلف من سياق اقتصادي اجتماعي سياسي ثقافي إلى آخر. ويأتي العنف القائم على النوع الاجتماعي² في سياق العنف الأوسع والأشمل في المجتمع، كما تختبره النساء بطرق وأساليب ومستويات مختلفة وفقا لتنوع السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وموقعها ضمن بُنى وعلاقات القوة القائمة. وعليه فإن التصدي لظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي تتطلب الأخذ بعين الاعتبار الأسباب المنتجة للعنف في سياق معالجة وتحليل البرامج والسياسيات المتعلقة بمسألة التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتحديد في ما يتعلق بكيفية العمل على إعادة اندماجهن في سياق مجتمعاتهن

¹ ساهمت الباحثتان الميدانيتان إيمان عساف وعرين هوارى بجمع وثائق المؤسسات، وجمع وتلخيص جزئي لبعض أدبيات البحث، كما قامت الباحثة إيمان عساف بإجراء المقابلات في الضفة الغربية، وقد شاركتها الباحثة الرئيسية في إجراء جزء من هذه المقابلات.

² يتباين التأطير المفاهيمي (CONCEPTUALIZATIONS) للعنف الممارس ضد الناس، إذ تستخدم بعض المصادر مصطلح "العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) (GENDER BASED VIOLENCE)"، فيما تستخدم مصادر أخرى مصطلح "العنف ضد المرأة (VAW) (VIOLENCE AGAINST WOMEN)"، وتستخدم بعض المصادر الأخرى المصطلحين بالتبادل. تستخدم هذه الدراسة التعريف الموسع للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) على أنه "أي ضرر متجذر في الأدوار الاجتماعية وهيكل القوة غير المتكافئة (WARD, 2002; BENJAMIN AND MURCHISON, 2004:4)", إضافة لتعريف BLOOM'S (2008:14) الذي يعتبره "مصطلح عام يستخدم لانتقاط العنف الذي يحدث نتيجة لتوقعات الدور المعيارية المرتبطة بكل نوع جنس، جنبا إلى جنب مع علاقة القوة غير المتكافئة بين الجنسين، في إطار مجتمع معين". لمزيد من المعلومات حول الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، يمكن العودة لنص الإعلان على الرابط التالي:

[HTTP://DACCESS-DDS-NY.UN.ORG/DOC/UNDOC/GEN/N94/095/03/PDF/N9409503.PDF?OPENELEMENT](http://daccess-dds-ny.un.org/doc/undoc/gen/n94/095/03/pdf/n9409503.pdf?openElement)

المحلية، وبشكل خاص، ضحايا الحالات الخطرة من العنف والنساء اللواتي تم استقبالهن في بيوت الأمان (غالبية الأدبيات تستخدم مصطلحي الملجأ أو مركز الإيواء).

الدراسة معنية باكتساب فهم أعمق لما يعنيه إعادة الاندماج من منظور النساء أنفسهن، إذ نؤمن بأن النساء قادرات على خلق الاستراتيجيات الكفيلة بمساعدتهن لإعادة بناء حياتهن، وذلك خلافاً للاعتقاد الشائع أنهن ضحايا وسلبيات وفي حاجة لمن يوجههن ويملي عليهن كيف يتصرفن، وأفضل طريقة لمساعدتهن تكون من خلال فهم وتلبية مطالبهن واحتياجاتهن. كما يتوجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن خيارات النساء المُعنَّفات تُتخذ في سياق من الفقر المدقع ووسط تدمير النسيج الاجتماعي الناجم عن تقاطع وتفاعل سياسات الاحتلال وسياسات الليبرالية الجديدة للسلطة الفلسطينية والبطيريركية. وبالتالي، فإن مسألة إعادة اندماجهن أو قرارهن بالعودة، أو عدم العودة، إلى مجتمعاتهن السابقة لا ترتبط فقط بهويتهن الاجتماعية والثقافية، وبكيف يفاوضن باستمرار من أجل الاندماج في شبكات جديدة. ففي السياق الفلسطيني المُحتل أدى تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية بفعل هيمنة الاحتلال على فلسطين والشعب الفلسطيني إلى إفقار قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني. وقد تعمق الفقر بفعل تبني السلطة الفلسطينية لسياسات الليبرالية الجديدة وسياسات السوق الحر، وتقليص دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. كانت عواقب السياسات السابقة وخيمة على النساء حيث ترتفع نسب الفقر في صفوف الأسر التي ترأسها الإناث عن تلك التي يرأسها الذكور، وفقاً لآخر الإحصاءات المتاحة حول الموضوع (الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني 2011، 2013). ويتعزز فقر النساء في ظل بُنى اجتماعية بطيريركية تضع قيوداً على عمل النساء خارج المنزل، وتقسم سوق العمل بين الجنسين على أسس غير عادلة، وتحرمهن بالتالي من تحقيق استقلال اقتصادي يشكل لهن ركيزة لمناهضة ومقاومة العنف الممارس ضدهن.

من أجل معالجة تعريف مفهوم إعادة الاندماج وعملية إعادة الاندماج من آليات واستراتيجيات، من المهم فهم تعقيدات الوضع الحالي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفلسطيني. علماً أنه لن يتم تقديم تحليل معمق لظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، حيث سيكون هذا الموضوع خارج نطاق اهتمام هذه الدراسة، التي ستقتصر على تقديم عرض موجز يكفي لفهم العنف، تعريفه العام ومدى انتشاره ونطاقه. بعد ذلك، سنقدم عرضاً، ومن ثم تحليلاً للوضع الراهن لعملية إعادة الاندماج، من أجل اقتراح توصيات لإجراءات وطنية لإعادة إدماج النساء الناجيات من العنف في المجتمع.

كما ناقشت الدراسة، أن السياسات التي تتبناها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية يمكن أن لا تكون فعالة دائماً لأنها غير قادرة على فهم الديناميات المحلية، وتُفرض على النساء المُعنَّفات أحياناً سياسات وتدخلات بزعم أنها الحل الأنسب لمشاكلهن. على سبيل المثال، إن الجهود المبذولة لتمكين وتوعية النساء المُعنَّفات داخل بيوت الأمان دون أن تُرافقها

برامج موازية ومستمرة للعمل مع البيئة الاجتماعية المحلية، وخاصة الأسرة المنتجة للعنف ضد النساء، يوقع الناجيات في صراع نفسي واجتماعي تكون عواقبه وخيمة عليهن.

تبنت الدراسة أساليب بحثية مختلفة، كميةً ونوعية، لتحقيق أهداف البحث في معالجة تعريف مفهوم إعادة الاندماج (Re-integration) وعملية إعادة الاندماج في السياق الفلسطيني المحتل. وتضمنت الدراسة الحالية مراجعة الأدبيات حول موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي عموماً، وتلك التي تناولت مسألة إعادة اندماج النساء الناجيات في مجتمعاتهن المحلية في التجارب العالمية، وأيضاً في السياق الفلسطيني. واستخدمت الدراسة البيانات الكمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وغيرها من البيانات لتحليل ولتقديم لمحة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين.

ونظراً لصعوبة استخدام الاستبيان كأسلوب لجمع بيانات كمية حول الناجيات/الضحايا من العنف، بسبب حساسية وضعهن، وظفت الدراسة منهجية البحث النوعي، بما فيها دراسة الحالة، للتعرف على تصورات النساء وعلى أولوياتهن. تضمنت الأساليب النوعية المستخدمة في الدراسة المجموعات البؤرية والمقابلات شبه المنظمة باستخدام الأسئلة المفتوحة. على الرغم من القيود المفروضة على تعميم نتائج البحوث النوعية بسبب كيفية اختيار عينة الدراسة وصغر حجمها، إضافة لأسباب أخرى، إلا أن أساليب البحث النوعي أكثر ملاءمة لالتقاط التجارب الحية للنساء المُعنفات ومعالجاتهن ومشاعرهن. إن فهم مواقف وخبرات الناجيات تجاه عملية العودة للاندماج داخل الأسرة وفي مجتمعاتهن المحلية يساهم في طرح وترويج توصيات واقعية.

وقد نُوقشت في المقابلات أسئلة حول مواضيع عامة ومشتركة مثل الخلفية الاجتماعية والديموغرافية للناجيات، وقصصهن مع العنف وخبرتهن داخل بيوت الأمان، وتصورهن لإعادة الاندماج واستراتيجياتهن الخاصة للتأقلم مع الأسرة والمجتمع المحلي. كما نُوقشت قضايا أخرى ترتبط بخصوصية تجربة كل واحدة من النساء الناجيات، وقضايا مرتبطة بدور بعض الأطراف العاملة مع النساء المُعنفات.

ركزنا في هذه الدراسة على النساء الناجيات من العنف اللواتي غادرن بيوت الأمان أو في مرحلة قريبة من مغادرتها، وذلك نظراً لسعة وتنوع الفئات التي تتعرض للعنف واختلاف نوع المساعدات التي تطلبها في محاولة منها للتكيف والاندماج في مجتمعاتها وبالتالي صعوبة تمثيل جميع المُعنفات. من ناحية أخرى، يشكل دخول النساء بيوت الأمان وغيابهن عن منازلهن وصمةً اجتماعية لغالبيةهن، ويمكن أن يخلق فجوة بينهن وبين أسرهن وبين أفراد مجتمعهن المحلي، حيث يصبح في أمس الحاجة للمساندة لإعادة الاندماج. استهدفت الدراسة الناجيات اللواتي غادرن تحديداً البيت الآمن في مدينة نابلس، ومركز محور في بيت لحم في وسط الضفة الغربية، في حين تم استثناء مركز الطوارئ في أريحا، لكونه محطة مؤقتة للتعامل مع النساء المُعنفات لحين انتقالهن إلى بيوت الأمان السابقة الذكر. خلال عملية اختيار المُستهدفات راعينا قدر الإمكان أن تشمل العينة طيفاً واسعاً

من أشكال العنف الذي تعرضت له الناجيات من العنف، والتي صنفتها وثائق البيت الآمن في نابلس وفقا للتالي: عنف جنسي من خارج العائلة، الاغتصاب داخل العائلة أي «سفاح قُربى» (المقصود بسفاح القُربى هنا الاعتداءات الجنسية التي تتم داخل العائلة ضد إرادة المُعتدى عليها، وليس تلك العلاقة الجنسية التي تتم بين المحارم وتصنف قانونيا في إطار زنا المحارم)، تهديد بالقتل، حجز حرية، عنف جسدي، عنف نفسي، عنف اقتصادي. فضلا عن مراعاة التنوع في الخلفية الاجتماعية والديموغرافية، من حيث التعليم، العمر، المحافظة، الحالة، العمل، ومكان السكن (قرية، مدينة، مخيم). هذا التنوع يهدف إلى رصد الاختلافات بين جميع هذه الفئات، والتعمق في الأسباب التي أدت لانزلاق هؤلاء الناجيات في هاوية العنف.

نظرا لحساسية موضوع الدراسة، وسرية وخصوصية الحالات، تطلب إجراء البحث الحصول بداية على موافقة وزير وزارة التنمية الاجتماعية لإجراء البحث والسماح لنا بمقابلة الناجيات، والاستفادة من بيانات سجلات بيوت الأمان. إضافة للتنسيق من مديرة وحدة النوع الاجتماعي في الوزارة للوصول للمرشحات الاجتماعيات العاملات مع الناجيات/الضحايا اللواتي تولين بدورهن مهمة التنسيق للمقابلات مع النساء المستهدفات في مكاتب وزارة التنمية الاجتماعية في المحافظات، وفي بعض الحالات من خلال التنسيق مع كل من القائمة بأعمال مديرة مركز محور، ومديرة البيت الآمن، وأيضا بعد أخذ موافقة وزير وزارة التنمية الاجتماعية. تم تسجيل جميع المقابلات، باستثناء حالة واحدة.

بدأ عقد مقابلات البحث منذ شهر شباط وانتهى في شهر تموز لعام 2015، حيث أُجريت المقابلات مع 14 ناجية ضحية للعنف، إضافة إلى إجراء عدد من المقابلات مع ممثلات لبعض الأطراف العاملة شملت مديرة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية، مديرة البيت الآمن، القائم بأعمال مديرة مركز محور، 3 مرشحات اجتماعيات، منسقة "تواصل" في رام الله، ورئيسة الوحدة القانونية في محافظة رام الله. توزعت مقابلات الناجيات/الضحايا على المحافظات باستثناء محافظات رام الله، قلقيلية وطوباس بسبب رفض الناجيات وأسرهن إجراء أية مقابلة.

خلال عملية البحث جرى أيضا عقد مجموعتين بؤريتين مع الأطراف المنخرطة في العمل على إعادة الاندماج لاكتساب فهم أعمق حول تعريفهم للمفهوم، وكيفية تخطيط وتنفيذ عملية إعادة الاندماج، والديناميات والتحديات التي تواجههم في العمل، وتساهم في توفير المعلومات والموضوعات الأولية بشأن هذه المسألة. تم عقد المجموعة البؤرية الأولى مع المرشحات الاجتماعيات للمرأة في مكاتب وزارة التنمية الاجتماعية في المحافظات، المكلفات بالعمل مع الناجيات ومتابعتهن بعد مغادرتهن بيوت الأمان. أما المجموعة البؤرية الثانية فعقدت مع منسقات «تواصل»³ في المحافظات إلى جانب

³ تم تأسيس مراكز «تواصل» كمراكز لتمكين النساء في 11 محافظة في الضفة الغربية بدعم من التعاون الإيطالي، ضمن برنامج التعاون الإيطالي WELOD، بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة والمحافظة. ترتبط هذه المراكز مع وحدات المرأة والطفولة في المحافظات، (في معظم المحافظات منسقة تواصل هي مديرة الوحدة، وهدفها الأساسي هو تقوية التشبيك بين المنظمات والمؤسسات النسوية، لتعزيز التمكين الاقتصادي-الاجتماعي للمرأة، وتعزيز مشاركتها السياسية.

محاميتين في الدائرة القانونية في وزارة شؤون المرأة وفي المحافظة، واثنين من موظفات وزارة شؤون المرأة، المتوقع أن يتولين مسؤولية التمكين الاقتصادي للنساء المعنفات، بما فيهن النساء اللواتي غادرن البيوت الآمنة.

تحديات ومعوقات الدراسة: واجهت الدراسة عدداً من التحديات والمعوقات التي أثرت على الدراسة ونتائجها. التحدي الأساسي الذي واجهنا في بداية البحث فرضه السياق السياسي الاحتلالي وما نجم عنه من تمزيق جغرافي لفلسطين، والانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كان له تأثيرٌ حاسم في حصر الدراسة في النساء المُعنفات داخل الضفة الغربية، واستثناء المُعنفات في باقي المناطق الفلسطينية، مما حدّ من مستوى شمولية الدراسة للمجتمع الفلسطيني، وحدّ من التقاط التنوع المحتمل في مجال اختبار العنف وتجارب مناهضته وسبل إعادة اندماج الناجيات/ الضحايا للمناطق المختلفة. إحدى التحديات المهمة أيضاً والتي واجهت البحث تمثلت بمحدودية، إن لم نقل ندر، الأدبيات العالمية التي عالجت موضوع إعادة اندماج الناجيات/ الضحايا في مرحلة ما بعد مغادرة بيوت الأمان، فيما لم تتوفر في السياق الفلسطيني أية دراسات تتعلق بالموضوع. غياب الدراسات السابقة وضع عبئاً كبيراً على الدراسة الحالية لتؤسس للدراسات المستقبلية حول الموضوع.

من ناحية أخرى، واجهنا صعوبة في الوصول للناجيات/ الضحايا وإقناعهن بالمشاركة في البحث نظراً لحساسية الموضوع والخوف والمخاطر التي قد تواجههن، وذلك على الرغم من التأكيد ومنذ بداية البحث على سرية المعلومات. وكان لحساسية الموضوع وموقف الناجيات/ الضحايا أثره على عدد وتوزيع الناجيات/ الضحايا اللواتي تمكنا من مقابلتهن.

فيما شكلت الإجراءات البيروقراطية تحدياً جدياً خلال عملية البحث التي تطلبت أخذ الموافقات الرسمية المطلوبة، للحصول على الوثائق المتعلقة بموضوع البحث لدى الجهات المختلفة، ولتنظيم المقابلات مع الناجيات/ الضحايا وعدد من العاملات معهن، ولعقد المجموعات البؤرية. فعلى الرغم من التعاون والمرونة العالية التي أبدتها الجهات المستهدفة في البحث، وخاصة وزارة التنمية الاجتماعية، إلا أن الحصول على موافقة صانعي القرار، وانتظار توزيعه على المحافظات، والأهم تنفيذه على أرض الواقع استهلك جهداً ووقتاً أطول من المتوقع. على سبيل المثال، تنظيم المقابلات مع الناجيات مسموح فقط عبر المرشدات الاجتماعيات للمرأة في مكاتب المحافظات، وفي حالات محدودة عبر بيوت الأمان، المثقات أصلاً بالكثير من المهام. ولهذا فإن تنظيم المقابلات وإجراء المقابلات أخذ وقتاً طويلاً، مما أثر على عملية الالتزام بالجدول الزمني للبحث. لكننا عملنا بجدية لتخطي التحديات السابقة.

ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي). لمزيد من المعلومات أنظر/ي WELOD - تمكين المرأة والتنمية المحلية: تحليل النوع الاجتماعي التشاركي والتخطيط الاستراتيجي في 11 مركز لتمكين النساء (تواصل) - في الضفة الغربية - التعاون الإيطالي في القدس 2012 و "بناء شبكات التضامن كاستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء. تجربة برنامج WELOD - التعاون الإيطالي في القدس 2012.

يتناول القسم التالي من الدراسة إعادة الاندماج باعتباره مرحلة مهمة في عملية مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصة العنف الأسري منه. ففي إطار مواجهتهن للعنف الممارس عليهن في المجتمع وداخل الأسرة تتوجه النساء لطلب الخدمات والمساعدة والدعم من أكثر من جهة وعلى أكثر من مستوى بما في ذلك الحماية من خلال بيوت الأمان للحالات الشديدة من ضحايا العنف. إلا أن دخول هذه البيوت يضع الناجيات/الضحايا في مواجهة مع أسرهن ومع مجتمعاتهن المحلية في مرحلة ما بعد مغادرة بيوت الأمان، الأمر الذي يتطلب ضرورة فهم هذه المرحلة ولعملية إعادة اندماجهن في المجتمع المحلي.

الفصل الأول:

إعادة اندماج النساء الناجيات من العنف
في المجتمع المحلي من منظور الأدبيات

إن انتشار العنف بمختلف أشكاله، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، خلال العقود الأخيرة تطلب تطوير استراتيجيات وبرامج كفيلة بمقاومته، من ضمنها إعادة اندماج الناجيات/الضحايا داخل أسرهن، وداخل مجتمعاتهن المحلية في إطار هذه المقاومة⁴. إن تشعب، وتعقيد، موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي يجعل من الصعب تغطية مجالاته المختلفة والتي قد تطال الفئات العمرية المختلفة، سواء من الرجال أو النساء؛ لهذا فإن الاهتمام الأساسي لهذه الدراسة ينصب على عملية إعادة اندماج النساء الضحايا/الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتحديدًا بعد مغادرتهم بيوت الأمان، نظرًا لأنهن يمثلن الفئة المتطرفة لحالة المعاناة من العنف، والأكثر صعوبة في إعادة الاندماج داخل الأسرة وفي المجتمعات المحلية. تجدر الإشارة إلى أن بيوت الأمان هذه مخصصة للفتيات والنساء اللواتي تزيد أعمارهن على ثمانية عشرة عامًا، أما القاصرات فيتم توجيههن لمركز خاص.

قبل الدخول في نقاش معمق حول اندماج النساء الناجيات من العنف في مجتمعاتهن المحلية باعتباره إحدى النتائج المرجوة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي على المستوى الفردي، علينا تحديد ما الذي يعنيه مفهوم إعادة الاندماج (Re-integration). فكلمة دمج في اللغة هي فعل ثلاثي بمعنى دخل الشيء واستحكم فيه، ودمج شيئين أو أكثر، جعل منهما شيئًا واحدًا، وُحدهما بإحكام (معجم المعاني الجامع؛ القاموس المحيط).

وعلى المستوى المفاهيمي، تميل هذه الدراسة لاستخدام مفهوم الاندماج عوضًا عن مفهوم الإدماج، حيث تقوم الأولى على الإرادة الحرة والرغبة في الانتماء وفي الاندماج مع المجموعة فيعاضدها بكل جهده في ما تسعى إليه وترغب فيه، بعكس الإدماج فإنه يحصل عادة من خارج الإرادة، كما في حالة عدم الرشد أو في حالة انعدام الحرية. الاندماج هنا لا يعني التماثل بل يعني الانسجام والتوافق (بن بلقاسم، تاريخ غير محدد). وتؤكد دراسة أخرى على أن الاندماج يستلزم شرطين هما: إرادة الإنسان وسعيه الشخصي للاندماج والتكيف، أي التعبير الطوعي عن "اندماجيته"، ثم القدرة الاندماجية للمجتمع عبر احترام اختلاف الأشخاص وتمايزاتهم (مالكي، 2013: 5)، علمًا أن الاندماج هو عملية مستمرة وطويلة الأمد. وفي حالة النساء الناجيات/ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، يعني الاندماج عودة الناجية لبيئتها الأصلية وبما يكفل لها الحياة الكريمة، وإن تعدد ذلك فليبتدأ بديلة تنتمي لها الناجية برغبتها وإرادتها الحرة، وأن يتقبلها المجتمع المحلي ويحترم قراراتها، وأن يتم توفير كافة سبل الدعم والمساعدة التي تطلبها الناجية/ الضحية وتكفل لها عملية الاندماج.

⁴ مقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي كظاهرة بنيوية، والقضاء عليه، تتطلب إحداث تغييرات بنيوية تطال المسببات التي تنتج وتعمق ظاهرة العنف ضد النساء بشكل خاص، والعنف بشكل عام، والمرتبط أساسًا بجوهر النظام العالمي الرأسمالي القائم على الاستغلال، والسيطرة على الشعوب ومقدراتها، والكولونيالية بأشكالها المباشرة وغير المباشرة. لكن هذا لا يقلل من شأن التدابير الرامية للتخفيف من حدة العنف والتخفيف من معاناة النساء الفلسطينيات اللاتي يتعرضن للعنف على المدى المنظور، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أم على المستوى الفردي للمعتنفين والمعتنفات، بالتوازي مع استمرارية النضال الهادف لإحداث التغييرات البنيوية للقضاء على مسببات العنف.

إن الأدبيات المتاحة حول إعادة دمج الناجيات من العنف لم تناقش معمقا إعادة الاندماج على المستوى المفاهيمي، وإن تناولته باعتباره الآليات المستخدمة في عملية تهيئة الناجية للعودة لحياتها الطبيعية في الأسرة والمجتمع، وذلك من خلال البرامج والمشاريع والأنشطة الهادفة إلى تقديم الخدمات الضرورية، كالحماية، والاحتياجات الصحية، والقانونية، والمساعدة النفسية والاجتماعية للناجيات، وتمكينها مهنيا، واقتصاديا، بحيث تكون قادرة على التفاعل الاجتماعي والعودة لممارسة حياتها الطبيعية (أنظر/ي صندوق الأمم المتحدة لسكان).

عالميا، دليل المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن العنف ضد المرأة والفتيات ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدهن، يمثل واحدا من الوثائق المتداولة دوليا، والمعتمدة في مناطق نشاط الاتحاد الأوروبي. يستند الدليل على ثلاثة مبادئ أساسية: المبدأ الأول يقوم على منع العنف، المبدأ الثاني يقوم على حماية ودعم ضحايا العنف، وأخيرا، ملاحقة المُعتدين⁵. فيما نشطت وكالات الأمم المتحدة عقب تفاقم ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي⁶ في مناطق النزاع المسلح والكوارث الطبيعية والطوارئ والأزمات، إلى التنسيق بين عدد من المنظمات لوضع أدلة مشتركة يتم تطويرها سنويا تعرف العنف وأشكاله بالإضافة لآليات الحماية منه، وآليات الدمج. ميز الدليل الصادر عن منظمة اليونسيف (2010) بين نموذجين أساسيين تعتمدهما المنظمات الدولية للتدخل لمناهضة العنف: النموذج المتعدد القطاعات، والنموذج المتعدد المستويات.

ووفقا للدليل، فإنه نظرا لعدم قدرة أي من القطاعات على مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن النموذج المتعدد القطاعات ينطلق من تحمل كل قطاع مسؤولياته بالتنسيق الوثيق مع القطاعات الأخرى بهدف الاستجابة لمتطلبات حماية النساء والفتيات الناجيات من العنف وتقديم الخدمات العلاجية والاستشارية الممكنة لإعادة دمجهن في المجتمع، وهذه القطاعات هي: القطاع الصحي، قطاع الدعم النفسي والاجتماعي، القطاع التعليمي والاقتصادي، القطاع القانوني أو العدالة والقطاع الأمني (الشرطة). ويهدف هذا النموذج وفقا للدليل إلى تسليط الضوء على حقوق الناجيات واحتياجاتهن من حيث الحصول على الخدمات الداعمة التي تحفظ كرامتهن وتضمن عناصر السرية والسلامة وتمكنهن من تحديد الإجراء الذي سيتم اتّباعه في معالجة حادثة العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تعرضن لها، بالإضافة لضمان التعاون الوثيق مع المجموعات النسوية المحلية ومع ممثلي الوزارة المعنية بحقوق النساء والفتيات. ويجب شمول النساء والفتيات منذ البداية بتصميم البرامج والحفاظ على دورهن الفعال خلال عمليات تنفيذ البرامج وتقييمها والتطوير المستمر لها.

أما النموذج الثاني "النموذج المتعدد المستويات، فقد تم تطويره بهدف إيلاء أهمية أكبر لمسألة

⁵ دليل المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن العنف ضد المرأة والفتيات ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدهن
HTTP://EEAS.EUROPA.EU/DELEGATIONS/WESTBANK/DOCUMENTS/EU_WESTBANK/20110307_VIOLENCEAGAINSTWOMEN_EN.PDF

⁶ اللجنة المشتركة بعضوية منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لجنة الإنقاذ والبرامج الدولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الفياق الطبية الدولية (فريق عمل نطاق مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي 2010)

الوقاية من حوادث العنف ووضعها في إطار مفاهيمي على سلم الأولويات بما يضمن مأسسة تدابير الحماية البنيوية والنظامية والفردية، من حيث إصلاح التشريعات، والسياسات، وسياسات التدريب والتشغيل، بالإضافة لإصلاح وضع المحاكم وقطاع الأمن (فريق عمل نطاق مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي 2010: 13-15).

على الرغم من شمولية التدخلات وآليات العمل التنفيذية المتعلقة بالخدمات المطلوب تقديمها للناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، على مستوى الحماية والمعالجة والتمكين وإعادة الاندماج، بالإضافة لآليات التنسيق بين الجهات المزودة لهذه الخدمات، إلا أن نسب العنف ما زالت مرتفعة بل وقد تكون في تزايد مستمر في بعض المناطق في العالم وفقاً لإحصاءات منظمة الصحة الدولية. يعود استمرار تزايد وتيرة العنف إلى أن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتبناة تتركز في معظمها على معالجة آثار العنف، ومحاولة الوقاية منه دون الدخول في تحليل البنى المنتجة للعنف ومسبباته داخل النظام. كما أن التركيز الأساسي في التطبيق العملي ينصب على المعالجة الفردية، وتجاهل التمكين الجماعي للنساء الناجيات من العنف. وتعود أيضاً إلى أن المنظمات الدولية تقدم في الغالب رزمة موحدة من التدخلات والأنشطة في المناطق التي تعمل فيها دون مراعاة لاختلاف هذه السياقات اجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً وسياسياً، وأيضاً السياقات الخاضعة للكولونيالية، أو تعيش حالة نزاعات مسلحة عرقية أو دينية في العديد من بلدان العالم، وبلدان العالم الثالث تحديداً كما سيتضح من خلال الأجزاء التالية من الدراسة.

هناك أدلة من الميدان تبين أن برامج التدخل التي تستهدف ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ليست دائماً ناجحة؛ فعلى سبيل المثال يتفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي بفعل العديد من العوامل بما في ذلك الفقر والبطالة وما ينجم عنها من تحديات تواجه دور الزوج والأب. في حالة أفغانستان، لاحظ بنيامين ومورشيسون (2004: 18) أن خلق فرص عمل لتمكين الناجيات من العنف كانت له عواقب سلبية على حياة النساء في بعض الحالات، وأنهن بتن عرضة لمزيد من العنف. إلى جانب ذلك، تتطلب مأسسة تدابير الحماية بنيويًا التزاماً عالياً من قبل الحكومات الوطنية، المكبلة أصلاً بسياسات المنظمات العالمية، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تفرض على الدولة الانسحاب من تقديم الخدمات الرعائية، وتلقي المسؤولية على منظمات المجتمع المدني. إحدى الدراسات حول بيوت الأمان في تركيا ذكرت أن المنظمات والحركة النسوية التركية أصلاً كانت أول من بادر لتأسيس بيوت الأمان منذ ثمانينيات القرن الماضي نظراً لضعف الحكومة في هذا المجال. وذكرت أن الحركة نجحت لاحقاً بالضغط على الحكومة لتوفير مثل هذه البيوت، وتوفير الدعم المالي لجميع بيوت الأمان الأهلية والحكومية. لكن الدراسة أشارت إلى ازدياد الصعوبات الناجمة عن قلة الموارد المخصصة لبيوت الأمان من قبل الدولة و/أو في ظل التآكل في الخدمات المقدمة من قبل الدولة (Diner and Toktas, 2013). وهنا لا يمكن أن نتجاهل أيضاً دور مؤسسات المجتمع المدني في العالم، وفي فلسطين، التي أنشأت بيوتاً آمنة لقناعتها أن لديها إمكانية أفضل من المؤسسات الحكومية لتفهم ظروف النساء والأسباب الجذرية لمشاكلهن.

تناولت بعض الأدبيات -القليلة أصلاً- بيوت الأمان باعتبارها إحدى آليات حماية المُعنَّفات. ناقشت Westlund (1999) الفرق بين مؤسسات النظام الحديث -التي غالباً ما تشل في تقديم الحماية الدائمة أو التمكين الحقيقي للناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي وبين الملاجئ (بيوت الأمان)، وتعتقد أن صياغة تكتيكات غير إقصائية، تقع على عاتق المسؤولين في دور الحماية من خلال الانتباه إلى الاحتياجات الفردية القائمة على الاختلاف والتنوع بين الناجيات أنفسهن، كالتطبيق الاجتماعية والعرق والمستوى التعليمي والثقافي، وضرورة الابتعاد عن التعامل مع الناجية كمرضية نفسياً، أو مذنبية، والعمل على التمكين والعمل على برامج المناصرة مع المجتمع المحلي، بالإضافة إلى أنشطة وحملات مجتمعية، يمكن أن تتجح دور بيوت الأمان. (Westlund 1999, p.1064-1065). ونجد أن غالبية السياسات والآليات المطروحة لم ترقَ حتى تشكل اختراقاً للنظام كما في رؤية ويستلوند، فيما هي بعيدة كل البعد عن رؤية فوكو التي تنتقد الحلول الفردية وترتكز على إحداث التغييرات البنيوية.

وركزت معظم الأدبيات على دراسة وفحص تجربة النساء المُعنَّفات داخل بيوت الأمان بجوانبها المختلفة. اهتم بعضها بسماع أصوات النساء وتجاربهن داخل بيوت الأمان، وتناولت الخدمات أو البرامج المعدّة للنساء داخل هذه البيوت أو نسبة رضی النساء عنها. أكدت بعض الناجيات من العنف الأسري أهمية بيوت الأمان، وتأثيرها الإيجابي على حياتهن، حيث وفرت لهن بيوت الأمان الحماية من التشرد واستمرار العنف، ومكنتهن على الأقل من الاحتفاظ بحضانة الأطفال، بالإضافة إلى تأمين الاحتياجات الملحة للنساء مثل توفير المعلومات، ومساعدة الأولاد، والدعم العاطفي (Lyon, Lane and Menard 2008). فيما تناولت دراسة أخرى، أجريت أيضاً في الولايات المتحدة، سمات النساء اللواتي توجهن لعدد من بيوت الأمان فوجدت أنهن في الغالب صغيرات في السن، ملونات (كما وردت في النص الأصلي، ولكن المقصود فيها أنهن من إثنيات مختلفة عن إثنية الأمريكيات البيض)، ربات بيوت ولم يستكملن تعليمهن العالي (Grossman 2011). وأشارت إحدى الدراسات إلى تأثير فلسفة الخدمة التي يتبناها العاملون/ات في بيوت الأمان، ووعيهم، وتعريفهم للعنف، على طبيعة المساعدة المقدمة للنساء المُعنَّفات، سواء داخل بيوت الأمان أو حتى خلال مرحلة عودة النساء الناجيات من العنف للمجتمع المحلي (Wathen et al, 2015). وذكرت مقالة أخرى، ازدياد الصعوبات الناجمة عن قلة الموارد المخصصة من قبل الدولة و/أو في ظل التآكل في الخدمات المقدمة من قبل الدولة كما في الحالة التركية (Diner and Toktas, 2013)

عالج مقال Critelli and Willett (2013) المشاكل والتحديات التي واجهها أحد بيوت الأمان في باكستان، اعتماداً على مقابلات عميقة مع النساء المؤسَّسات للمركز وطاقمه. وتناول المقال تأثير السياق الثقافي والسياسي على عمل بيت الأمان، حيث كانت الأجواء السياسية في فترة الطوارئ متوترة وتمدبذبة، والاعتقالات مستمرة للناشطين في مجال حقوق الإنسان من قبل السلطة. أضف إلى ذلك القلق من تزايد الأصولية الإسلامية ومن عدم احترام الدولة للوثائق الدولية التي وقعت عليها، مثل اتفاقية CEDAW، وكذلك في عدم تطبيق قوانين موجودة من شأنها حماية النساء،

والتحديات الصعبة في إعادة إدماج النساء في المجتمع وفي رفع نسبة قبول المجتمع لبيت الأمان ولحقّ النساء في القيام بخياراتهن الحياتية، وكذلك المعارضة الشديدة من قبل المجتمع المحلي وهجومه على التعاملات فيه وتشويه سمعتهن. واجه الطاقم صعوبات جمة في مساعدة النساء من ضمنها عدم القدرة على توفير حلول سريعة للنساء، خاصة في حالات طلب الطلاق، وكذلك في حالات استمرار التهديد بالعنف من قبل عائلاتهن، وبالتالي بقيت النساء في بيت الأمان لفترات تجاوزت المدة المقررة رسمياً (بدلاً من ثلاثة شهور استمر البعض لسنتين). هذا بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بالأمان المادي وتوفير فرص عمل للنساء المطلقات اللواتي فقدن الدعم المادي التقليدي من أزواجهن سابقاً، وكذلك صعوبة إعادة الدمج بسبب الوصمة الاجتماعية التي تلحق بهؤلاء النساء وعدم تقبلهن من قبل المجتمع. دفعت المعوقات السابقة (خاصة المادية منها) معظم النساء (حوالي ثلثي النساء) للعودة إما للزوج وإما للعائلة، فيما قرر الثلث فقط البحث عن السكن لوحدهن والبحث عن عمل. لكن نتيجة الدراسة أشارت إلى أن قرار الاستقلال عن الأسرة لا يوفر دائماً الحماية للنساء بعد مغادرة بيوت الأمان، حيث يبقى بعضهن مهدداً من قبل عائلاتهن، وقد تكون أماكن العمل، هي أيضاً، مصدراً للاستغلال. من خلال التجربة والخبرة العملية، خلصت التعاملات في المركز إلى أن الحاجة لمتابعة النساء وتقديم الخدمات لهن بعد الخروج من بيت الأمان تتطلب إقامة مركز لتأهيل النساء اقتصادياً وإنشاء نزل للنساء العاملات.

إن التجربة الباكستانية المتعلقة بإقامة مركز تأهيل اقتصادي للنساء، وتوفير مكان إقامة دائمة للعاملات فيه، يمكن أن تشكل أحد الخيارات الممكنة دراستها في الحالة الفلسطينية. في الوقت ذاته، يتعين على الجهات المعنية الأخذ بعين الاعتبار البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الخاصة بكل ضحية/ناجية؛ فعلى سبيل المثال، كما في الحالة الأفغانية، خلصت دراسة بنيامين ومورشيسون (2004: 18)، المذكورة سابقاً، إلى أن خلق فرص عمل لتمكين الناجيات من العنف كانت له عواقب سلبية أحياناً على حياة بعض النساء، وأنهن بتن عرضة لمزيد من العنف بسبب رفض البيئة المحلية لعملهن.

إن اللجوء للبيت الأمان هو بمثابة استراتيجية أخيرة تلجأ لها المُنغفات للحصول على المساعدة وللحماية من العنف، لكن في النهاية لا بد من مغادرتهن للبيت الأمان. تختلف متطلبات إعادة الاندماج الناجيات/ضحايا وطبيعة المساعدة التي تطلبها في هذه المرحلة من امرأة لأخرى وفقاً لعوامل عديدة من ضمنها، خلفيتها الاجتماعية وبيئتها الأسرية ونوع العنف الذي تعرضت له، وبالتالي فإن متطلبات إعادة الاندماج بالنسبة لهن تكون مختلفة. ثم أن نجاح عملية اندماج الناجيات في المجتمع المحلي يتوقف، إلى حد بعيد، على الدعم والتمكين الذين حصلت عليهما خلال مرحلة التهيئة للخروج، أي على فترة تواجدها في بيت الأمان، والشروط التي استند إليها قرار الموافقة على خروجها، وطبيعة المتابعة والخدمات المقدمة خاصة في المرحلة الأولى لما بعد مغادرة البيت الأمان، إلى جانب عوامل أخرى بنيوية اقتصادية واجتماعية وثقافية، وأخرى فردية مرتبطة بمستوى التعليم، العمر، الاستقلال الاقتصادي، الحالة الاجتماعية ووجود أطفال.

وعليه فإن الإشكالية الحقيقية التي تواجهها الناجيات/ الضحايا في مرحلة ما بعد مغادرة بيوت الأمان هي في مدى تجاوب الأطراف المقدمة للخدمة معهن. تناولت دراسة Moe (2007) الطريقة التي تقوم فيها البنى الاجتماعية، وكذلك المؤسسات، في تجاوبها مع النساء المضروبوات وانتقادها البناء كخطوة أولى تجاه القضاء على العنف ضد النساء. وتقول الدراسة أن التهميش الاجتماعي، بما هو أبعد من النوع الاجتماعي، يلعب دوراً هاماً في حصول الشخص على المساعدة المؤسسية. وتشير الباحثة إلى أن تجارب النساء المُعنفت تكشف عن مثابرة النساء الفعالة في طلب المساعدة أثناء تعرضهن للعنف ومقاومته ما قبل دخول بيوت الأمان، وخلال تواجدهن فيها، وما بعد مغادرتها، حيث حاولن تصادي الأزواج العنيفين خلال العلاقة الزوجية، وعملن على حماية الأطفال والمحافظة على حضانتهم من خلال طلب المساعدة القانونية، وكذلك الحصول على دعم الأهل والأصدقاء. لكنّ الباحثة تشير إلى معيقات بنيوية تحدّ من إمكانية اندماجهن في المجتمع المحيط ومواجهة العنف، وتعطي العديد من الأمثلة على ذلك، نذكر منها عدم توفير عمل لبعضهن بسبب مخالقات جنائية سابقة، أو الافتقار إلى الإمكانيات المادية للاستفادة من الإطار القانوني في طلب الطلاق، وتشير الكاتبة للمعوقات المرتبطة بالاثنية، فعدم معرفة النساء من غير الأمريكيين البيض باللغة والافتقار للتسجيل في السجلات القانونية يحرمهن من خدمات ودعم الدولة. وذكرت الكاتبة أن روايات النساء قد أكدت على الأثر الإيجابي لأية مساعدة، وإن كانت ضئيلة، حيث يحفزها دعم إحدى المؤسسات لطلب المساعدة من مصدر آخر.

في إطار مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي في العالم العربي، تبنت المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المحلي الممولة من مؤسسات دولية وإقليمية استراتيجيات متنوعة ونفذت برامج مختلفة لمكافحة العنف. وتشمل هذه البرامج برامج تمكين المرأة للقضاء على التمييز بين النساء والرجال والتهميش، والفقر. بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل لجان وطنية وهيئات غير حكومية، ووُضعت استراتيجيات وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. أعدت منظمة المرأة العربية (AWO) استراتيجية عربية لمكافحة العنف ضد المرأة في السنوات 2011-2020، وتهدف الاستراتيجية إلى مساعدة الدول العربية لاعتماد نهج شامل للتصدي للعنف ضد المرأة، وتعزيز البرامج التي تهدف إلى حماية ضحايا العنف من النساء والفتيات (منظمة المرأة العربية 2011). وقد خطت بعض الدول العربية، وخاصة منظمات المجتمع المدني، خطوة للأمام في تدخلاتها لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تقديم العلاج الصحي والنفسي، والاستشارات الاجتماعية، بالإضافة لتوفير الحماية في البيوت الآمنة. وقد تميزت بعض الدول العربية بممارسات متميزة على هذا الصعيد، مثل لبنان، حيث تحالف العديد من المراكز والهيئات والجمعيات للتصدي للعنف الأسري والمجتمعي ضد النساء، من خلال العديد من البرامج والأنشطة بما فيها توفير البيوت الآمنة للنساء المُعنفت، وتوفير الدعم الاقتصادي، وتطوير قدرات العاملين/ات الاجتماعيين وتوعية رجال الأمن والمحامين، وتطوير استراتيجيات عمل مع الرجال (منظمة المرأة العربية 2009، وزارة التنمية الاجتماعية اللبنانية، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة). وتعتبر دولة الجزائر من أولى الدول العربية التي بادرت لإنشاء بيت أمان للنساء المُعنفت في بداية التسعينيات.

مقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني

إن مراجعة سريعة لبعض الأدبيات السابقة التي تناولت العنف ضد المرأة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، في السياق الفلسطيني المُحتل تشير إلى اهتمام هذه الأدبيات بصورة أساسية بتحديد مدى انتشاره، وخصائصه، وتأثيره على العلاقات الزوجية، والحالات النفسية الناتجة عن تعرض النساء للعنف وسوء المعاملة. من الأمثلة على هذه الدراسات الدراسة المسحية لمركز بيسان للبحوث والإنماء بعنوان «المرأة الفلسطينية وبعض قضايا العنف الأسري» الصادرة عام 1995، التي أجراها محمد الحاج يحيى. أما المسوح الأشمل والأوسع على المستوى الفلسطيني فكانت تلك التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكان أولها «مسح العنف الأسري 2005-2006» الذي صدر عام 2006، وقد تبعتة عدة دراسات تحليلية لبيانات المسح، من ضمنها دراسة تحليلية أعدها معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت. أما المسح الثاني فكان بعنوان «مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2011- النتائج الأساسية» وقد صدر عام 2012.

وقد بينت الدراسات والمسوح السابقة أن نسبة النساء الفلسطينيات اللواتي سبق لهن الزواج واللواتي اختبرن شكلاً واحداً على الأقل من أشكال العنف، ولمرة واحدة على الأقل، قد ارتفعت من 23% في عام 2005 إلى 37% في عام 2011 (الجهاز المركزي للإحصاء 2012). وناقشت بعض الأدبيات المحلية العنف السياسي كأحد أشكال العنف في فلسطين، وتأثيره على النساء الفلسطينيات، ولكن ليس باعتبار العنف الاحتلالي الإطار الأوسع والأشمل للعنف في السياق الفلسطيني، بمعنى أنه البنية الأساسية المنتجة للعنف وبأنه يتقاطع ويتفاعل مع أشكال أخرى للعنف الذي ترسخه الثقافة المحلية وتقويه البنية البطريركية كما توضح الأجزاء التالية من الدراسة⁷.

لم تتطرق الأدبيات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين لعملية إعادة اندماج النساء داخل أسرهن وفي مجتمعاتهن المحلية، ولكن يستشف من بعض الأدبيات التي تناولت ظاهرة العنف الأسري في السياق الفلسطيني إلى أن النساء الفلسطينيات المُعنفات تبين استراتيجيات متعددة لمواجهة العنف، وقد لوحظ أن هذه الاستراتيجيات تتنوع وفقاً لطبيعة السياق الاقتصادي والاجتماعي

⁷ يُشير المعهد الآسيوي الباسيفيكي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي أن الثقافة تستخدم لتبرير عدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي باستحضار المعتقدات الثقافية التقليدية حول الكيفية التي ينبغي أن تعامل فيها النساء. الدفاع عن ثقافة المكان والبلد والدين وغيرها، هو في الواقع دفاع عن ثقافة النظام الأبوي في هذا البلد أو الدين أو الهوية؛ وثقافة العنف في كل مكان. الثقافة الأبوية ليست ثابتة؛ تجلياتها في قاعدة للجيش تختلف عنها في بلدة ريفية. تماماً كما أن الثقافة الأبوية تختلف في شيكاغو عما هي عليه في دبي، أو مانيتا.

أما البطريركية فهي العلاقات الاجتماعية للسلطة/القوة بين الرجل والمرأة، وبين النساء والنساء، والرجال والرجال. وهو نظام للمحافظة على الامتيازات الطبقيّة والنوع-اجتماعية والعنصرية، والغيرية، والوضع الراهن للسلطة/القوة (POWER) يستند على الأشكال البدائية للقمع/اضطهاد (OPPRESSION)، مثل العنف؛ والأشكال الخفية (SUBTLE) منها، مثل القوانين؛ لتكريس عدم المساواة. المعتقدات الأبوية للذكور هيمنة الغيرية تكمن في العنف القائم على النوع الاجتماعي. البطريركية هي قوة بنوية تؤثر على علاقات القوة، سواء كانت مؤذية أم غير مؤذية. (معهد جزر آسيا والمحيط الهادئ على العنف المنزلي (ASIAN & PACIFIC ISLANDER INSTITUTE ON DOMESTIC VIOLENCE –APIIDV). لمزيد من المعلومات الرجاء

والسياسي والثقافي المحلي، والخلفية الاجتماعية والديموغرافية لكل امرأة، ولكن يبقى اللجوء لبيوت الأمان هي أقلها تفضيلاً في صفوف النساء المُعنفات. فقد كشفت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012) عن تعدد أساليب واستراتيجيات مواجهة عنف الزوج، ولكن الخيارات الأكثر انتشاراً بين النساء المُعتدى عليهن وسبق لهن الزواج كانت في غالبيتها سلبية في مضامينها. اختار أكثر من ثلثي النساء المُعتدى عليهن السكوت عن الاعتداء وعدم تبليغ أحد بما جرى، بينما اختار أقل من الثلثين بقليل منهن تجاهل الزوج ورفض التعامل معه لعدة أيام. أما كسر الصمت عن العنف الممارس عليهن فيبدأ من خلال اللجوء للعائلة الأم، وقد يمتد لبعض الأقارب سواء لطلب التدخل أو ترك بيت الزوجية والانتقال للعيش المؤقت أو الدائم معهم. علماً بأن التوجه إلى العائلة الأم قد يتضمن تجاوباً متفاوتاً من أسرة لأخرى، بعضها داعمٌ للنساء، وهذا ما يحصل أحياناً من خلال دعم بناتهن في الطلاق والخروج من دائرة علاقة عنيفة. لكن تدخل الأسرة لا يعني في غالبية الأحوال الوصول إلى حلول منصفة للنساء، حيث يتم التعامل مع قضايا العنف في إطار علاقات القوة القائمة والتقاليد التي تُعلي من هيمنة وحقوق الرجال على حساب النساء وحقوقهن، وتسعى لحل قضايا العنف في المجال الخاص، وخارج الأطر القانونية والتشريعية. وهو ما تؤكد مقابلات هذه الدراسة حيث، أفادت عدة ضحايا/ناجيات أن أسرهن قامت بإعادتهن إلى منزل الزوج بالرغم من العنف الذي تعرضن له، في حين عارضت معظم الأسر طلاق الابنة باعتباره الحل الأساسي للخروج من دائرة العنف الزوجي. وتبين المعطيات الإحصائية أنه، كلما تباعدت صلة القرابة أو الصداقة والمعرفة تناقصت نسبة النساء اللواتي استخدمن تلك الطرق لطلب المساعدة. وكان اللجوء للجهات الرسمية مثل المراكز النسوية والشرطة هي الخيارات الأقل ممارسة لدى النساء، بل تكاد لا تذكر حيث تقل نسبة التوجه لمعظم هذه المؤسسات عن واحد بالمائة. فيما نسبة قليلة جداً من النساء هي التي تتوجه لبيوت الأمان كملاذ أخير لهن، أو يتم تحويلهن إليه من قبل الشرطة، أو غيرها من الأطراف، حين تكون حياتهن مهددة بالخطر وفقاً لتقديرات هذه الأطراف.

علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن خيارات المُعنفات تتم في سياق من الفقر المدقع ووسط تدمير النسيج الاجتماعي الناجم عن تقاطع وتفاعل السياسات الاحتلالية وسياسات الليبرالية الجديدة للسلطة الفلسطينية والبطريكية وثقافة المجتمع التي تعزز علاقات القوة وهيمنة الذكور داخل الأسرة والمجتمع، على حساب النساء وإخضاعهن. لكن خيارات النساء تحددها هويتُهن الاجتماعية والثقافية بتفاعلها مع السياقات السابقة، ومن هنا جاءت استراتيجيات النساء لمقاومة العنف متباينة من امرأة لأخرى. فالنساء الأمهات الفقيرات والأميات، على سبيل المثال، هن في مواقع هشّة وضعيفة تجبرهن في غالبية الأحيان على السكوت عما يقع عليهن من عنف إما خوفاً من المعتدي، أو خوفاً من فقدان السكن والمعيّل، أو فقدان الأطفال وحضانتهم، إضافةً إلى الخوف من الإدانة الاجتماعية ووصمة العار التي قد تطالها لإفشاءها أسرار الأسرة، بل والاعتقاد أحياناً أنها السبب في العنف الممارس في حقها، وعوامل أخرى عديدة. لكن صعوبة الواقع الذي يعززه ضعف أطر الحماية الاجتماعية الرسمية، ومحدودية المعلومات وضعف الثقة بهذه الأطر لا تعني الخضوع له، وهناك تجارب حية لنساء دخلن بيوت الأمان، توضح مقاومتهن لواقع العنف الذي تعرّضن له، كما ستوضح هذه الدراسة لاحقاً.

الفصل الثاني

إعادة اندماج الضحايا / الناجيات بين
الواقع والطموح



إعادة اندماج الضحايا / الناجيات بين الواقع والطموح

كما ذكر في المقدمة، فإن استكشاف وتحليل مفهوم الاندماج وعملية إعادة اندماج الناجيات من العنف في هذه الدراسة اقتصر فقط على الضحايا/الناجيات اللواتي غادرن بيوت الأمان، وذلك وفقاً لمحددات البحث. إضافة إلى أن هذه الفئة تشكل مجتمعا نموذجيا لفهم وتحليل عملية إعادة الاندماج كونها فئة مرئية وعلى تماس تام مع المؤسسات المقدمة للخدمات والمكلفة بمتابعة وتنفيذ عملية إعادة اندماج الناجيات داخل الأسرة وفي المجتمع المحلي، على عكس باقي المعنفات غير المرئيّات بالنسبة للمؤسسات الرسمية واللواتي يعتبرن بالتالي خارج نطاق عملية إعادة الاندماج على الصعيد الرسمي. مقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي هي مسألة معقدة، والأكثر تعقيدا هو عودة النساء الناجيات من العنف إلى أسرهن واندماجهن في بيئتهن ومجتمعاتهن المحلية. عمليا، يؤثر السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي على نمط الحماية وإعادة الاندماج، ففي السياق الفلسطيني تصبح مسألة إعادة الاندماج أكثر صعوبة، نظرا لهيمنة السياق الاحتلالي المُنتج للعنف بمختلف أشكاله، بتفاعله وتقاطعته مع الرأسمالية المحلية المنتجة للعنف الطبقي واستغلال العمال والعاملات وفقراء المدن والمخيمات والأرياف، وكذلك العنف البطريركي السلطوي الذي يستغل ويُعنف النساء، وإن بطرق ومستويات مختلفة مرتبطة بواقع وخلفية هؤلاء النساء الطبقيّة، والعمرية، والتعليم، والحالة الاجتماعية والحالة العملية وغيرها من المُحددات.

واقع ومعطيات عملية إعادة اندماج الناجيات من العنف في المجتمع الفلسطيني

يصعب التقاط جميع جوانب عملية إعادة اندماج الناجيات/ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، لكن المؤشرات الأولية تشير إلى أن المؤسسات والمنظمات النسائية الفلسطينية، وكذلك الحكومة الفلسطينية، باتت تدرك بصورة متزايدة أهمية مرحلة إعادة اندماج الناجيات/الضحايا في مجتمعاتهن المحلية، باعتبارها مسألة مهمة في نطاق عملية مواجهة هذا العنف، وركنا أساسيا في استراتيجيات مكافحة ومقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي. أضف إلى ما سبق إدراك أهمية الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير الدعم والمساندة والخدمات اللازمة للمُعنفات.

تؤكد تقارير وبرامج ومشاريع بعض المنظمات والأطر الجماهيرية النسوية إلى أن الاهتمام بقضايا العنف ضد النساء قد بدأ بصورة منظمة منذ بداية التسعينيات، فقد بدأت بعض المؤسسات بتقديم خدمات الإرشاد والتوعية بقضايا العنف ضد المرأة، من ضمن هذه المؤسسات النسوية مركز المرأة للإرشاد الاجتماعي والقانوني (المزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن العودة للمواقع الإلكترونية للمؤسسات النسوية الفلسطينية). وفي عام 2000 تم تأسيس «منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة» (المنتدى) بمبادرة عدد من المنظمات النسائية غير الحكومية، بهدف تقوية وتمكين النساء بشكل عام، ومناهضة العنف ضدهن بشكل خاص وتحسين الآليات المؤسسية في



المجتمع الفلسطيني من أجل حماية ومساندة النساء المعنفات (متمدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة). وعلى المستوى الرسمي تم تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء عام 2008 بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء، برئاسة وزارة شؤون المرأة. طورت اللجنة، بالتنسيق مع الأطراف الشريكة والعاملة مع النساء المعنفات، استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء في أراضي السلطة الفلسطينية بعنوان «الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2011-2019»، انبثق عنها خطة متوسطة المدى للأعوام 2011-2013.

في الممارسة العملية، أولت الحركة النسوية ووزارة شؤون المرأة اهتماما شديدا بالتدخلات المتعلقة بتعديل التشريعات المحلية، خاصة قانوني العقوبات والأحوال الشخصية نظرا لما تتضمنه من مواد تمييزية ضد النساء، وما تحمله من مضامين تؤكد على دونية المرأة وخضوعها وتبعيةها للرجال، ويمس بحقوقها الأساسية والمتعلقة بالحرية الشخصية وحق تقرير المصير. قد يكون تعطيل إقرار قانون العقوبات الفلسطيني الجديد مؤشرا إلى عدم أولوية مناهضة العنف في المجتمع ككل، وضد النساء على وجه الخصوص، بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وربما يكون مؤشرا إلى حجم المعوقات الاجتماعية وقوة النظام البطريركي، إضافة للتوازنات السياسية الداخلية بين السلطة الفلسطينية والقوى الدينية والتقليدية التي تمنع إقراره حتى الآن؛ والأهم أن كل ذلك يجري في سياق احتلالي فرض حالة حصار تمنع حتى التواصل الجغرافي والسياسي، وعطل الحياة البرلمانية التي تقر وتشعر القوانين، إضافة إلى وضعه الشعب الفلسطيني والحركات الاجتماعية في حالة مواجهة مستمرة مع الاحتلال وسياساته وممارساته اليومية. وما زالت مسودة «قانون حماية الأسرة من العنف» في انتظار موافقة مجلس الوزراء.

تشير وثائق وزارة شؤون المرأة إلى العديد من المعوقات التي تحد من قدرتها على مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بعضها مرتبط بقصور التشريعات والقوانين، وبعضها الآخر مرتبط بعدم توطين المفاهيم وآليات التصدي للعنف من قبل بعض المؤسسات الدولية التمويلية، ونقص وضعف آليات التدخل لحماية المعنفين والمعنفات. أما في ما يتعلق ببيوت الأمان وعملية إعادة اندماج الناجيات اللواتي غادرن بيوت الحماية فتتمثل المعوقات في عدم وجود بيوت للأمان للنساء في قطاع غزة، وقلة عددها في الضفة الغربية، حيث اقتصر على البيت الآمن في نابلس، مركز محور في بيت لحم، ومركز الطوارئ في أريحا، وأخيرا بيت الفتيات في بيت لحم المخصص للفتيات القاصرات فقط. وتتضمن المعوقات عدم توفير الحماية للكوادر العاملة في المؤسسات عند التدخل مع ضحايا العنف، عدم توفر آليات المتابعة والإشراف على كادر العمل مع ضحايا العنف، وعوامل أخرى عديدة.

إن المراجعة النقدية لبرامج مناهضة العنف في السياق الفلسطيني تشير إلى أن خطط واستراتيجيات وبرامج مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني، كغيره من المجالات، جاءت محصلة لتجاذبات أطراف عدة، الحكومة كطرف أساسي تتحدد سياساته وفقا لحجم الضغط الممارس عليها من قبل الحركة النسوية الفلسطينية، ومن قبل الدول والمنظمات الدولية المانحة،

وخاصة العنف ضد المرأة⁸. كما توضح أيضا أن جوهر اهتمام هذه الخطط والبرامج ينصب على التعديلات القانونية لمعالجة قضايا النساء المُعنفت، إضافة إلى حملات التوعية وورشات العمل والتدريب لتغيير نظرة العادات والتقاليد البطريركية للعلاقة بين النساء والرجال، والدفع باتجاه مأسسة مواجهة العنف، إضافة إلى تأسيس بيوت الأمان للنساء المُعنفت. هذه جميعا قضايا مهمة لكن الإشكالية هنا أن البرامج والخطط لم تُعالج المُسببات البنيوية والجهوية للعنف في السياق الفلسطيني المُستعمَر بما فيها البنية الاقتصادية المدمرة واستمرار الهيمنة الاستعمارية على جميع مجالات الحياة في المجتمع الفلسطيني⁹.

خلال السنوات الأخيرة عملت السلطة الفلسطينية على تطوير استراتيجيات وآليات لدعم ومساندة الحالات الأشد صعوبة وتطرفا من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، اللواتي اضطروا لطلب المساعدة الخارجية واللجوء إلى بيوت الأمان. تتشارك عدة أطراف في عملية إعادة اندماج الناجيات من العنف في مجتمعاتهن المحلية، بحيث يتحمل كل طرف تنفيذ المهام الموكلة إليه، وتتكامل معا لضمان وصول الناجية إلى حياة كريمة وتتمتع بكل حقوقها في مرحلة ما بعد مغادرة بيت الأمان. الأطراف الشريكة تتضمن كلاً من وزارة التنمية الاجتماعية، الشرطة، بيوت الأمان ووزارة شؤون المرأة، والمحافظة ممثلةً بالمستشارة القانونية والدائرة الأمنية ومنسقة "تواصل"، ومنظمات المجتمع المدني، خاصة الأطر والمراكز النسوية.

مؤخرا أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (18) لسنة 2013م بشأن نظام التحويل الوطني للنساء المُعنفت¹⁰ لتنظيم العلاقة بين مقدمي الخدمات، بهدف تحسين وصول النساء إلى الخدمات الصحية والقانونية والاجتماعية. وقد حدد القرار مسؤولية كل من القطاع الصحي، والاجتماعي بما فيها وحدة حماية الأسرة في مراكز الشرطة، بيوت الأمان، ومرشدات المرأة في وزارة التنمية الاجتماعية، والمحافظة. وكان قد سبقها توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية ممثلة بالشرطة ووزارة التنمية الاجتماعية لحماية النساء المُعنفت، حيث تقوم وحدة حماية الأسرة في مراكز الشرطة بمتابعة أوضاع النساء المُعنفت، والأطفال المُعنفتين. في عام 2011 أصدر مجلس الوزراء «نظام مراكز حماية المرأة المُعنفة» رقم (12) لعام 2011 م نظم فيه عمل ومهام وصلاحيات مراكز حماية المرأة المُعنفة. الاتفاقيات والقرارات حصرت مسؤولية تحويل ومتابعة قضايا النساء المُعنفت في يد الجهات الرسمية الحكومية، وهمشت دور مؤسسات المجتمع المدني.

⁸ لمزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن العودة لمقال ريماء حمامي (2014) « سياسة النوع الاجتماعي في «بجح» السلام: برمجة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والحوكمة المعولمة في فلسطين المحتلة»، ورقة بحث غير منشورة (نسخة أولية).

⁹ يمكن ملاحظة هذا من خلال المشاريع والبرامج التي تعمل عليها وزارة شؤون المرأة وكذلك المؤسسات والمنظمات والأطر الجماهيرية النسوية (المواقع الالكترونية لهذه المؤسسات والمنظمات)

¹⁰ لمزيد من المعلومات حول نص القرار يمكن العودة إلى الموقع التالي:

في السياق الفلسطيني توجد ثلاثة مراكز لاستقبال النساء المُعنفات في حالة الخطر، وهي: مركز طوارئ أريحا، البيت الآمن ومركز محور، تم تأسيسها جميعا من قبل مؤسسات المجتمع المدني النسوية. تم تأسيس مركز الطوارئ من قبل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وكما هو واضح من اسمه يقتصر دوره على استقبال المرأة المُعنفة لبضعة أيام يتم خلالها التفاوض بين الأسرة والجهات المعنية لوضع حد للعنف الممارس عليها. في حال طالت مدة بقاء المُعنفة (أكثر من شهر واحد)، يتم تحويلها إلى أحد بيوت الأمان. تستقبل بيوت الأمان جميع النساء باستثناء الفئات المرتبطة بالمخدرات أو الدعارة أو الأمراض النفسية والإعاقة. ويتم استقبال هؤلاء المعنفات بناء على قرار تحويل من إحدى الجهات المخولة بالتحويل للبيوت الآمنة.

تم تأسيس البيت الآمن في نابلس عام 1999 من قبل جمعية الدفاع عن العائلة، ويتم إدارته بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية. توضح البيانات التي تم الحصول عليها من قبل البيت الآمن في نابلس بأن عدد المُعنفات اللواتي تم إدخالهن إلى المركز خلال الفترة ما بين 2011 حتى نهاية 2013 قد بلغ 179 مُعنفة، إضافة إلى استقبال 38 من أطفالهن. بيت الأمان الأحدث هو مركز محور الذي بُني وتأسس عام 2007 بتمويل ومساعدة تقنية من التعاون الإيطالي بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. تشير بيانات مركز محور إلى أنه استقبل 321 مُعنفة خلال الفترة ما بين 2007 وحتى نهاية 2014. من غير الواضح إذا ما كان عدد المنتفعات مرتبطاً بالطاقة الاستيعابية للمركز، أم بعدد الحالات الفعلية التي كانت بحاجة إلى الحماية والملاذ في بيوت الأمان.

تنتمي النساء المُعنفات اللواتي وصلن لبيوت الأمان إلى مختلف محافظات الضفة الغربية، فيما يمنع الحصار المفروض من قبل الاحتلال على قطاع غزة وصول هؤلاء المعنفات إلى بيوت الأمان في الضفة الغربية، في الوقت الذي يفتقر فيه قطاع غزة لوجود مؤسسات بديلة توفر الحماية للنساء المُعنفات. عدم تطوير قاعدة بيانات موحدة ومنظمة لجميع المؤسسات العاملة مع النساء المعنفات في حالة الخطر، اللواتي يصلن إلى الدوائر القانونية في المحافظات أو إلى البيوت الآمنة، يجعل من الصعب عقد مقارنة دقيقة حول المُعنفات وواقعهن. لكن المعطيات الأولية تشير إلى التباين في أعداد النساء وفقا للمحافظة، فبيانات البيت الآمن تشير إلى نسبة عالية من المُعنفات من محافظة نابلس (حوالي 40%)، فيما تشير بيانات «محور» إلى أن النسبة الكبرى من النساء هن من محافظة بيت لحم. كما تشير البيانات الأولية للمركزين إلى أن النساء من أصول ريفية، والأصغر سنا (دون 32 عاما)، والأقل تعليما، كن الأكثر عرضة للوصول إلى بيوت الأمان، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسات أخرى في مناطق أخرى في العالم، على سبيل المثال دراسة (Grossman & Lundy 2011)¹¹.

¹¹ لمزيد من التوضيح حول الواقع الإحصائي للمنتفعات اللواتي وصلن لبيوت الأمان في مركزي محور في بيت لحم، والبيت الآمن في نابلس، وأيضا النساء المُعنفات اللواتي لجأن إلى محافظة رام الله الرجاء العودة إلى الملحق الإحصائي في نهاية التقرير

ويمكن تفسير هذه المعطيات بعدة اتجاهات منها: ارتفاع نسب الفقر، انخفاض المستوى التعليمي في الأرياف خاصة المناطق المهمشة والبعيدة عن مراكز المدن والمؤسسات التعليمية وبالتالي انخفاض الوعي الاجتماعي وحدّة الهيمنة الذكورية في تلك المناطق. غالباً ما تكون النساء الصغيرات في العمر، والأقل تعليماً، والفقيرات أكثر هشاشة، وفي موقع تفاوضي ضعيف في مواجهة علاقات قوة تضع النساء في موقع دوني داخل الأسرة، مقابل هيمنة ذكورية. وفي بعض الحالات ربما تكون النساء الأصغر سناً من الأكثر استعداداً للمواجهة والخروج لطلب المساعدة الخارجية الرسمية، بعيداً عن أطر المساعدة التقليدية والعائلية.

تعددت أنواع العنف الذي تعرضت له المُعتقات اللواتي دخلن بيوت الأمان، إلا أن النسبة الأعلى كانت للنساء اللواتي تعرضن للعنف والاعتداءات الجنسية من قبل أفراد من خارج العائلة، حيث شكلن حوالي ثلث من دخلن البيت الأمان على سبيل المثال. تلاه العنف النفسي بنسبة 18%. والجسدي بنسبة 14%، فيما تعرضت 9% منهن لاعتداءات الجنسية داخل العائلة (سفاح القربى)، وتعرضت حياة 6% منهن للتهديد بالقتل، إضافة لرصد أشكال أخرى للعنف الذي تعرضت له النساء، مع ضرورة الإشارة إلى احتمالية عالية لتعرض المرأة الواحدة لأكثر من نوع من العنف.

الخلفية الاجتماعية والديمقراطية للنساء المشاركات في الدراسة

كشف تحليل معطيات البحث أن سمات أفراد العينة القصدية التي تم اختيارها لإجراء البحث جاءت متماثلة مع السمات العامة لمجتمع البحث والمتمثل بالنساء اللواتي دخلن البيوت الأمنة. فقد أظهر تحليل معطيات المقابلات إلى أن غالبية الناجيات من العنف، اللواتي تمت مقابلتهن لأغراض هذه الدراسة، اتسمن بأنهن من الأعمار الشابة والتي تتراوح بين بداية العشرينيات وأواخر الثلاثينيات، بعضهن أميات لا يعرفن القراءة والكتابة، فيما الغالبية متوسطة التعليم، والبعض في مرحلة التعليم الجامعي، وتهيمن الخلفية الريفية على الناجيات اللواتي تمت مقابلتهن. تنوعت حالات وأنواع العنف الذي تعرضت له الضحايا/الناجيات، أو أسباب الدخول إلى البيت الأمان، ما بين خطر يهدد حياتها بسبب عنف الزوج، سفاح القربى (الاعتداءات الجنسية داخل العائلة)، أو عنف جنسي من خارج العائلة، وحالات هروب من المنزل بسبب عدم موافقة الأهل على زواج البنت من شخص معين.

استدعى ذلك تدخلاً رسمياً لضمان الحماية لهن، سواء تم ذلك بإرادة المُعتقة أو رغماً عن إرادتها، استناداً للتقديرات بأن حياتها مهددة بالخطر. فضلاً عن ذلك، تشير معطيات المقابلات إلى أن 7 ناجيات من أصل 14 ينتمين لأسر تُعاني من الفقر والتفكك الأسري الناجم عن غياب الأم عن الأسرة بسبب الطلاق أو الوفاة. فيما عانت ناجيتان، ممن تمت مقابلتهن، من العنف الممارس ضدهن من قبل أزواج يحملون الهوية الزرقاء (الهوية الإسرائيلية)، مما يعني حرمانهن من الحقوق القانونية المرتبطة بالزواج والطلاق، والحضانة، وغيرها من الحقوق المترتبة على الزواج والطلاق. إن قضية عدم خضوع هؤلاء الأزواج للقوانين والقرارات القضائية الفلسطينية تحرم هؤلاء الأمهات من حل مشاكل الحصول على هوية للأبناء، بسبب الاختلاف في مكان الإقامة، وبالتالي اختلاف السلطة السياسية المهيمنة في تلك المنطقة.

مفهوم إعادة الاندماج من واقع التجربة العملية والاحتياجات والمصالح

إن مفهوم إعادة الاندماج مرتبط بفلسفة وموقع الفرد في عملية إعادة الاندماج، وهدفه ومصطلحه من العملية. أما بالنسبة للنساء الناجيات، فإعادة الاندماج تعني أن يعيشن حياة مستقرة وهادئة دون عنف، وهو ما تُعبر عنه الناجيات بكلمات بسيطة، واضحة ومباشرة. بالنسبة للبعض، تعني إعادة الاندماج الخروج من عباءة وسيطرة الأسرة وعنفها، بالإضافة طبعا لاعتمادها على ذاتها. تقول إحدى الناجيات «أنا باستنى يصير معي إشي جديد، حياة جديدة ومنيحة، ما بدي أرجع لبيت أهلي لأنه مستحيل أرجع للإهانات والتهديد اللي كنت عايشة فيه، وإن أكون معتمدة على حالي»، وهذا ما تؤكدُه ناجية أخرى فتقول: أنا بدي أطلع وأعيش حياتي»، وإن كانت تتطلع لأن تسير عملية الاندماج بطريقة تدريجية وغير صادمة. وذات الشيء مع ناجية ثانية «أنا بدي أعيش حياتي.. أنا بدي أستقل بدي أشياء كثيرة، بدي أشغل». تعكس هذه الأقوال توق هؤلاء الناجيات للحياة الكريمة، الخالية من الإهانة، وفي الوقت ذاته ضمان الحرية وامتلاك القدرة على تقرير المصير والاعتماد على الذات.

أما القائمات على عملية إعادة الاندماج فيعرّفن المفهوم بتعايير وطرق مختلفة، وإن اتقن على الإطار العام. فمديرة البيت الآمن في نابلس تعرف إعادة الاندماج بأنه «إعادة المرأة، ضحية العنف، للمجتمع بالاعتماد على نفسها وتميئها اقتصاديا، وبإعادة دمجها اجتماعيا وما ترجعش على نفس الظرف اللي كانت فيه». فيما استندت القائمة بأعمال مدير مركز محور في تعريفها لمفهوم إعادة الاندماج لمنظور حقوق الإنسان، ومنظور إيلاء الأولوية للناجية في تحديد مصيرها، وتعرفه بأنه «إعادة دمج النساء الناجيات من العنف إنهم يكونوا تلقوا الحماية والمفروض إنهم تلقوا التمكين المطلوب وبدنا نرجع ندمجهم في مجتمعاتهم أو بالخطة اللي إحنا رتبناها معهم ورسمناها معهم... طبعا باحترام قرارهم بتقرير مصيرهم، وهذا أولوية طبعا، وتأمين سلامتهم وتأمين كرامتهم، وضمن استمرارية تأمين أمنهم وكرامتهم وحقهم في تقرير مصيرهم وبالتالي اندماجهم بالشكل الصحيح». إحدى الباحثات الاجتماعيات في مكاتب المحافظات ذكرت أن إعادة الاندماج هي «بداية الطريق انه هي تشعر حالها إنها إنسانة زيتها زي أي وحدة ثانية لكن تحت الرقابة، ما بقدر أعطيها استقلاليتها الكاملة.. إحنا معاكي حتى في الشغل، في الشغل رح اتظل تحت رقابتنا بنعرف عند مين انشغلها، نحكي معها تلفونات».

في المحصلة يمكن تعريف إعادة الاندماج، واستنادا أيضا إلى تعريف المجموعات البؤرية بأنها «هي عملية مستمرة تشترك فيها مؤسسات المجتمع المدني والحكومة بهدف تأهيل الناجية نفسيا واجتماعيا وقانونيا، وتمكينها وتقويتها اقتصاديا، وضمن عودة الناجية وإبرادتها الحرة لبيئتها الأصلية (الأسرة والمجتمع المحلي)، أو لبيئة بديلة مع التزام الجهات المعنية بتوفير الخدمات القانونية والاجتماعية والصحية والاقتصادية، إضافة للعمل مع الأسرة والمجتمع المحلي لتغيير البيئة المسببة للعنف ضد الناجية وإعادة احتضانها في هذه البيئة».

الفصل الثالث

مكونات عملية إعادة الاندماج ومراحلها



مكونات عملية إعادة الاندماج ومراحلها

بالعودة إلى الاقتباس السابق والمتعلق بتفهّم الباحثة الاجتماعية لحق الناجية في الحصول على الخدمة والحق في تقرير مصيرها واستقلاليتها الكاملة، وفي الوقت ذاته التأكيد على إبقاء الناجية تحت الرقابة طرح مسألة في غاية الأهمية حول كيفية ترجمة مفهوم إعادة الاندماج في تحديد طبيعة العلاقة بين الناجية وبين مقدمي الخدمة في مختلف مراحل عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات. ما هو الحد الفاصل بين حماية الناجية والوصاية عليها لضمان أمنها وأمانها من ناحية، وبين حقها في تقرير المصير وحقها بالتمتع باستقلاليتها الكاملة، وضمان أن لا تتحول الوصاية لانتهاك لحقوقها. فمثلا هل يحق للشرطة أن تقوم بتحويل الضحية لبيت الأمان إذا كان هناك تقرير بخطورة الحالة رغم رفض المُعنّف للانتقال إلى بيت الأمان؟ من دون شك أن النقطة الفاصلة هي أمن وأمان الناجية ومدى الخطورة التي تهدد حياتها، وأيضا حقها بتقرير مصيرها وضمان استقلاليتها، شرط امتلاكها للأهلية التي تتيح لها تحديد خياراتها. لكن تقرير مدى الخطورة على حياة الناجية يتطلب إشراكا فاعلا للناجية في تقرير مستوى الخطورة سواء لدى تقدمها بالشكوى، أو لدى تحديد موعد خروجها من بيت الأمان، إضافة إلى أن تقرير مصير الناجية هو في تحديد مكان سكنها، وعدم ترك الأمر رهينة بيد الأسرة كما حصل مع بعض الحالات. الأساس هنا هو ضمان عدم تعطيل ممارسة النساء لحق تقرير المصير، وعدم رهن تمتعهن بهذا الحق بموافقة عائلية، وهو ما أكدته عدة ناجيات في المقابلات التي عقدت معهن. في حالة تمتع المرأة بالأهلية والقدرة على تحديد خياراتها وزوال الخطر الذي يهدد حياتها، فإن رهن تفعيل وتطبيق حق تقرير المصير بإرادة عائلة المرأة يعد خرقا سافرا لحقوقها الأساسية، ومرة أخرى، يُعد ترجمة لعلاقات القوة والهيمنة الأبوية التي تقيّد حقوق النساء.

قضايا مهمة في إطار عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات من العُنْف المبني على النوع الاجتماعي داخل أسرهم أو في مجتمعاتهم المحلية:

- أ. الناجية محور عملية إعادة الاندماج: إن مركزية الناجية في عملية إعادة الاندماج هو مبدأ أساسي، وإن قرار عودتها لبيئتها الأصلية أو لبيئة بديلة مرهونٌ بإرادتها الحرة، وبحقها في تقرير مصيرها أولا، ثم بالتنسيق مع أسرتها وباقي الأطراف الشريكة ثانيا، على أن يجري ذلك في نطاق بيئة تضمن لها حقوقها ومصالحها المختلفة.
- ب. عملية إعادة الاندماج عملية مستمرة وطويلة الأمد.

- ج. تمر عملية إعادة الاندماج بعدة مراحل: أولاً، مرحلة استقبال قضايا النساء المُعنفت: وتبدأ من لحظة وصول المُعنفَة إلى إحدى المؤسسات المعنية بقضايا النساء المُعنفت وتحويلها لأحد بيوت الأمان. المرحلة الثانية: مرحلة المعالجة والتهيئة والتمكين في بيوت الأمان. أما المرحلة الثالثة والأخيرة: ما بعد مغادرة بيت الأمان، حيث تعود الضحية/الناجية للعيش في بيئتها الأصلية وفق شروط وظروف جديدة، أو في بيئة جديدة تضمنان لها كافة حقوقها.
- د. عملية إعادة الاندماج عملية شمولية وتكاملية ومتداخلة قطاعياً: في كل مرحلة من المراحل يتقاسم عدة شركاء العمل مع الضحية/الناجية، حيث يتوقع منهم التدخل وتوفير المتطلبات الضرورية للناجية وفقاً لاحتياجاتها المختلفة في تلك المراحل. ولكن في جميع المراحل هناك ضرورة أن يلتزم الأطراف المشاركين بالعمل وفق أسس ومبادئ واضحة.
- هـ. التباين في الخلفية الاجتماعية والبيئة الأسرية للناجية والتنوع في نوعية العنف الممارس عليها يتطلب تبني آليات عمل تأخذ بعين الاعتبار هذه الاختلافات والتباينات (أي خصوصية كل ناجية)

لا بد من الإشارة إلى أن المراحل التي تمر فيها عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات هي عملية مترابطة وغير منفصلة عن بعضها البعض، فكل مرحلة تستكمل ما تم بدأه في المرحلة السابقة.

المرحلة الأولى: استقبال وتحويل الحالات المُعنفَة

عملية إعادة اندماج النساء اللواتي تعرضن لحالات الخطرة التي تتطلب التدخل الفوري والسريع، يمكن أن تبدأ مع وصول المرأة المُعنفَة لإحدى الجهات الشريكة والمعنية بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، والبداية بإجراءات تقديم الشكوى، ومع بدء تدخل دائرة حماية الأسرة في مركز الشرطة والتفاوض مع الأسرة، أو بدء اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المعتدين، وذلك وفقاً لنوع الاعتداء الذي تعرضت له المُعنفَة.

تشارك عدة أطراف في هذه المرحلة: الجهة التي وصلت لها المُعنفَة، وزارة التنمية الاجتماعية، المحافظة، وحدة حماية الشرطة التي تكون أحياناً هي المحطة الأولى لاستقبال النساء المُعنفت، بالإضافة لوزارة الصحة في حال كانت المُعنفَة قد تعرضت لأية إصابات. الدور المركزي في هذه المرحلة هو لوحدة حماية الأسرة في مراكز الشرطة باعتبارها المرجعية الأساسية في تقدير حالة الخطورة للضحايا.

يتضح من خلال تحليل المقابلات أن تأسيس وحدات حماية الأسرة في مراكز الشرطة خلال الأعوام القليلة الماضية قد شكل تحولاً إيجابياً لصالح النساء المُعنفات، حيث وفر لهن على سبيل المثال فرصة التعامل مع كادر نسوي، وكادر أكثر وعياً تجاه قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما وفر حيزاً مكانياً يضمن لهن نوعاً من الخصوصية داخل مراكز الشرطة. وتوضح تجارب النساء اللواتي تكررت حالة طلبهن للمساعدة أن تأسيس بيوت الأمان أيضاً شكل علامة فارقة أخرى بالنسبة لهن، من حيث توفير الإقامة اللائقة والخدمات اللازمة، وغيرها من القضايا مقارنة مع الفترة التي سبقتها. وقد ذكرت عدة ضحايا/ناجيات بأنه كان يتم احتجاز المرأة المُعنف في مركز الشرطة والسجن بهدف حمايتها. دخول المُعنف السجن حولها من وجهة نظر المجتمع من مُعتدى عليها وضحية إلى مذنب أو مجرمة، عزز ذلك البنية الأبوية ونظرة المجتمع التقليدية.

كما كشف تحليل المقابلات عن التنوع في مواقف مراكز الشرطة تجاه المعتدين، وتجاه النساء المشتكيات وفقاً لنوعية العنف الذي تعرضت له المرأة، ويمكن الحديث عن عدة حالات ولكن ليس أنماطاً. على سبيل المثال، تقوم وحدات حماية الأسرة بحل بعض قضايا العنف، وتحديدًا تلك التي لم تصل لمرحلة الخطورة أو الإيذاء الجسدي والجنسي من خلال التفاوض بين وحدة حماية الأسرة، وأسرة المرأة المُعنف (الأهل أو الزوج)، والمُعنف للوصول إلى حل وسط، كما في بعض حالات الهروب من المنزل لأجل الزواج، وفي هذه الحالة لا تتخذ أية إجراءات بحق المعتدين. في المقابل، تتخذ دوائر حماية الأسرة في مراكز الشرطة إجراءات سريعة في قضايا وحالات العنف التي تشكل خطورة على حياة النساء، كما تقوم أيضاً بمهمة متابعة الإجراءات القانونية بحق المعتدين على النساء المُعنفات مع النيابة العامة.

من ناحية أخرى اتفقت معظم من تمت مقابلاتهن على صعوبة تجربتهن مع مراكز الشرطة، وإن تباينت طبيعة هذه التجارب. إحدى الصعوبات ناجمة عن إشكالية في الإجراءات المقررة المتعلقة بعملية تحويل المُعنفات لبيوت الأمان، فوفقاً لاتفاقية التعاون بين وزارة الداخلية ممثلة بمديريات الشرطة، ووزارة التنمية الاجتماعية، بأنه لا يتم استقبال أي حالة جديدة في بيوت الأمان إلا بتحويل من دائرة حماية الأسرة ووزارة التنمية الاجتماعية. اقتصر عملية إقرار الإدخال على وزارة التنمية الاجتماعية خلق إشكالية أنه في حالة وصول ضحية العنف الجديدة إلى مركز الشرطة في فترة ما بعد انتهاء دوام المرشدة الاجتماعية، تتعدم إمكانية تحويلها لبيت الأمان، ويتوجب عليها البقاء في مركز الشرطة حتى صباح اليوم التالي ولحين حضور المرشدة الاجتماعية. الإشكالية السابقة تتطلب ضرورة البحث عن سبل جديدة لحلها، وتعيين جهة مسؤولة عن متابعة هذه القضايا.

ويمكن لضعف المتابعة والرقابة على تنفيذ الإجراءات والقواعد السلوكية في تعامل أفراد الشرطة مع المُعنفات أن يشكل خطراً على بعضهن، وأن يفتح الباب لاستغلالهن من قبل بعض أفراد الشرطة المطلعين على سجلات الضحايا/المُعنفات لتحقيق مصالح شخصية، أو فرض علاقة خاصة. فقد أفادت إحدى الضحايا/الناجيات أنها سبق وتعرضت لملاحقة أحد أفراد الشرطة، ورغم أن أقوالها تحتاج إلى مزيد من التدقيق، إلا أن ما ذكرته يُعطي مؤشراً لإمكانية حدوث ذلك مع حالات أخرى.

ويتعزز هذا الخطر في ظل علاقات قوة غير متوازنة بين النساء المُعنفات اللواتي يطلبن المساعدة والحماية، أو يطالبن بحقوقهن من جهة، وبين الشرطة التي ترسخت بالذاكرة الفلسطينية تاريخياً خلال فترة السلطة المدنية الاستعمارية كأداة للقمع وليس لتحصيل الحقوق. وتتعدّد العلاقة في ظل هيمنة بطريكية ذكورية تمارس سلطتها على النساء.

وقد تبين من خلال المقابلات، معاناة بعض النساء اللواتي وصلن لمراكز الشرطة من التقليل من أهمية العنف الذي تعرضن له أو السخرية منهن ومن قضاياهن، على سبيل المثال، عدم التعامل بجدية مع بعض حالات العنف الزوجي التي لم تصل لحد تشكيل خطورة على المرأة، السخرية من بعض الفتيات اللواتي هربن من المنزل لأجل الزواج بشخص ترفضه العائلة، وكذلك الحال بالنسبة لبعض الحالات التي تكرر ذهابها للشرطة. وترى إحدى الضحايا/الناجيات أن الشرطة لا تقوم بالدور المطلوب منها في توفير الحماية للناجية في مرحلة ما بعد الخروج من بيت الأمان، فقد رفض الشرطي رفع الشكوى التي تقدمت بها؛ لم توضح الضحية السبب، ولكن الموضوع يستحق التدقيق في ممارسات الشرطة اليومية مع الضحايا/الناجيات. ناجية أخرى أشارت إلى أن تدخل الشرطة في قضيتها وتشدها تجاه أسرتها ووالدها جاءت على أرضية تلبية لمطلب ومصالحة أسرة معادية لأسرتها، وليس لدعمها. إضافة لذلك، يتضح من خلال المقابلات إشكالية انصباب اهتمام دائرة حماية الأسرة على تقدير حالة الخطورة وسبل توفير الحماية للمُعنفات، واتخاذها أحياناً قرار تحويل قسري لبعض النساء إلى بيوت الأمان رغماً عن إرادتهن، وأحياناً تجاهل الآثار النفسية التي قد يتركها القرار عليهن وعلى أسرهن. ذكرت بعض الضحايا/الناجيات أنهن لم يدركن تماماً أن توجههن لتقديم شكوى كان سيبعدهن عن أطفالهن وعن منازلهن، فإحداهن قالت أنها كانت تعتقد أنها ستبقى هناك لعدة ساعات ثم ستعود لمنزلها. مسألة الحماية قضية جدية ومهمة، لكن يجب التأكد من توضيح هذه الأهمية للضحية/الناجية حتى تكون مدركة وواعية لما يجري معها، ما يستدعي تطوير معايير إضافية لدى اتخاذ قرار تحويل النساء المُعنفات لهذه البيوت.

على صعيد آخر، أثارت المقابلات مع الأخصائيات والعاملات مع النساء المُعنفات والمجموعات البؤرية أهمية التنسيق والتكامل بين وحدة حماية الأسرة في مراكز الشرطة مع باقي المؤسسات، حيث يتسم دور وزارة الصحة في هذه المرحلة بأهمية بالغة، حيث يتم تقدير الوضع الصحي للضحية وتقديم العلاج والرعاية الصحية اللازمة لها في حال كانت قد تعرضت للعنف الجسدي أو العنف الجنسي، أو كلاهما معاً. ومن المهم كذلك التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية لكتابة التقرير الاجتماعي، والتنسيق مع بيوت الأمان لاستقبال النساء المُعنفات.

أما التهيئة الحقيقية لإعادة اندماج الضحايا/الناجيات فتبدأ مع دخول ضحايا العنف لبيت الأمان من خلال برامج التوعية والإرشاد والتمكين.

المرحلة الثانية: التهيئة والتمكين في بيوت الأمان أساس لعملية إعادة الاندماج

خلال المرحلة الثانية، تعتبر بيوت الأمان حجر الأساس في التعامل مع النساء اللواتي تم تحويلهن من مراكز الشرطة أو من قبل وزارة التنمية الاجتماعية. بعد وصول الضحية/الناجية لأحد بيوت الأمان، سواءً مركز محور أو البيت الآمن، وتلقي التقرير الخاص بحالتها يتم عقد مؤتمر للحالة. يحضر الاجتماع ممثلو الأطراف الشريكة الأساسية (مندوبو الشؤون الاجتماعية، قسم وحدة حماية الأسرة في الشرطة، مستشارة الدائرة القانونية ومديرة وحدة المرأة والأسرة في المحافظة التي جاءت منها الحالة) (في بعض المحافظات مديرة وحدة المرأة والطفولة هي نفسها منسقة "تواصل")، إضافة إلى المعنفة وأسرتها. بهدف تقييم الحالة وبناء خطة عمل داخلية وخارجية. ويتم العمل مع الضحية/الناجية لمساعدتها أولاً للتأقلم مع المكان وكسر الحواجز، ومن ثم دراسة طبيعة الحالة، وطبيعة المشكلة، نوع العنف، وتحديد مصدر الاعتداء والمعتدي سواء كان من داخل الأسرة أو من خارجها، في حين يجري العمل مع الأسرة، لتحليل المشكلة وتحديد سبل الحل.

تتباين فترة البقاء في بيت الأمان من ضحية/ناجية لأخرى، وفقاً لحالة العنف الذي تعرضت له، ومدى تقدم عملية المفاوضات مع الأسرة، أو ملاحقة المعتدي عليها واستمرار الخطورة على حياتها، وهي تتراوح بالغالب بين شهرين إلى سبعة شهور. يشير تحليل المقابلات إلى أن الفتيات عادةً ما تقضي في بيوت الأمان فترات أطول من الفترة التي تقضيها النساء المتزوجات، خاصة في حالة سفاح القربى، وبعض الحالات يتكرر دخولها لبيت الأمان أكثر من مرة، ويحدث ذلك في الغالب بسبب عدم الوصول لحل جذري لمشكلة المعنفة، ولعودتها في كل مرة لذات البيئة المنتجة للعنف.

التأهيل والتمكين وإجراءاته في بيوت الأمان

إن مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني تستند (نظرياً على الأقل) إلى المنظور الدولي الذي يعتمد النموذج المتعدد القطاعات، حيث يسعى لتغطية ومعالجة الجوانب الصحية، الاجتماعية/النفسية، القانونية، بما يضمن الأمان والأمن للناجية في مختلف مراحل عملية معالجة قضية العنف. كما ذكرنا، تقوم فلسفة ورؤية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات على مركزية الناجيات، وعلى اعتبار أنهن فاعلات وقادرات على اتخاذ القرارات والآليات المناسبة للخروج من حالة العنف التي يتعرضن لها، ولا يُنظر إليهن كضحايا سلبيات، وهو ما يتم السعي لتطبيقه في الممارسة العملية، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة تحقيقه دائماً، كما ستوضح الدراسة خلال الأجزاء التالية.

تُترجم الفلسفة والرؤيا التي تتبناها بيوت الأمان إلى سياسات وإجراءات وخدمات مقدمة للنساء المعنفات، الهادفة في الأساس لتمكين النساء في مواجهة العنف، وهذه يكون لها أثر واضح على عملية إعادة اندماج الناجيات داخل أسرهن وفي مجتمعاتهن المحلية في مرحلة ما بعد مغادرة بيوت الأمان. خلال تواجد الضحايا/الناجيات داخل بيت الأمان يتم تنفيذ رزمة من البرامج والأنشطة التي تسهم

في تقوية وتمكين المرأة على أكثر من صعيد، وتحضيرها لكيفية مواجهة المجتمع الخارجي والتكيف معه.

يبين تحليل المقابلات المختلفة مدى صعوبة وقسوة تجربة دخول بيوت الأمان من منظور الضحية/الناجية، إذ تعتبرها من أصعب مراحل حياتها، حتى وإن كان بيت الأمان يوفر لها الحماية من العنف الذي فرت منه. فالضحية ابتعدت عن منزلها وعائلتها وعن بيئتها الخاصة التي عاشت فيها، لتعيش بين أناس غرباء عنها لا تعرفهم. انتقلت من بيئة حيث تتمتع بعضهن باستقلالية وحرية حركة نسبيتين إلى بيئة جديدة تتصف بالانضباط والانغلاق والانعزال عن المجتمع. في هذه البيئة الجديدة تخضع إرادة المرأة المُعنفَة لإرادة أعلى منها، تصطدم معها أحياناً، وتلتزم بإملاءاتها أحياناً أخرى. أشارت الضحايا/الناجيات من العنف إلى الصدمة التي يعشنها في الأيام الأولى داخل بيوت الأمان. توضح إحداهن الصورة قائلة:

لما بتعرضي لعنف أول مرة وبتطلي من الأسرة اللي إنتي كنتي ساكنة معها هذا إشي صعب كثير، وبتمري في مرحلة إنه إنتي توصلي لمراكز شرطة وبعدها لملجأ صعب إنه تتقبلي الفكرة، مثلاً إنه كنتي مثلاً أنه عايشة حياتك إنه في تلفون وفي انترنت، ومثلاً بمجرد إنه يفتح الباب عند أهلك تطلي أو إشي جية وروحة، بس إنه توصلي مؤسسة وتطلي أنه كله مسكر وفش تلفون بدك تحكي تلفون مع أهلك إلا بموعده وفش طلعة برة. كل هذا الاشي كان يسبب لي أزمة.

يمكن فهم الإجراءات السابقة من حيث أنها تهدف في الأساس إلى توفير الحماية والأمن للناجية من أي تهديد أسري خارجي، أو خطر ذاتي على نفسها في حالة التفكير بالهرب، أو في حالة التصرف العنيف النابع من دخول الضحية/الناجية في حالة اضطراب أو مرض نفسي، وكذلك حمايتها من أي عنف قد يُمارس عليها من قبل باقي الضحايا/الناجيات اللواتي يعشن معها. وفي الوقت ذاته، تبين حالة الصدمة والضغط العصبي والشعور بالاغتراب الذي تعيشه الضحية/الناجية وبالتالي حاجتها إلى بعض الوقت لتجاوز الصدمة، ولفهم القواعد والإجراءات التي تنظم الحياة داخل بيت الأمان، وقد تحتاج بعضهن لقضاء فترة طويلة كي تتجاوز هذه المرحلة وتبدأ بالتأقلم مع البيئة الجديدة. المقابلات أشارت إلى تزايد معاناة الضحايا في الأيام الأولى لدخول بيوت الأمان في حالات مقاطعة العائلة لهن، خاصة المعنفات الأمهات اللواتي ينفصلن عن أطفالهن، فتقول واحدة من هؤلاء النساء أنها كانت فقط تريد سماع صوت أطفالها. الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير من شأنها مساعدة الضحية/الناجية على استيعاب الواقع الجديد الذي انتقلت إليه، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية كل امرأة. على سبيل المثال، هناك ضرورة لتأمين اتصال الأمهات مع أطفالهن منذ اليوم الأول، وأيضاً العمل على توفير الاحتياجات الشخصية للناجيات من ملابس وأدوات شخصية.

من ناحية أخرى، فإن الضغط النفسي الذي تعيشه ضحية العنف القائم على النوع الاجتماعي في بيت الأمان نتيجة الانفصال عن الأسرة، خاصة الأطفال، وشعور الغربة والوحدة هناك، إضافة

إلى ظروف المعيشية المختلفة المحكومة بسلسلة من الإجراءات والقيود، تدفع الضحية/الناجية للقبول بأية تسويات، والتنازل عن حقوقها في الحماية وضمأن عودتها لبيئة خالية من العنف. من هنا تتبع خطوة اعتماد خطة العمل لحل مشكلة الضحية/الناجية بناء على نتائج مؤتمر الحالة الذي يتم عقده خلال الأيام الأولى لوصول الضحية/الناجية. فكما يتضح من النقاش السابق، في هذه المرحلة تكون الضحية/الناجية في حالة صدمة، وتحت ضغط نفسي وفي حالة ضعف شديد، أي أن الضحية/الناجية تكون في حالة لا تسمح لها بإدراك أبعاد الحلول المطروحة، فيصعب عليها أن تحدد احتياجاتها ومصالحها، وهذا يضعها بصورة غير مباشرة تحت وصاية الأطراف الشريكة في مؤتمر الحالة. المطلوب عدم اتخاذ قرارات أساسية تتعلق بمصير الضحية/الناجية في المرحلة الأولى من تواجدها في بيت الحماية، على أن يتم معاودة عقد مؤتمر الحالة مجدداً مع استقرار أوضاع الضحية/الناجية لتحديد سبل الحل.

ويظهر رضوخ واستسلام بعض النساء المُعنفات لواقعهن، خاصة في حالة الضحية/الناجية من العنف الزوجي، التي جرّمت أسرتها الأصلية توجّهها للشرطة وبيت الأمان، واعتبرته تطاولاً على العرف والعادات والتقاليد، وفقدت بالتالي مقوماً أساسياً لدعمها وإسنادها في عملية المفاوضة مع الزوج. يزداد الأزواج تمناً في حال تعرّض أحدهم للسجن بعد تقدّم الزوجة بالشكوى؛ كل ما سبق يجبر بعض النساء أيضاً للقبول بالحل العشائري. إن لجوء هؤلاء النساء للحل العشائري يتم في إطار علاقات قوة غير متوازنة، وبالتالي يتوقع أن تكون الضحية/الناجية هي الخاسر الأساسي في المفاوضات التي تجري بين المعتدى عليها والمعتدي. يقوم الحل العشائري على تحقيق العدالة، لكن النظام العشائري نظام تقليدي أبوي في طبيعته، يقوم على حق الذكور في الهيمنة، وعلى واجب النساء في الطاعة، والتضحية لمصلحة الأسرة والأطفال. وبالتالي، فإنه غالباً ما يُنظر إلى التدخل العشائري كعائق أمام حصول النساء على حقوقهن، ويعزز تدخله سياسة الصمت لدى النساء.

ومع ذلك، اللجوء للحل العشائري هو واحد من الخيارات التي تتقبلها المؤسسات في بعض المناطق كما في جنوب وشمال الضفة، وذلك بعد استنفاد كل السبل المتاحة لحل المشكلة. ففي حالة بعض النساء المُعنفات واللواتي تعود أصولهن لمناطق يطغى فيها العرف العشائري على القانون ومنظومة الحقوق، لا مناص من التعاطي مع الحل العشائري لتحقيق هدف سريع بتوفير الحماية، مثل حالات الحمل خارج مؤسسة الزواج، ولكن شرط عدم الاعتماد عليه كأساس لحل المشكلة بصورة جذرية. قد يوفر الحل العشائري بعض الحقوق للنساء وهذه مسألة إيجابية، ولكن ذلك يتم بالغالب على أسس توفيقية مؤقتة لا تهدف لإحداث تغيير جذري في واقع المرأة، إضافة إلى أن التدخل العشائري ينتهي مع إصدار القرار، ولا يوفر آليات لمتابعة التنفيذ. لا بد من الإشارة هنا إلى أن توجه المؤسسات الحكومية مثل وزارة التنمية الاجتماعية والمحافظة لطلب تدخل رجال العشاير يُعطي احتمالية

أعلى للحكم لمصلحة المرأة المُعنفَة في الحل العشائري، فرجال العشائر لا يحكمون لمصلحة المرأة في إطار علاقات قوة تضع المرأة في مركز دوني مقابل الهيمنة الذكورية، بل يحكمون في إطار علاقات قوة مختلفة تمثل فيه المؤسسات الحكومية مركز القوة والهيمنة البطريركية فيما تتراجع قوة الذكور، لهذا يمكن أن تصدر بعض الأحكام المنصفة للنساء. إحدى الحالات التي لجأت فيها وزارة التنمية الاجتماعية للحل العشائري كانت لضحية/ناجية رفض أشقاؤها عودتها لمنزل العائلة، ويبدو أن موقف الأَشقاء كان نابعا من محاولات للاستيلاء على ميراثها، أجبر القضاء العشائري الأَشقاء في هذه الحالة على إعادة شقيقتهم لمنزل الأسرة وعلى بناء سكن خاص لها، لكن الناجية ذكرت أنه قد مضى على الحكم حوالي سنة، لكن الأخوة لم يلتزموا حتى الآن ببناء منزل منفصل لها، ولم يتم القضاء العشائري بمتابعة تنفيذ القرار.

تحدد اتفاقيات التفاهم والأنظمة المتعلقة بالنساء المُعنفَّات الأطرافَ الشريكة في عملية التحويل لبيوت الأمان وتحصرها في الأطر الحكومية الرسمية، كما تفوض أطرافا محددة في نقاش وتحديد سُبُل التعامل مع قضايا العنف. لكن التعاملات في بيوت الأمان يواجهن إشكالية تدخُل شخصيات نافذة في السلطة الفلسطينية في قضايا العنف التي تصل بيوت الأمان، خاصة تلك القضايا المرتبطة بهتك العرض والاعتداءات الجنسية. يُجند المُعتدي معارفه من أصحاب النفوذ، الذين تشكل تدخلاتهم انتهاكا لخصوصية وسرية القضية، وتتحول الفتاة (خاصة المُغتصبة) من مجنّي عليها إلى جانية لأنها تسببت في اعتقال الجاني وإيداعه السجن. إن تدخل بعضهم يضع ضغوطا نفسية كبيرة على الضحية مما يجبرها في بعض الأحيان على القبول بحلول تتعارض مع مصالحها، مثل إسقاط الدعوى بحق المُعتدي. بل إن بعضهم يفرض على بيوت الأمان استقبال فئات غير مشمولة بالفئات التي يحق لها الاستفادة من خدمات بيوت الأمان مثل العاملات في الدعارة، مما قد يشكل خطرا على باقي النزيلات، فيما يكون هناك ضرورة تأسيس أطر أخرى لمعالجة قضايا النساء العاملات في الدعارة وإعادة اندماجهن في المجتمع.

مع دخول الضحية المُعنفَة إلى البيت الأمان يتم بناء وتنفيذ خطة عمل متكاملة بمشاركة فعالة منها ومن أسرتها، وتتحمل بيوت الأمان مسؤولية إعادة تأهيل الضحية/الناجية ومسؤولية التهيئة لإعادة الاندماج والحفاظ على أمن وأمان المنتفعة. أما النوع الثاني فهو التهيئة غير المكتملة التي تنقطع مع إصرار الضحية على مغادرة المركز قبل الانتهاء من تنفيذ خطة التهيئة لإعادة الاندماج، ولكن قبل إقرار خروجها يتم تبصيرها أكثر من مرة حول المخاطر التي قد تتهدد حياتها وذلك من خلال مؤتمرات الحالة مع الشركاء المعنيين ومع أسرتها، وبحضورها شخصيا، وفي جلسات متعددة معها، ولكن أمام إصرار الضحية/الناجية يتم إخراجها. خروج الضحية/الناجية قبل استكمال خطة التهيئة ربما يتطلب تطوير سبل جديدة للمتابعة الخارجية وتكثيف العمل معها خارج بيوت الأمان.

تتضمن خطة العمل تقديم خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي، حيث أكدت المقابلات على أهمية الجلسات لإعادة التوازن للمُنتفعة، ومعالجتها مما لحق بها من تدمير من ناحية، والعمل معها من ناحية أخرى وهيئتها للخروج مرة أخرى ومجابهة العنف الذي مرت فيه، وللانخراط في بيئتها المحلية والمجتمع المحلي.

أما التوعية والتثقيف الاجتماعي فتقع في صلب عملية تمكين النساء، وقد شملت قضايا نظرية تتعلق بموضوع النوع الاجتماعي (الجندر)، دورات تدريبية حول الاتصال والتواصل، الشخصية القيادية وكيفية الاعتماد على الذات، وتعريفهن بحقوق النساء وحقوق النساء القانونية. هدفت هذه البرامج لتعزيز ثقة الضحية/الناجية بذاتها، وبقدراتها ولتقويتها، لمواجهة التحديات والعقبات التي قد تواجهها بعد مغادرة بيت الأمان.

كما توفر بيوت الأمان خدمات الرعاية والتعليم لأطفال المُنتفعات، وخدمات استقبال الأطفال، كما يوفر مركز محور حضانة وروضة لأطفالهن. ويأخذ تمكين النساء بُعداً آخر من خلال إتاحة الفرصة للناجيات للعودة للدراسة الثانوية والجامعية، من خلال توفير الأجواء المناسبة للدراسة، ويتم متابعتهم في المؤسسات الأكاديمية التي يدرسون أو ينتسبن إليها، وهناك بعض التجارب الناجحة في هذا المجال. كما توفر برنامج لمحو الأمية، وذلك نظراً لافتقار نسبة كبيرة من الضحايا/الناجيات إلى التعليم الأساسي. إضافة إلى ذلك، تتضمن رزمة الخدمات المقدمة للناجيات خدمة الدعم القانوني، خاصة للنساء الراغبات في الطلاق من أزواجهن المُعتفين، بما في ذلك إجراءات طلب الطلاق، والنفقة وحضانة الأطفال، والمساهمة في توفير الخدمات المساندة بعد الخروج من البيوت الآمنة.

وأخيراً، التمكين الاقتصادي يقع في صلب برامج بيوت الأمان، لمساعدة الضحية/الناجية على الاعتماد على ذاتها اقتصادياً بعد مغادرة بيت الأمان، حيث غالباً ما تقتصر الضحية لدعم الأسرة المادي الذي يغطي مصاريفها، واحتياجاتها الشخصية. دورات التدريب متنوعة، بعضها تقليدي مثل الحرف اليدوية وبعضها الآخر تخصصي، ولكن وكما يتضح من المقابلات لا يوجد خطة واضحة لتنمية القدرات والمهارات المهنية، حيث يعتمد التدريب التخصصي على توفر التمويل، مما يؤثر على إمكانيات تطويره واستمراره. طرأ مؤخراً تطور على نوع الدورات المهنية المقدمة في البيت الآمن بتمويل إسباني بهدف وضع حجر أساس للتمكين الاقتصادي للمُنتفعات، حيث يشمل التدريب تصوير الفيديو والتصوير الفوتوغرافي لمساعدة الناجيات على العمل في تصوير الأعراس والحفلات، تدريب مدربات رياضة أو مساعدات تدريب، تدريب على مهنة التجميل، لمدة ثلاثة شهور. وهناك دورات أخرى داخل المركز للنزليات الحاليات والسابقات، حيث يتم توفير تكلفة المواصلات لهن. كما يساهم التعاون الإيطالي في التمكين الاقتصادي للضحايا/الناجيات من العنف عبر برنامج WELOD. إلى جانب التدريب يوفر مركز محور فرصة العمل للمنتفعات من خلال مركز داخلي للتشغيل.

تشير معطيات المقابلات إلى التباين في خبرات وتجارب النساء في العلاقة مع بيوت الأمان ما بين التأكيد على الأثر الإيجابي لهذه التجربة والأثر السلبي. من جهة أخرى، تتأثر فعالية البرامج والأنشطة والدورات بمدى استعداد الضحية/الناجية للتفاعل معها، كما أن تفاعل المُنتفعات مع أنشطة بيوت الأمان يختلف وفقا للحالة النفسية التي تعيشها كل واحدة منهن.

عموما، تتحدث بعض الناجيات عن خبرات إيجابية لتجربتهن في بيوت الأمان. تصف إحدى الضحايا/الناجيات من العنف تأثير البرامج والخدمات المقدمة على ذاتها وعلى حياتها بأنها نقلتها من مكان لآخر "شوي شوي وعلى أثر هذا الإشي (أي الجلسات، والإرشاد والدورات) بلشت أنا أبني ذاتي من جوّه، بعد هيك وصلت لمرحلة أنه هم شافوا بالمركز أنه بعد كل اللي اشتغلته على نفسي، أنه أنا لازم أنه خلص لهون أنا لازم أطلع على المجتمع أبلش بداية حياة جديدة وشغل، أتاسى اللي تعرضت له". ناجية أخرى ذكرت أن تلقيها للإرشاد النفسي، والتوعية، والمساعدة القانونية في قضية طلاقها وحضانة أطفالها، جعلها قادرة على أن تعبر عن مشاعرها "بأريحية كاملة". الأمثلة كثيرة على درجة استفادة الضحايا/الناجيات من الخدمات المقدمة بما فيها التمكين الاقتصادي. في مجال آخر، أتاحت الفرصة أمام بعض المبادرات الفردية، إحدى الضحايا/الناجيات بادرت لتشكيل لجنة من المُنتفعات في المركز لتمثيلهن أمام الإدارة، حيث وافقت الإدارة على تشكيل وانتخاب اللجنة. من وجهة نظر الباحثة هذا النوع من المبادرات يمكن أن يشكل نموذجا للعمل في بيوت أمان أخرى، خاصة وأنها توفر أداة مهمة لاكتساب خبرة التنظيم الجماعي للنساء، إضافة لاكتساب خبرة القيادة، وخبرة الممارسات الديمقراطية من خلال الممارسة العملية الفعلية، وليس مجرد تطوير قد يتبخر أثره خلال فترة قصيرة.

على النقيض من ذلك ظهرت بعض الشكاوي من قبل بعض المُنتفعات حول عدم توفر الرعاية الكافية في بيوت الأمان، فقد شبه بعضهن بيوت الحماية بالسجن. فقالت إحدهن "كنت قاعدة بسجن ولا إشي غير أني باكل وياشرب وبتنفس". وفضلت بعض الضحايا/الناجيات ممن تكرر دخولهن لبيوت الأمان الذهاب إلى السجن على أن تبقى داخل بيت الأمان، لأنها وصلت لدرجة لا تستطيع فيها تحمل البقاء هناك نظرا لحالة العزلة، والضغط التي تتعرض لها المُعتقات. أخريات، ومن خلال خبرتهن في الميدان بعد مغادرة بيوت الأمان، ذكرن أن التدريب المهني والتمكين الاقتصادي الذي حصلن عليه هناك، لم يراع احتياجات المُعتقات وخصوصية كل منهن من حيث مستوى التعليم والخبرة، كما أن نوعية الدورات التي شاركن فيها لم تكن أداة فاعلة للحصول على عمل بعد مغادرة بيت الأمان.

في الواقع من المهم فهم بعض التقييمات في سياق حدوثها، فبعض التقييمات الصادرة عن الضحايا/الناجيات وصفت تجاربهن في بداية حياتهن في البيوت الآمنة، إلا أن باقي الانتقادات كانت محقة، وتشير إلى إشكالية في عمل وأداء هذه البيوت، وشركائهم أحيانا بالنسبة لبعض الحالات. إن وجود بعض الناجيات/الضحايا لفترات طويلة في بيوت الأمان، وتكرار دخول بعضهن لبيت الأمان أكثر من

مرة، هو مؤشر واضح على فشل المراكز والأطراف الشريكة في توفير حل جذري لقضايا العنف التي تواجهها هؤلاء النساء. ومن الواضح طبعا أن هناك تبايناً في نوعية ومستوى الخدمات المقدمة من قبل بيوت الأمان، كل وفقاً للميزات المتوفرة لدعم وتمويل مثل هذه الأنشطة، إضافة لكفاءة الكادر العامل في المركز ونوعية التدريب الذي حصل عليه أفراد طاقم العمل.

لكن الشواهد تؤكد نقصاً في بعض الخدمات الملحة والضرورية، فخدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي يعترها قصور واضح في تلبية احتياجات جميع الضحايا/الناجيات، فقد ذكرت القائم بأعمال مديرة مركز محور عدم وجود أخصائية نفسية اجتماعية، ولا يوجد كادر مؤهل في هذا الجانب، وغالبا ما يتم تشخيص المرض النفسي لدى الفتيات المعنفات بطريقة خاطئة من قبل الأطباء النفسيين ما يعرضهن لمزيد من الاضطرابات النفسية. ومن الواضح أيضاً أن معظم الدورات التي حصلت عليها الناجيات تمحورت حول اكتساب مهارات تتعلق بالحرف اليدوية التي لا توفر فرصاً جديدة للحصول على عمل لائق يوفر لها دخلاً كافياً لإعالة نفسها وعائلتها.

أما بخصوص بيوت الأمان وطاقمها الإداري فقد ظهرت مجموعة من القضايا تضمنت التالي:

أولاً، استقلالية وصلاحيات بيوت الأمان: تتباين الصلاحيات الممنوحة لكل من البيت الآمن ومركز محور، حيث يفتقر البيت الآمن للصلاحيات التي تسمح له قانونياً بالتدخل دون تنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية. تؤكد تجارب كل من مركز محور والبيت الآمن في نابلس، أن تتمتع بيوت الأمان بالاستقلالية النسبية وبامتلاكهم لصلاحيات أكبر ما يعطي المركز فرصة أكبر لاتخاذ قرارات مهنية أسرع وأكثر مراعاة لاحتياجات الناجية. هناك ضرورة لمنح بيوت الأمان صلاحية متابعة الناجيات بعد الخروج من البيوت الآمنة، وتطوير آليات لكيفية التواصل مع هؤلاء الفتيات بعد خروجهن، مثل توفير خط اتصال مجاني، متابعة الاتصال الهاتفي معهن، بالتنسيق مع المرشدة الاجتماعية في مكتب الشؤون في المحافظة.

ثانياً، تمكين الكادر العامل في المراكز: أكدت العاملات في المراكز على أن توفير التدريب المستمر للكادر يساهم في تقوية وتمكين الفريق العامل في المراكز، وتعميق وعيهم وفهمهم لقضايا العنف الممارس ضد النساء، وسبل حل هذه القضايا. كما أشارت العاملات إلى ضرورة توفير المتابعة والإشراف على الكادر العامل في المراكز. ويبدو أن هناك اختلافاً في التدريبات التي حصل عليه كادر المركزين، حيث تلقى فريق العمل في مركز محور تدريبات كثيرة كطاقم وكمؤسسة، بدعم من التعاون الإيطالي، ومن خلال الاطلاع بالمشاهدة على تجارب المؤسسات الإيطالية والمنظمات النسائية في التعامل مع النساء المعنفات وقضايهن، وكذلك التدريب والإشراف من قبل مؤسسات فلسطينية ومنظمات نسائية محلية. تطورت لدى المركز خبرات مرتبطة بمؤتمرات الحالة، وتحديد الشركاء وسبل التعاون معهم، والخبرات والتدخلات القانونية.

ثالثاً، على الرغم من تطوير نظام مراكز الحماية، فإن تطبيقات النظام وما تتضمنه من آليات

للتحويل ما زالت في بدايتها، وقيد التطبيق الأولي. ولا يزال التناقض والتنافس مستمرا بين مقدمي الخدمة، وإن بحدّة متباينة من مؤسسة لأخرى، ومن حالة لأخرى، ما يحول دون حل بعض القضايا العالقة منذ مدة. ومن العوائق يبرز اندماج التواصل أو محدودية التواصل والتنسيق بين الأطراف الشريكة، أو ضعف شديد في قدرات الشركاء في توفير الحل المناسب لهذه الحالة.

مغادرة الضحايا/الناجيات لبيوت الأمان: أين؟ ومتى؟

مع انتهاء الفترة المسموحة لبقاء الضحية/الناجية في بيت الأمان، واستكمال فترة التأهيل المقررة لها، تواجه الضحية/الناجية والعاملات الاجتماعيات هناك، ومرشدات المرأة في مكاتب وزارة التنمية الاجتماعية في المحافظات، وباقي الأطراف الشريكة تحديا مرتبطا بتحديد أين يمكن إعادة اندماج الضحية/الناجية من العنف؟ وهل يتم إعادة اندماجهن في نفس البيئة المُعنفَة لهن؟ هل يجب إعادة اندماجهن داخل أم خارج محافظاتهم؟ الإجابة على مثل هذه الأسئلة معقدة ومتباينة من حالة لأخرى.

كما تطرح مسألة توقيت البدء في عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات من المجتمع المحلي مسألة مهمة أخرى. فهل من الأفضل البدء بعملية إعادة اندماجهن في المجتمع المحلي خلال مرحلة وجودهن في البيوت الآمنة، وقبل استكمال متطلبات توفير الحماية والأمن والأمان لهن، كما في بعض التجارب العالمية، التي تكون فيها المرأة طليقة ويسمح مثلا لها بالخروج للعمل لتفعيل أطفالها، ثم العودة مجددا لبيت الأمان؟ أم الأفضل الاستكمال في آلية العمل المستخدمة مع معظم الحالات في بيوت الأمان الفلسطينية التي تنطلق من فكرة احتجاج المُنتفعات في بيوت الأمان وعدم السماح لهن بالخروج من هذه البيوت مطلقا لحين استكمال عملية تأمين حماية المُعنفَة، ومن ثم السماح لها بالخروج، واستكمال عملية اندماجها مجددا في المجتمع المحلي، لأن ذلك يوفر مستوى أعلى من الحماية للناجية؟

في الواقع، يتشابه السياق الفلسطيني مع غيره من السياقات الاقتصادية والاجتماعية في الخيارات المتاحة والمتعلقة بإعادة اندماج الضحايا/الناجيات، فيما يختلف في جوانب أخرى. فالبيئة، والحيز الجغرافي الفلسطيني، وصغر حجم المجتمع، على سبيل المثال، لا تسمح بإعادة اندماجهن في مجتمعات محلية أخرى بعيدة عن رقابة الذكور، إضافة إلى أن البنى البطريركية في بعض المجتمعات المحلية، وعادات وتقاليد العديد من الأسر لا تتقبل سكن نساء عازبات أو مطلقات لوحدهن، بعيدا عن حماية ووصاية ذكور العائلة. ومن هنا فقد خلقت تجربة خروج بعض الحالات المحدودة قبل تأمين الحماية التامة لهن، مخاطر عائلية ومجتمعية كثيرة، كانت كفيلا بتعريض حياة بعضهن للخطر، بل إن حياة إحداهن تعرضت للخطر عندما أصرت على الخروج للعمل رغم معارضة الأسرة. ولهذا، يمكن اعتماد آلية التدرج في عملية الاندماج داخل الأسرة وفي المجتمع المحلي، فقد أكدت غالبية النساء اللواتي تمت مقابلاتهن، أن التمكين النفسي والمهني والاقتصادي والتوعية وتقوية المهارات مهمة وضرورية، ولكنها ليست كافية لجعل المُعنفَة تخرج مباشرة من بيت الأمان تواجه المجتمع وحيدة.

المطلوب التدرج في عملية الاندماج في المجتمع. على سبيل المثال، يمكن تنفيذ برامج وأنشطة مشتركة بين المنتفعات من خدمات بيوت الأمان، وفئات أخرى من خارج هذه البيوت في المجتمع المحلي. إن التدرج في إعادة الاندماج يُساعد الناجية على التأقلم مع الحياة في المجتمع المحلي، خاصة في الحالات الأشد خطورة كما في حالة الاعتداءات الجنسية، ويُعطي مجالاً للناجية، والأطراف الشريكة، للتأكد من تلاشي المخاطر التي تُهدد حياة الناجية، ويعطي مجالاً لتفحص الإمكانيات المتاحة لإعادة اندماجها في المجتمع المحلي بعيداً عن العنف.

المرحلة الثالثة: المواجهة بعد مغادرة بيت الأمان

كما ذكر سابقاً، يُفترض أن تغادر الناجية بيت الأمان بعد انتهاء مرحلة تأهيل وتمكين الناجية، لكن السرعة في مغادرة الناجية لبيت الأمان مرتبطة إلى حد بعيد أيضاً بطبيعة العنف الذي عانت منه الضحية/الناجية. تغادر غالبية الحالات التي تصل إلى المراكز إلى ذات البيئة التي جاءت منها، فيما يبقى بعضهن لفترات طويلة، فعلى سبيل المثال من حوالي 74 حالة دخلت البيت الأمان خلال عام 2014، بقي في المركز 9 حالات كما أشارت مديرة المركز. لا يعني خروج هؤلاء النساء والفتيات أنهن بتن محميات من العنف. منذ عام 2011، هناك حوالي 15 حالة تكررت حالة هروبها من المنزل وعودتها للبيت الأمان. على المستوى الفردي نلمس أن هناك اختلافاً في طبيعة العنف الذي أوصل المُعنفات لبيت الأمان، وبالنتيجة إمكانيات مغادرته. تتم عملية إعادة اندماج الناجية على مستويين: إعادة اندماجها داخل الأسرة، وإعادة اندماجها في المجتمع المحلي.

إعادة اندماج الناجية داخل الأسرة:

إن الهدف الأساسي لإعادة الاندماج هو النجاح في عودة الضحية/الناجية للمنزل وإعادة اندماجها داخل أسرتها وفي بيئتها الأصلية وفي ظروف تضمن لها الحماية وتضمن لها حقوقها، إذ من حقها العودة لبيئتها الأصلية، وهي الآلية الممارسة في الغالب والأكثر قبولا وتفضيلاً لدى جميع الأطراف في معظم الأحيان، شرط ضمان حقوق الضحية/الناجية في العيش في بيئة آمنة، وتلبية احتياجاتها ومصالحها وفقاً لما تحدده وترثيه. تتأثر عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات في بيئتهن الأصلية بعدة عوامل منها السياق العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، البيئة الأسرية التي ستعود إليها الناجية باعتبارها محطتها الأولى بعد ترك بيت الأمان، طبيعة العنف الذي تعرضت له، وجهة الاعتداء، وكذلك الإمكانيات الفردية والعامّة المتاحة للضحية/الناجية.

يعتبر السياق العام والمحددات البنيوية السياسية والاقتصادية والثقافية عوامل مهمة في تشكيل إمكانيات وفرص إعادة اندماج الضحايا/الناجيات في المجتمع. في السياق الفلسطيني تشكل البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والهيمنة البطيريركية معوقات بنيوية في إعادة اندماج الضحايا/الناجيات في المجتمع. يتجلى تأثير الاحتلال بصورة مباشرة من خلال بعض الحالات، حيث تشير

المقابلات إلى تأثير حالة شردمة وتجزئة الشعب الفلسطيني، الناجمة عن هيمنة الاحتلال، على تعقيد أوضاع بعض الناجيات/الضحايا، وبالتالي استحالة إعادة اندماجها في بيئتهن الأصلية، وضمان تلبية جميع احتياجاتهن ومصالحهن. إن وجود الحدود الاصطناعية التي خلقها الاحتلال والتمزيق الجغرافي لم يلغيا التواصل الاجتماعي بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد في مختلف أماكن تواجدهم، ولم يمنع استمرار شبكة العلاقات العائلية والاجتماعية، واستمرار علاقات الزواج فيما بينهم. أدى كل من التمزيق الجغرافي القسري لفلسطين، وخضوع الفلسطينيين لكيانات سياسية مختلفة إلى الأمور، وصعوبة حل الإشكاليات الناجمة عن علاقات الزواج فيما بينهم. غالبا ما تفقد الفلسطينيات من الضفة الغربية وقطاع غزة، ممن تزوجن من أشخاص يحملون الهوية الإسرائيلية، حق حضانة الأبناء إثر الطلاق، ويفقدن كذلك حق النفقة، إذ لا تمتلك السلطة الفلسطينية حق ملاحقة أو فرض أية عقوبات عليهم؛ هذا إضافة إلى إشكالية إقرار عدة قوانين مرتبطة بحماية النساء من العنف بسبب هيمنة الاحتلال على الأراضي والشعب الفلسطيني كما سبق وذكرنا في بداية هذه الدراسة.

من ناحية أخرى يسهم السياق الاحتلالي، بنيويًا، في تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، حيث يُشيع الفقر، والبطالة، ما يؤثر بطريقة غير مباشرة على عملية إعادة اندماج الناجيات/الضحايا نظرا لصعوبة تحقيق التمكين الاقتصادي لهن في ظل محدودية فرص العمل المتاحة، والفقر والبطالة. يتشابك ويتقاطع تأثير سياسات الاحتلال مع سياسات الليبرالية الجديدة للسلطة الفلسطينية التي رهنت عملية التنمية بإزادة القطاع الخاص، وعجزت بالتالي عن تطوير سياسات تنمية مقاومة لهيمنة الاحتلال، أو توفير فرص العمل الضرورية للراغبين بذلك، مما أثر سلبا على قدرة النساء الضحايا/الناجيات على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية. ناهيك عن التأثيرات الثقافية والعادات والتقاليد التي تضع العراقيل والقيود على عمل النساء في بعض المجتمعات المحلية وبعض الأسر. في هذا السياق تكون الضحية/الناجية بحاجة ماسة للحصول على مساعدة الأطراف الشريكة من خلال تمكينها الاقتصادي، ومساعدتها في الحصول على فرصة عمل أو غيرها من المصادر والمساعدات.

عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات داخل الأسرة مرهونة أيضا بطبيعة البيئة الأسرية خلفيتها الطبقية ومستوى وعي الأسرة والحالة الاجتماعية، وقيمها وعاداتها والهيمنة البطيريركية داخلها. فالبيئة الأسرية المنفتحة والمرنة المتحررة من القيود الاجتماعية البطيريركية، تخلق جوا من التفاعل الإيجابي بين الضحية/الناجية والأسرة، وتكون الأسرة أكثر استعدادا لإعادة النظر في الأسباب التي دفعت الناجية لمغادرة المنزل، مما يسهم في تسريع عملية المفاوضة مع الأسرة وفي عودة الناجية للمنزل على أسس مقبولة لها وتحفظ لها حقوقها. على النقيض من ذلك، فإن سوء الأوضاع الاقتصادية وغياب البيئة الأسرية الحاضنة للضحية/الناجية، نتيجة الرفض المطلق للتواصل بين

الطرفين، لن يُفضي لحل جذري لمشكلة العنف، ويؤدي لتعميد الحالة.

قد يكون رفض التفاعل بين الطرفين من طرف الضحية/الناجية نفسها، حيث ترفض العودة للمنزل الذي عانت فيه من العنف وعمق الألم الذي سببه لها، خاصة سفاح القربي. وربما يكون موقفها برفض العودة مرتبطا بالتحويلات التي جرت على شخصية الضحية/الناجية خلال مكوثها في بيت الأمان، فتمكين بعض الضحايا/الناجيات ساهم بإحداث تحول وتغيير في وعي وفكر وشخصية بعض الناجيات، خاصة اللواتي مكثن في بيوت الأمان لفترات طويلة. العمل مع الضحايا/الناجيات لم يرافقه عمل مواز مع أسرهن مما خلق فجوة وتناقضا ما بين الناجية/الضحية وأسرتها وبيئتها المحلية، وخلق في بعض الأحيان شعوراً بالاغتراب لدى بعض الضحايا/الناجيات. وفي أحيان أخرى، يرفض الأهل استقبال ابنتهم، أو التواصل معها، لأنها جلبت لهم العار بدخولها لبيت الأمان ووصمت الأسرة اجتماعيا، أو تسببت في اعتقال المعتدي، وربما عدم تقبل الأسرة للتحول الذي جرى على شخصية ووعي وحتى مظهر ابنتهم المتناقض مع ثقافتهم والذي بات يشكل تهديدا لعلاقات القوة القائمة داخل العائلة.

كل ما سبق يفرض على الأطراف الشريكة ضرورة العمل بشكل مكثف مع العائلة وجميع أفرادها ذكورا وإناثا، أو في الحد الأدنى الفاعلين منهم والمؤثرين في عملية التفاعل مع الضحية/الناجية، لضمان حل وتجاوز قضية العنف. فتجزئة العمل وعدم شموليته واقتصاره غالبا على الضحية الناجية فقط في معزل عن أسرتها، وأيضا التركيز على إعادتها للمنزل، دون الأخذ بالاعتبار توفير الخدمات اللازمة للناجية في المرحلة الأولى لمغادرتها البيت الآمن يسهم لحد كبير في فشل عملية إعادة اندماج الضحية/الناجية.

يتضمن العمل مع الأسر العمل على إعادة بناء الثقة بين العائلة والناجية، والعمل على تفكيك أسباب العنف حيث تواجه الناجية العديد من المضايقات على حركتها، أو الملاحقة والمراقبة إذا ما غادرت المنزل. وفي سياق العمل مع الناجية وأسرتها هناك ضرورة لمراعاة الاختلافات في طبيعة العنف الذي تعرضت له الضحية/الناجية وخصوصية كل حالة منها. في بعض أنواع العنف، تكون الضحايا/الناجيات من جهة، والأسر من جهة أخرى، أكثر مرونة في التفاوض حولها واستيعابها وتجاوزها في النهاية، بينما تبقى أنواع أخرى من العنف عسوية على التفاوض كما في حالة سفاح القربي (الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة)، والحمل خارج الزواج، وأحيانا العنف الزوجي الذي لا يرجى إصلاحه. وهذا يتطلب البحث عن حلول مختلفة وجذرية، مثل مقاضاة المعتدي، إخراجه من المنزل، أو الطلاق والخروج من دائرة العنف.

من ناحية أخرى، يتطلب العمل المكثف مع الضحية/الناجية تطوير خطط وبرامج محددة وطويلة الأمد لمتابعة إعادة اندماج الضحية/الناجية. فكما يتضح من المقابلات، لا يمكن لعملية إعادة الاندماج أن تتحقق من خلال زيارة أو زيارتين تقوم فيها الباحثة الاجتماعية خلال الأسبوع الأول

من مغادرة الضحية/الناجية لبيت الأمان. كما لا يمكن أن تتحقق من خلال ترك الضحية/الناجية لمواجهة مصيرها منفردة، وبالاعتماد على نفسها كما يجري في معظم الأوقات حالياً. إضافة لذلك، فإن بناء الخطط يجب أن يتم على أسس واضحة، بحيث لا تكون مرهونة بموافقة الأسرة فقط، بل الأساس هو مصلحة الضحية/الناجية، وضمان توفير الأمن والأمان لها، وتوفير جميع الشروط التي تضمن للناجية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية وتصور كرامتها، كي لا تتحول إلى ضحية مرة ثانية.

يجب أن تتضمن خطة العمل تطوير الآليات المناسبة للتواصل مع كل حالة مثل ضرورة رؤيتها بشكل منفرد دون حضور الأهل، حتى تضمن لها حرية الحديث في حال تعرضت لأي عنف. والتواصل الهاتفي مع الناجية هو آلية مهمة لمتابعة التطورات بعد مغادرتها لبيوت الأمان والتواصل المستمر معها، وتزويدها بكل الأرقام الضرورية التي قد تحتاج إليها. ولكن، يجب الأخذ بعين الاعتبار عدم فعالية مثل هذه الآلية في جميع الحالات، إذ ربما تستولي الأسرة على الهاتف الخاص بالناجية وتمنعها من التواصل مع أي جهة خارجية. وقد تجبر الناجية على القول بأن أمورها تجري بصورة طبيعية على عكس ما هو حاصل، بل إن من أبسط الأمور إمكانية أن لا يكون لدى الناجية القدرة المادية لشحن الرصيد النقدي لهاتفها النقال. هذا يستدعي تعزيز هذه الآلية بآلية الزيارات الميدانية للناجية في بيئتها الطبيعية.

إن إعادة الاندماج هي منظومة متكاملة وعملية مستمرة، وضمان استمرارية المتابعة للضحايا/الناجيات تتطلب تجاوز حصرها فقط في دوائر المرأة بوزارة التنمية الاجتماعية، وتفعيل مساهمة باقي الشركاء مثل بيوت الأمان ومنظمات المجتمع المدني ومراكز "تواصل"، مع مراعاة ضمان سرية وخصوصية قضايا العنف. فاقْتِصَار العمل على دوائر المرأة يفرض على وزارة التنمية الاجتماعية العديد من الإجراءات والممارسات من ضمنها تجنيد كادر إضافي متخصص، واعي ومؤمن بقضايا النساء المُعْنَفَات، ومتفرغ لقضاياهن، إذ لا يمكن مطالبة المرشحات الاجتماعيات للمرأة بتحمل أعباء تفوق إمكانياتهن. إضافة إلى ضرورة تزويدهن بالمصادر والموارد والدعم والحماية اللازمة عند خروجهن للميدان، على سبيل المثال لا الحصر، توفير أجره المواصلات للزيارات الميدانية، توفير أرصدة للهواتف الجواله لضمان التواصل الهاتفي مع الضحية/الناجية في ساعات ما بعد انتهاء الدوام. ويتطلب الالتزام بتطبيق السياسات التي نص عليها القانون بآليات العمل، وخاصة التزام مكاتب الشؤون الاجتماعية بالمحافظات بتسليم التقارير الخاصة بالضحايا/الناجيات من العنف لبيوت الأمان بصورة دائمة، وباقي الجهات المعنية بالموضوع.

آليات إعادة الاندماج داخل الأسرة:

مفاهيمياً، يمكن لإعادة الاندماج الأسري أن تأخذ أشكالاً عدة، فتعريف الأسرة لا يقتصر على شكل الأسرة النووية المكونة من الأم والأب والأطفال، أو الأسرة الممتدة التي تضم عدة أجيال، كما أن

عملية إعادة الاندماج لا تعني بالضرورة فقط إعادة الاندماج في نطاق حدود الأسرة الأصلية، إذ هناك إمكانية لإعادة اندماج الضحية/ الناجية في إطار أسر زوجية جديدة، وهناك إمكانية العيش داخل مؤسسات إيوائية أو العيش المنفرد المستقل بعيدا عن الأسرة. في بعض الأحيان، يرتبط تنوع آليات واستراتيجيات إعادة الاندماج داخل الأسرة بطبيعة العنف الذي تعرضت له الضحية/الناجية. يمكن التمييز بين بعض الأنماط الأولية لإعادة الاندماج الأسري:

أولا، إعادة الاندماج داخل الأسرة الأصلية: وهي عودة الضحية/الناجية للأسرة بعد التوصل إلى حل وسط توافق عليه جميع الأطراف، بعضها يمكن أن يشكل بداية لإعادة تقويم العلاقة بين الأسرة وابنتهم أو بين الزوج وزوجته، خاصة في الحالات التي لم يشكل فيها سلوك الضحية/الناجية قبل دخول بيت الأمان اختراقا جوهريا للقيم والعادات وفقا لمنظور الأسرة، أو لم يمارس فيها الشخص المُعتدي، وتحديدا إذا ما كان من أفراد الأسرة، انتهاكا جسيما ضد الناجية.

في حالات أخرى، يتم إجبار الأسرة على استقبال الضحية/الناجية، وتحديدا لدى رغبة الضحية/الناجية في العودة إلى منزل الأسرة وإلى بيئتها الأصلية، فيما ترفض الأسرة استقبالها، خاصة الأخوة. تتدخل عادة الأطراف المعنية بإعادة اندماج الضحية/الناجية بما فيها المحافظة ودائرة الحكم العشائري، بيوت الأمان، ومكتب الشؤون الاجتماعية، وتعرض على الأسرة استيعاب الابنة أو الشقيقة على اعتبار أن العودة للمنزل والبيئة الأصلية هو حق من حقوقها. كما جرى في إحدى الحالات، حيث رفض الأخوة استقبال شقيقتهم، وكان موقفهم على ما يبدو مرتبطا بقضية ميراث الأسرة. ولكن ارتأت الناجية والأطراف الشريكة المعنية بمتابعة قضيتها، أنه آن الأوان لعودتها للمنزل. لكن عودة الضحية/الناجية لأسرتها الأصلية لا تضمن بالضرورة الاندماج الحقيقي في الأسرة والبيئة المحيطة، فمن غير المعروف إذا ما كانت الناجية سوف تبقى ناجية أم أنها سوف تعود مجددا إلى دائرة العنف. هذه الحالة تتطلب مراجعة جديّة لتطوير آليات تضمن متابعة هؤلاء النساء بهدف ضمان حقوقهن.

ثانيا، إعادة الاندماج في أسرة جديدة قائمة على الزواج: الزواج إحدى الآليات أو الاستراتيجيات التي تتبناها الأطراف الشريكة، بما فيها الناجيات أنفسهن، لإعادة الاندماج داخل أسر جديدة، بعيدا عن أسرهن الأصلية. ولكن، هناك اختلاف في أنماط الزواج والعلاقات الزوجية التي تدخل فيها الضحايا/الناجيات، ويمكن الحديث عن ثلاثة أنماط مختلفة نسبياً لزوجهن:

النمط الأول: إعادة الاندماج في أسرة جديدة قائمة على الزواج الرضائي والعلاقات المسبقة: الزواج الرضائي المبني على معرفة و/أو علاقة عاطفية مسبقة بين الناجية والشاب. يتم تبني هذه الاستراتيجية من قبل الجهات العاملة على إعادة اندماج الضحية/الناجية في حالات معينة مثل حالة هروب الفتاة من المنزل واللجوء إلى المحافظة أو الشرطة، بسبب رفض الأسرة زواجها من شاب ترغب في الارتباط معه. وفي حالة إصرار الفتاة على موقفها بالارتباط بالشاب الذي اختارته، فيما

تصر الأسرة على الرفض، يتم دعم الفتاة من قبل الجهات الرسمية ممثلة بالمحافظ للزواج بمن اختارته، وذلك في حالة كان رفض الأسرة غير مبرر. في كل الأحوال يتم التعامل مع الفتاة كقاصر، بحيث يتوجب موافقة وليها على الزواج، وهنا يحل المحافظ بدلا عن الأب ليتم عقد القران وإتمام الزواج. كما أن مسألة الحكم على صوابية اختيار المُعنف لشريك حياتها يحددها فكر وأيديولوجيا اللجنة المشاركة في مؤتمر الحالة والمسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بواقع هذه المُعنف.

النمط الثاني: إعادة الاندماج في أسرة جديدة قائمة على زواج المصلحة: هذا النمط من الزواج شبيه بالزواج التقليدي الذي يتم فيه ترتيب الزواج من قبل الأهل أو الأصدقاء والمعارف، ولكن في هذه الحالة يتم ترتيب زواج الضحية/الناجية من قبل وزارة التنمية الاجتماعية أو المحافظة بناءً على طلبها، وبعد العثور على شخص يقبل بالارتباط معها. إضافةً إلى أن الزواج هنا تقليدي، ولا يتم بناءً على علاقة ومعرفة مسبقة، فإن المرأة تدخل في العلاقة الزوجية على أرضية هشة مختلفة عن الزواج التقليدي السابق، نظرا لدخولها بيت الأمان. ومع ذلك، تعتبر هذه الآلية من منظور عدد من الضحايا/الناجيات، ومن منظور عدد من العاملات معهن أحد الخيارات المحدودة المتاحة للمُنفات غير المتعلمات الكبيرات في السن نسبيا ولم يسبق لهن الزواج، أو المطلقات الصغيرات في السن واللواتي يفتقرن للموارد المادية والمالية. ولا تقوم إعادة الاندماج في هذه الأسرة على الإرادة الحرة، بل يتم اتخاذ هذا الخيار للهروب من واقع لا تستطيع الضحية/الناجية تحمله أو التأقلم معه. وهذا يلقي بمسؤوليات إضافية على الأطراف الشريكة لتمكين وتقوية هذه المرأة من خلال توفير التدريب، التوعية، التمكين الاقتصادي لبناء امرأة قادرة على اتخاذ قراراتها بحرية، إضافة لاستمرارية متابعتها لفترة معينة لضمان استقرار أوضاعها، وتقديم الخدمات اللازمة لها.

النمط الثالث: إعادة الاندماج في أسرة جديدة قائمة على الزواج القسري: ويمكن هنا الحديث عن تزويج وليس زواج، بمعنى أن الزواج يُفرض على الضحية لعدم وجود بدائل أخرى أمامها من منظور الأسرة، وهو الآلية الأساسية لحالات الاعتداء الجنسي من خارج الأسرة. تتباين ردود فعل الأسرة في التعاطي مع حالة الاعتداء الجنسي الذي تتعرض له بناتهن، فقد يقوم البعض بقتل الفتاة، ولا تُعطى الفرصة أصلا للوصول إلى بيوت الأمان. أما في المنظور العشائري فإن الآلية الأكثر استخداما لحل المشكلة يتم عبر تزويج الفتاة المُغتصبة من مُغتصبها، أو من قام بهتك عرضها. وغالبا ما يتم تبني مثل هذا الحل المجحف في حق المُعتدى عليهن تحت ذريعة حمايتهن من القتل، وعدم وجود بدائل أخرى. فيما ترى غالبية الأطراف العاملة في مجال إعادة اندماج النساء المعنفات، أن تزويج المُعتدى عليها من مُغتصبها يُعد إجحافا في حقها، حيث تقع الضحية تحت رحمة مُغتصبها الذي اختار الزواج منها لإنقاذ نفسه من دخول السجن. هذا النمط من آليات الاندماج يحظى بمقاومة من قبل المؤسسات والمنظمات النسوية، ولذا يتم العمل على والمطالبة بإحداث تغييرات قانونية تغلق الطريق أمام المُغتصب للهروب من العقاب على الجريمة التي ارتكبها بحق الضحية.

ثالثا: إعادة الاندماج المستقل بعيدا عن الأسرة الأصلية: تُستخدم هذه الآلية لإعادة اندماج الضحية/الناجية في بعض الحالات التي تستعصي فيها عودة الناجية إلى أسرتها وإلى بيئتها الأصلية، وإن كان هناك تباين في مدى تقبل المجتمع المحلي والأطراف الشريكة لمثل هذه الآلية، وأيضا هنالك تباين في مدى نجاحها. في حالة الأمهات المُعنفات من أزواجهن، وانفصلن عنهم بالطلاق، يمكن للمطلقة أن تعيش مع أطفالها في مسكن جديد. إحدى الحالات ذكرت أنها تلقت مساندة عالية من المحافظة ومن قبل وزارة التنمية الاجتماعية ومساندة كل الطاقم العامل في مكتب الشؤون الاجتماعية بشكل تطوعي. وتحوز النساء مع أبناء كبار في العمر على تقبل المجتمع للعيش في منزل خاص، فيما تواجه الأمهات الصغيرات في العمر معوقات كبيرة في الاستقلال بعيدا عن الأسرة. وتكون القيود أكبر بالنسبة للفتيات العازبات، حيث يكون خيارا للحالات الصعبة والمهددة بالخطر. ولكن من الصعب تبني هذه الاستراتيجية إلا في حالات نادرة، فالهروب وخيار تغيير مكان سكن الضحية/الناجية في ظل هيمنة أبوية وحجم سكاني وحيز جغرافي صغيران، تبقى احتمالاتها محدودة، إذ لا يمكن إبقاء المُعنفات أو حتى بيوت الأمان بعيدا عن أعين الذكور وسلطتهم. النجاح في استخدام هذه الاستراتيجية تتطلب موافقة مبدئية من الأسرة سواء كانت موافقة واعية ناجمة عن قناعة لدى الأسرة بحق الناجية في الاستقلال في حياتها، أو ناجمة عن موافقة سلبية بمعنى أن الأسرة لم تعد معنية بما تفعله الناجية. هناك نماذج محدودة ناجحة حصلت مع ناجيات يمتلكن شخصية وإرادة قوية، رافقها تدريب وتمكين خلال المكوث داخل بيت الأمان، إضافة لتوقف العائلة أو البيئة الأسرية عن أن تكون مصدرا للتهديد لهذه الناجية، مما ساهم في إعطاء هامش ومرونة أعلى لخيارات الناجية.

رابعا، إعادة الاندماج المؤقت في مراكز إيوائية: يتم في هذه الحالة إيواء الضحية في إحدى المؤسسات الاجتماعية الإيوائية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بصورة مؤقتة، وهذه غالبا ما تتم بقرار من الوزير. هذه الاستراتيجية لإعادة الدمج تمس بحق الناجية بالاستقرار في منزل خاص، وحققها في ممارسة حياة طبيعية، ويتم تبينها في حالة عدم القدرة على التوصل لحل لحالة العنف الذي تعرضت له المرأة.

إن الخيارات السابقة جميعا تعكس تأثير الهيمنة البطريركية وضعف البنى الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للنساء المعنفات. الآليات السابقة في معظمها مبنية في ظل اختلال في موازين القوى وفي علاقات النوع الاجتماعي، حيث يتم التعامل مع الضحية/الناجية مرة أخرى كفاصر، فهناك من يجب أن يقرر عنها أين تسكن، وأيضا تحتاج إلى الرقابة الدائمة والمستمرة، ووجود أطفال كبار أو كبير عمرها هما فقط ما يعطيها شرعية وتقبل من المجتمع للسكن المستقل. الآثار الاجتماعية والنفسية الناجمة عن هذه الاستراتيجيات المتبناة على الضحايا الناجيات تحتاج إلى دراسات أخرى معمقة.

إعادة اندماج الناجية في المجتمع المحلي

إن عملية إعادة اندماج الناجية في المجتمع المحلي هي مسؤولية المجتمع كما هي مسؤولية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والأفراد أنفسهم. فالمقابلات تشير إلى حالة الضغط النفسي الذي تعيشه الناجية خلال الفترة التي تسبق مغادرتها بيت الأمان، وحالة قلق حول تقبُّل المجتمع لها مرة أخرى، أو العكس بمعنى كيف تنظر الناجية لعلاقتها بالمجتمع. وتُعبّر إحدى الناجيات عن هذا القلق قائلة «في البداية في خوف من المجتمع بس بعدها أنا مع طلوعي وشغلي واستقراري برّه المؤسسة إنه خلص صفيت عارفة شو المجتمع، طول ما أنا ماشية صح بشغلي وعارفة إيش الهدف اللي زارعته براسي ليش ليعترض طريقي المجتمع».

كشفت المقابلات أن التمكين الاقتصادي والدورات التدريبية التي تحصل عليها الضحية/الناجية خلال فترة مكوثها في بيت الأمان تمدّها بالثقة، والقدرة على مواجهة المجتمع والاستقلال بذاتها، بل ترى بعضهن أنهن أصبحن قويات لدرجة أنه لم يعدّ يعنيهن كيف ينظر إليهن المجتمع، وهناك عدة تجارب ناجحة لناجيات تمكن من تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي. فالنساء اللواتي حققن نجاحاً واستمرارية في العمل غالباً ما يكنّ من الأمهات، وربما يكون ذلك ناجماً عن التضامن العالي مع النساء المُعنفات الأمهات، وأيضاً لتقبُّل المجتمع لعمل النساء المعيلات لأسرهن.

إضافة لذلك، تتأثر إمكانية اندماج المرأة في المجتمع المحلي بنوع العنف الذي واجهته، ففي حالة الأمهات المُعنفات من أزواجهن، ونسبياً الكبيرات في العمر، يكون هناك تضامن عالٍ مع قضاياهن بشكل عام من قبل المجتمع المحلي، ومن قبل المؤسسات العاملة فيه. فقد ذكرت إحدى الحالات أن المستشار القانوني في المحافظة هو من تبنّى قضيتها، فيما حرصت الشؤون الاجتماعية على تقديم مساعدة نقدية تُدفع مرة كل ثلاثة شهور. وبعد خروجها من البيت الآمن ساندتها الشؤون الاجتماعية في استئجار منزل وتأثيثه، حيث كان مدير المكتب يوفر لها مخصصاتها الشهرية، إضافة لمبادرة وتطوع الطاقم العامل في مكتب الشؤون الاجتماعية لجمع التبرعات والأثاث. أما العمل فقد حصلت عليه من خلال علاقاتها الشخصية.

أما بخصوص توفير الخدمات والمساندة ما بعد الخروج من بيت الأمان فتشير نتائج تحليل المقابلات إلى أن المرحلة الأولى بعد الخروج من بيت الأمان تشكل نقطة أساسية في حياة الناجية وانخراطها في الحياة العامة، وأنها تعتمد لدرجة كبيرة على طبيعة الخدمات والمساندة التي توفرها المؤسسات الشريكة والمعنية بقضايا النساء المُعنفات. وفي حالة الناجية التي يتطلب إعادة اندماجها الاستقرار بعيداً عن أسرتها، يعتبر توفير الدعم المادي والاقتصادي لها، مثل السكن، العمل وتوفير دخل شهري، مكوناً أساسياً لإعادة اندماجها ونوعاً من الحماية للناجية، والاستقلالية. خاصة وأن الضحايا/الناجيات يواجهن معضلة كبيرة في الحصول على فرصة عمل، في ظل معيقات بنيوية تتخطى حدود قدراتهن وإمكانياتهن، وأيضاً قدرات وإمكانيات المؤسسات الداعمة لهن. فالسياق الاستعماري، كما ذكرنا سابقاً، تدمير وتبعية الاقتصاد الفلسطيني، وارتفاع نسب البطالة، ومحدودية فرص العمل،

كل ما سبق يحرم المرأة من إيجاد فرصة عمل، وبالتالي استقلالها الاقتصادي. إضافة إلى أن بعض البيئات ترفض تشغيل بناتها أصلاً، ثم أن بعض الفتيات يرين أن حل مشكلتهن تتم عبر الزواج، وليس من خلال التمكين الاقتصادي والخروج للعمل. كما يتضح من الاقتباسات السابقة، انصب تركيز الناجيات من العنف على طلب المساعدة المادية الاقتصادية، لكن الناجيات في حاجة أيضاً لمتابعة دائمة في بعض الحالات، خاصة الحالات التي تحتاج للدعم والإرشاد النفسي والاجتماعي، التي يتم توفير بعضها من خلال مؤسسات المجتمع.

لا يعني الانخراط في المجتمع بالضرورة التقبل التام للناجيات في المجتمع نظراً لضعف الوعي المجتمعي تجاه مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وعلاقات القوة البطريركية المهيمنة في المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات. على سبيل المثال، خلال سعيهن للحصول على مساندة مؤسسات الحماية يحصل أن تقع النساء في براثن العنف مرة أخرى. وقد ذكرت إحداهن أنها واجهت مضايقات كثيرة، حيث اضطرت أن تترك عملها أكثر من مرة لأسباب عدة. كما أنها اشتكت من أن المؤسسات ترفض تشغيلها بسبب دخولها السجن، مع أن دخولها كان بهدف الحماية وليس لارتكابها أي جريمة. لكن بيوت الأمان في تلك الفترة لم تكن قد تأسست بعد، أو كانت في مرحلة التأسيس الأولى وغير جاهزة لتقديم الخدمات المطلوبة.

هنالك فجوة بين الدور المتوقع لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حل إشكالية المعتنقات، خاصة التمكين الاقتصادي والتشغيل، وبين الواقع والممارسات الفعلية لهذه المؤسسات، خاصة تلك المنضوية في إطار الحركة النسوية. لا بد من التوضيح أن التوقعات والمساهمة المطلوبة من هذه المنظمات باستيعاب وتشغيل النساء اللواتي يغادرن بيوت الأمان تكون أحياناً غير واقعية، وتقوق قدرات وإمكانيات المنظمات النسوية التشغيلية، كما أن قدرات ومهارات غالبية الضحايا محدودة من حيث المستوى التعليمي، مما يحد من فرص تشغيلهن في هذه المؤسسات. لكن هذا لا يعفي المنظمات النسوية من المسؤولية، فهي مطالبة بمساعدة الناجيات في البحث عن فرص عمل في المجتمع المحلي، ومساندتهن اجتماعياً ومتابعتهن كلما توفرت الإمكانيات لذلك. في بعض الحالات، اشتكت الناجيات بأن بعض النساء العاملات في المنظمات النسائية يتعاملن معهن كما لو كن مجرمات، الأمر الذي يتطلب معالجة جديدة من قبل المنظمات النسوية لمجابهة مشكلة عدم قناعة بعض العاملات في المنظمات بقضايا إعادة اندماج النساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ذلك يمكن أن يسهم في الحد من إمكانية انخراطهن في المجتمع المحلي وتعميق عزلتهن وعزلهن في منازلهن.

تجارب حية للمقاومة والمثابرة للاندماج

كشفت المقابلات عن تجارب متنوعة للضحايا/الناجيات، بعضها حقق بعض النجاح فيما بعضها الآخر ما زال يقاوم من أجل الاندماج وتحقيق الاستقرار. إحدى الحالات المميزة كانت لامرأة تعرضت للعنف الأسري على يد زوجها، ولاحقاً تعرضت لعنف قاسٍ على يد والدها عندما علم أنها رفعت قضية

لطلب الطلاق. عانت بعد طلاقها من فرض قيود اجتماعية عديدة عليها في ظل عادات وتقاليد تُجرّم المطلقة، كما اضطرت لخوض معركة للحصول على حضانة أطفالها، لكنّ قوة شخصيتها ساعدتها على تخطي هذه القيود والصعاب. شاركت الناجية في تدريب مهني متميز ومتخصص خلال وجودها في بيت الأمان أكسبها مهارة متميزة ساهمت في تمكينها اقتصادياً، وأتاحت لها المجال للحصول على فرصة عمل. إن قدرتها على تخطي حالة العنف الذي عاشته وآثارها السلبية على حياتها الحالية، حمل أسرتها الأصلية، لاحقاً، على تقبُّل مسألة طلاقها ومساعدتها في توفير السكن من خلال اقتطاع جزء من منزل العائلة، وما زالت تدعمها مادياً نظراً لتدني راتبها الشهري. لم تتمكن الناجية من الحصول على الأوراق الثبوتية الخاصة بأطفالها حيث أن الزوج مقدسي ويحمل الهوية الإسرائيلية، وكما ذكرنا سابقاً لا تستطيع الهيئات الفلسطينية إلزام الزوج بدفع نفقة للأطفال، إلا أن الناجية نجحت في الاندماج مجدداً داخل أسرتها وفي مجتمعها المحلي وفقاً للباحثة الاجتماعية.

إحدى الناجيات عانت من عنف أسري كاد يؤدي بحياتها إثر محاولة لقتلها بسبب إصرارها على الخروج للعمل، وما زالت تعاني من العنف الأسري في إطار أسرة ممتدة ومتعددة الزوجات ومفككة اجتماعياً. ومع ذلك نجحت في الحصول على شهادة الدبلوم بمبادرة فردية ذاتية، ودون أن تتلقى أية مساندة ومساعدة جدية بعد مغادرة بيت الأمان كاستراتيجية للخروج من دائرة العنف. تقول الناجية أن مقاومتها للعنف الأسري ما زالت مستمرة، وأنها عادت لتبحث عن عمل لكنّ محدودية فرص العمل، وضعف مساندة المؤسسات النسوية يشكل لها إحباطاً في بعض الأحيان.

ضحية/ناجية أخرى أصرت على تحقيق حلمها بالعودة للدراسة الجامعية بعد سنوات من الزواج وإنجاب الأطفال، حيث تلقت المساعدة من بيت الأمان الذي دخلته أكثر من مرة بسبب العنف الأسري، فتم تسجيلها في إحدى الجامعات لاستكمال تعليمها، وقد حصلت على علامات عليا. كل ذلك بالرغم من فشل محاولات إعادة اندماجها داخل أسرتها الأصلية بعد طلاقها من زوجها أو تحقيق حلمها بالعيش مع أطفالها في بيت مستقل والعمل والاعتماد على ذاتها.

يتضح من خلال التجارب السابقة وتجارب أخرى لم يتم التطرق لها في هذا التقرير أن بعض الناجيات ممن تمت مقابلتهن نجحن في مقاومة العنف الذي مورس بحققهن وإن بدرجات متفاوتة، بل إن البعض منهن نجحن في تحقيق إنجازات مهمة في بعض مجالات حياتهن، وإن لم يتمكن من تحقيق نجاح متكامل. ارتبط نجاح الناجية إلى حد بعيد بقوة إرادتها للحياة، ومثابرتها على مواجهة التحديات ومقاومة الواقع والقيود الاجتماعية المفروضة عليها، فغياب أو ضعف الدعم والإسناد بعد مغادرة البيت الآمن لم يُثْن بعض الناجيات عن محاولة إعادة الاندماج في المجتمع المحلي، فكما ورد في حالة المعنفة الثانية المذكورة أعلاه، وعلى الرغم من استمرار معاناتها من العنف الأسري، إلا أنها ما زالت تقاوم الظرف الذي تعيش فيه، بل لقد نجحت أحياناً في الحصول على فرصة عمل وتحقيق استقلالها الاقتصادي، وإن كانت سرعان ما تفقدها بسبب الضغوط الأسرية.

في الحالة الأولى والثالثة المذكورة أعلاه ارتبط نجاحهما إلى حد بعيد بوجود جهة داعمة تبنّت الضحية/الناجية وقدمت لها المساندة والدعم اللازمين لضمان تحقيق هدفها، سواء كان ذلك من خلال توفير منحة دراسة للالتحاق بالجامعة، أو توفير سكن مستقل للناجية وأطفالها، أو مساعدة نقدية شهرية، أو تدريب نوعي مكنها من الحصول على فرصة عمل ملائمة، أو تمكين اجتماعي ونفسي أعاد لها ثقتها بذاتها، وسلحها بمعارف ومهارات تساعدها في مواجهة القمع والعنف الممارس ضدها. وفي حالات أخرى لم نذكرها هنا، شكّل استمرار المتابعة في مرحلة ما بعد مغادرة البيت الآمن عنصراً مهماً في قدرة الناجية على الصمود في مواجهة العزلة الاجتماعية التي فرضها عليها المجتمع وفي عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات.

مع ذلك، من الواضح أيضاً أن هذه النجاحات كانت محدودة وجزئية لعدة أسباب من أهمها أن معظمها يغلب عليها الطابع الفردي للمعالجة في ظل غياب رؤية شمولية للتعامل مع العنف كقضية بنيوية تطال المجتمع ككل، وقضايا الضحايا/الناجيات على وجه الخصوص. إلى جانب أنه في معظم الأحيان، تركت الناجية وحيدة لمواجهة مصيرها باستثناء بعض المكالمات الهاتفية التي قد تتلقاها الناجية من حين لآخر من قبل المرشدة الاجتماعية، إلا أن هذه المكالمات لم توفر حماية كافية للناجيات في معظم الحالات بعد مغادرة البيت. إن إعادة اندماج الناجية تتم في معزل عن العمل مع الأسرة والمجتمع، بمعنى أنه لا يتم العمل على تفكيك البنى البطريركية المنتجة للعنف والمُشكلة لوعي الأسرة والمجتمع بقضايا العنف الأسري والمجتمعي وسبل تخطيها ومواجهتها.

المطلوب احتضان الضحية/الناجية وفق أسس جديدة وفي إطار علاقات قوة أكثر توازناً بين الضحية/الناجية وأفراد عائلتها، خاصة الذكور منهم، كما تضمن لها حقوقها الشخصية، وحققها في تقرير مصيرها، والشعور بالطمأنينة والأمن والأمان داخل أسرتها، وفي مجتمعها المحلي.

التفاعل والتنسيق بين المؤسسات الشريكة

والمسألة الأساسية هنا هي مسألة مستوى التنسيق بين المؤسسات الشريكة ما بين بيوت الأمان، ووزارة التنمية الاجتماعية ممثلة بالمرشدة الاجتماعية للمرأة في مكاتب الوزارة في المحافظات، الدائرة القانونية ووحدة المرأة (ومنسقة "تواصل") في المحافظة وأخيراً وحدة حماية الأسرة في مراكز الشرطة. قانونياً، تتولى وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولية متابعة الناجيات من العنف بعد خروجهن من بيوت الأمان، وتبدأ عملية التواصل والتنسيق ما بين بيوت الأمان ووزارة التنمية الاجتماعية خلال الأسبوع الأول من خروج الناجية.

تبين المقابلات المختلفة أهمية التنسيق ما بين الأطراف الشريكة لضمان نجاح عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات في المجتمع والأسرة بعد مغادرة بيوت الأمان، وفي ذات الوقت تُظهر هذه المقابلات تذبذب مستوى التنسيق والتعاون بين الأطراف الشريكة. بداية، يتوجب على الشؤون الاجتماعية تزويد البيت الآمن بتقرير نهائي عن حالة الناجية، ولكن يحصل أحياناً أن لا يتم ذلك.

محدودية عدد المرشديات الاجتماعيات في مكاتب الشؤون الاجتماعية في المحافظات وإثقالهن بالمسؤولية عن عدة ملفات، فضلا عن ملف المرأة بما فيها متابعة قضايا النساء المُعنفات يفضي إلى عدم توفر الوقت الكافي لمتابعة قضايا المُعنفات، وتنفيذ المهام المطلوبة ضمن عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات. وكذلك يصعب عليها المحافظة على الآليات اللازمة لاستمرارية التواصل مع باقي المؤسسات الشريكة، وإن كانت المرشديات يدركن أولوية التعاون بين الأطراف الشريكة.

تعطي إحدى المرشديات الاجتماعيات أمثلة على مثل هذه الشراكة، ودورها في توفير حماية للعاملين مع المُعنفات، وأيضا المُعنفات أنفسهن، فتقول:

في الممارسة العملية، الطابع العام للعلاقة بين بيوت الأمان ومكاتب الشؤون الاجتماعية هي علاقة تعاون وتكامل، ويعتمد هذا بصورة كبيرة على المرشدة الاجتماعية في المحافظة، وأيضا على العاملات في بيوت الأمان. في بعض الحالات الصعبة تنذبذب العلاقة بين التعاون والتناقض أو الصراع، حيث قد يقوم بيت الأمان بالضغط على المرشديات الاجتماعيات لأخذ المُعنف، لأن سلوكها بات عنيفا، وهناك اعتداء على العاملات الاجتماعيات أو على أملاك المركز، أو لأن لها تأثير سلبي على غيرها من النساء المتواجدات في المركز، أو لأنها حاولت الانتحار، أو لأن بيت الأمان تعرض للخداع لدى إدخال نزيلة لا تخضع لمعايير الفئة المستهدفة، كأن تكون مريضة نفسيا، أو تعمل في الدعارة (وقد تكون ضحية لتجارة الجنس)، أو تتعاطى المخدرات. في المقابل، ترى المرشدة الاجتماعية أن دور بيوت الأمان تحمل المسؤولية التامة عن هؤلاء النساء، لحين التوصل لتسوية لحالتها.

تتباين العلاقة مع مراكز "تواصل" بين محافظة وأخرى اعتمادا على المرشدة الاجتماعية في كل محافظة. ففي بعض المحافظات ترى المرشديات الاجتماعيات أن العلاقة مع "تواصل" مرتبطة بنوع القضية، وأن المرشدة هي الجهة المرجعية التي تحدد إشراك منسقة "تواصل" في التدخل لإعادة إدماج الناجية، وتحديدًا في مسألة التمكين الاقتصادي، ومساندتها في توفير فرصة عمل من خلال مؤسسات المجتمع المدني المنخرطة في مركز "تواصل" في المحافظة.

استنتاجات عامة وتوصيات

لا تهدف هذه الدراسة إلى تقديم خطة وطنية لإعادة اندماج الضحايا/الناجيات من العنف في مجتمعاتهم المحلية، ولكن يمكن تقديم استنتاجات الدراسة، بما فيها التوصيات والاقتراحات التي وردت على لسان من تمت مقابلتهم.

على المستوى الوطني

أولاً، تخلص الدراسة إلى أن تحقيق وضمان ديمومة عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات من العنف تتطلب معالجة وإحداث تغييرات جذرية على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنتجة للعنف بمختلف أشكاله، بما فيها العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبالتالي، فإن مناهضة العنف أساساً تقتضي مقاومة، والقضاء على، الكولونيالية المهيمنة على الشعب الفلسطيني، إضافة لمقاومة السيطرة الرأسمالية والبنى البطريركية.

ثانياً، هناك إجماع على ضرورة تطوير رؤية شمولية للتعامل مع قضايا العنف، وإقرار قوانين وتشريعات حامية للمُعتنفات، وادعاء في الوقت ذاته للمعتدين، بما فيها قانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، إضافة لتطوير قانون حماية للأسرة من العنف يتضمن على سبيل المثال تعويض المُعتنفات عن العنف الذي تعرضن له، وتمكين الزوجة، المُعتنفة من بيت الزوجية، أو الأخت، من بيت الأسرة، ما يسهل عملية إعادة دمج الضحايا/الناجيات في المجتمع. فتوفير المسكن يشكل عاملاً مهماً في استقرار الناجية واستقلاليتها بعيداً عن المعتدي، ويسهل بالتالي اندماجها في المجتمع. على أن يتم الانتباه إلى أن لا تتحول مثل هذه التدابير إلى ميرر جديد لممارسة العنف عليها، أو على النقيض من ذلك أن تتسبب في استخدام القانون. ولكننا في هذه الدراسة نعتقد أن التركيز على التعديلات القانونية وتجاهل باقي القضايا ستبقى قاصرة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها بتحقيق الحماية للناجيات، وضمان إعادة اندماجهن في المجتمع.

ثالثاً، مطلوب تبني سياسات وإجراءات، وإقرار برامج وأنشطة تسهم في ضمان حماية النساء من عنف مؤسسات السلطة ذاتها، بما فيها تلك المؤسسات المنخرطة أصلاً في عملية مناهضة العنف وعملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات من العنف، و/أو تدخل بعض الأفراد المتنفذين في السلطة الفلسطينية وأجهزتها. إذ ما زالت بعض الناجيات تتحدثن عن الفجاجة في التعامل معهن في مراكز الشرطة والمحافظة، وأحياناً الاستخفاف بمعاناتهن، عندما لجأت لهم بعض الضحايا/الناجيات بعد مغادرة بيوت الأمان لهم لحل تناقضاتهم مع العائلة.

رابعاً، هناك حاجة لتوفير بيوت أمان كافية لاستيعاب النساء المُعتنفات، وتوفير كافة الخدمات المطلوبة داخل هذه البيوت، على أن تتولى الحكومة مسؤولية دعم وتمويل ومتابعة هذه البيوت. بالإضافة لضرورة إعطاء بيوت الأمان، بما فيها المراكز غير الحكومية صلاحيات التنسيق والعمل

مع وزارة التنمية الاجتماعية ليس فقط في مرحلة تهيئة الضحية/الناجية لمغادرة بيت الأمان، بل أيضا متابعتها في مرحلة ما بعد مغادرة بيت الأمان. وأن يترافق هذا مع توفير الكادر الوظيفي المؤهل والمدرّب والكافي للعمل مع هذه الفئة من النساء في مكاتب الشؤون الاجتماعية، وفي بيوت الأمان.

خامسا، التزام السلطة الفلسطينية برصد الميزانيات اللازمة لدعم البرامج والأنشطة التي تستهدف المُعنفات في جميع المراحل، بما فيها مرحلة إعادة الاندماج، وما يتطلبه التمكين الاقتصادي من تدريب وتعليم المهني، وتوفير فرص عمل، وإعطاء قروض تضمن استقلاليتها اقتصاديا، وتضمن توفير مستوى حياة كريمة للضحية/الناجية وأطفالها. إذ تشير معطيات الدراسة إلى ضعف برامج التمكين الاقتصادي المقدم لهن خلال تواجدهن داخل بيوت الأمان، حيث تتسم هذه الدورات بالموسمية وفقا لنوع التمويل المقدم، وعدم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات وقدرات الضحايا/الناجيات في المشاركة في مثل هذه التدريبات، وإمكانية توظيفها في مرحلة ما بعد العودة لحياتها في الخارج.

على مستوى المؤسسات العاملة في عملية إعادة الاندماج

أولا، عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات عملية معقدة ومستمرة تقوم على المشاركة والتكاملية بين القطاعات المختلفة حكومية وغير حكومية.

ثانيا، في الحالة الفلسطينية يفرض السياق الاحتلالي، وما يتضمنه من تقويض وهيمنة على البنى الاقتصادية والسياسية، وتذبذب في أوضاع السلطة الفلسطينية ضرورة تفعيل وإعطاء دور أكبر للقاعدة الجماهيرية والمؤسسات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني مثل المنظمات والأطر النسوية العاملة مع النساء المُعنفات سواء بشكل منفرد لكل مؤسسة أو عبر شبكة "تواصل" في عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات من العنف في مجتمعاتهن المحلية.

ثالثا، قطعت وزارة التنمية الاجتماعية خطوة مهمة في إطار تطوير متابعة عملية اندماج الضحايا/الناجيات من العنف في المجتمع، إلا أن دورها ما زال بعيدا عما هو متوقع منها، وفقا لرؤية الضحايا/الناجيات لعوامل خارجية عامة وأخرى داخلية من ضمنها كادر الوزارة الوظيفي ودوره، وتحديد المرشحات الاجتماعيات كونهن الفاعل الأساسي في عملية إعادة اندماج الناجيات. يتطلب تفعيل دور المرشحات الاجتماعيات إعادة النظر في حجم المهام الملقاة على عاتقهن، وتخصيص الوقت الكافي لهن لمتابعة قضايا النساء المُعنفات أو توظيف كادر جديد للقيام بالمهام المطلوبة وفق رؤية شمولية. كما يتطلب نجاح المرشدة الاجتماعي التطوير والتنفيذ المستمر لبرامج زيادة الوعي وبرامج التدريب للمرشحات لتمكينهن من التعامل مع الطيف الواسع لقضايا العنف، والتعامل أيضا مع تنوع السياقات السياسية الاحتلالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية للمحافظات، إضافة للخلفية الطبقية والاجتماعية والثقافية للضحية/الناجية وخصوصية قضيتها. وكما تتمكن المرشحات الاجتماعيات من القيام بالمهام المناطة فيهن يجب تزويدهن بالموارد والمصادر المالية والمادية،

إضافة للحماية اللازمة خلال متابعتهم الميدانية للناجيات. تحتاج المرشدات الاجتماعيات إلى جهة مهنية متخصصة تقوم بالإشراف على عملهن، وتوفير المساندة والتشاور معهن حول كيفية التعامل مع بعض الحالات التي تستعص عليهن، وكذلك توفير أنشطة للتفريغ النفسي لهؤلاء المرشدات، أو في الحد الأدنى تنظيم اجتماعات دورية للمرشدات الاجتماعيات للباحث في القضايا التي يتابعونها، وتبادل الخبرات والتجارب، وللتفريغ النفسي.

رابعا، أكدت المقابلات التباين في طبيعة العلاقة بين الأطراف المشاركة في عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات. ويمكن وصفها كعلاقة تعاون وصراع، ويحدد طبيعتها الرؤية الفردية للعاملات في مجال إعادة الاندماج. فما زالت مأسسة عملية إعادة الاندماج في بدايتها وتحتاج إلى مزيد من النقاش والتعاون لإرساء أسس الشراكة بينهم، بحيث لا يتم تجاوز أي من الأطراف الشريكة، وفي ذات الوقت عدم وضع توقعات أعلى من إمكانيات الأطراف. إذ لا يوجد وضوح تام للأسس التي تقوم عليها العملية بالنسبة لكل طرف من الأطراف الشريكة في عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات، وبشكل خاص دور ومساهمة مراكز "تواصل" في المحافظات. وعموما تؤكد نتائج الدراسة على استمرارية ضعف التنسيق بين الجانب الحكومي ممثلا بوزارة التنمية الاجتماعية، وما بين المنظمات الأهلية والمنظمات والأطر النسوية العاملة في مجال إعادة اندماج الضحايا/الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن شبكة "تواصل" في وحدات المرأة في المحافظات. يُفترض بمراكز "تواصل" أن تقوم بتفعيل العلاقة مع منظمات المجتمع المحلي، ولكن على الرغم من نشاطاتها في المحافظات، إلا أن التنسيق بخصوص إعادة اندماج الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحديدًا في ما يتعلق بالتمكين الاقتصادي، ما زال محدودا في غالبية المحافظات ولم يرتق للمستوى المتوقع. فتفعيل التنسيق والعمل مع مراكز "تواصل" في المحافظات يتطلب، بداية، بناء قدرات مراكز "تواصل"، وتفعيل المؤسسات العضوة في الشبكة للقيام بدورها في ما يتعلق برفع الوعي المجتمعي عموما، والتمكين الاقتصادي والمساعدة في الحصول على فرصة عمل للناجيات الراغبات بالعمل بعد مغادرة بيوت الأمان، على وجه التحديد.

خامسا، تطوير بروتوكول ينظم العلاقة مع الجهات الصحية التي تقدم الإرشاد النفسي في وزارة الصحة، أو غيرها من العيادات والمراكز والمستشفيات، وكذلك في بيوت الأمان. خدمات الإرشاد النفسي يجب أن تكون مجانية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويقدمها خبراء مختصون داعمون للنساء المُعتقات للتغلب على الآثار المؤلمة للعنف.

سادسا، فتح نقاش داخل المنظمات والمؤسسات الفاعلة في مجال مناهضة العنف حول مفهوم إعادة دمج النساء الناجيات من العنف، بحيث تصبح عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات من العنف جزءا أصيلا من برامجهم وعلى كافة الصعد.

سابعا، هناك ضرورة لتطوير آليات العمل بناءً على التجربة المكتسبة خلال العمل، وبما يتجاوب والسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي القائم.

على المستوى المجتمعي

أولاً، بناء برامج وأنشطة وحملات تهدف إلى الوقاية من العنف من خلال رفع الوعي حول موضوع العنف الذي تعززه البنى الاجتماعية البطريركية والثقافية والعادات والتقاليد، وأهمية مواجهة ومناهضة العنف بما في ذلك عملية إعادة اندماج الضحايا/الناجيات من العنف في المجتمع.

ثانياً، مسؤولية تطوير وبناء هذه البرامج والأنشطة هي مسؤولية مشتركة لجميع الأطراف الفاعلة في هذا المجال على المستوى الحكومي والأهلي، ومن ضمنها وزارتا الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة، ومراكز "تواصل"، والمؤسسات الفاعلة ضمن شبكة "تواصل"، ومنتدى مناهضة العنف ضد المرأة.

ثالثاً، تركيز الجهود على المناطق المهمشة في جنوب وشمال الضفة الغربية، ومناطق التماس مع الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، نظراً لارتفاع نسب الضحايا/الناجيات من تلك المناطق.

رابعاً، تشجيع المبادرات المحلية لتنظيم وتشكيل مجموعات محلية تعمل على مناهضة العنف ضد النساء، وحيثما أمكن تقديم الدعم والإسناد للنساء المُعنَّفات لمواجهة العنف، واحتضان الضحايا/الناجيات ودعم جهودهن للانخراط في المجتمع.

على مستوى الأسرة:

إن أحادية العمل مع الضحايا/الناجيات في معزل عن الأسرة وعن البيئة المحيطة، وبصورة خاصة في مرحلة ما بعد مغادرة بيوت الأمان، قد أفضت إلى فشل عملية إعادة الاندماج لعدد من الحالات، ولهذا هناك أولوية:

أولاً، العمل مع الأسرة ككل، ذكورا وإناثا، وخاصة العناصر المؤثرة منهم، وتحليل وتفتيح الأسباب التي أدت لممارسة العنف، بحيث تصبح الأسرة حاضنة للمرأة المُعنفة وليست بيئة معادية، وذلك بالتعاون بين وزارة التنمية الاجتماعية، بيوت الأمان، والمراكز والمؤسسات النسوية الفاعلة في المنطقة أو ضمن شبكة "تواصل".

ثانياً، تبني برامج بديلة تعمل على إعادة تأهيل المعتدين، حيثما أمكن، من خلال توفير الاستشارات والإرشاد، باعتباره جزءاً من مواجهة ومكافحة العنف الممارس ضد النساء والفتيات، بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية ومراكز الإرشاد النسوية العاملة في مجال مناهضة العنف، وأيضاً وزارة الصحة وعيادات الصحة النفسية.

ثالثاً، توفير الدعم والإسناد اللازم للأسرة مثل تقديم المساعدات المالية والغذائية أو القروض، وتوفير الخدمات الصحية في حالات الأسر الفقيرة، وتحمل مسؤوليتها وزارة التنمية الاجتماعية.

التدخلات على المستوى الفردي (الضحايا/الناجيات)

أولاً، النساء ضحايا العنف لسن فئة واحدة، فهن مختلفات على أكثر من صعيد اجتماعياً، طبقياً، عمرياً، تعليمياً ويعانين من أنواع مختلفة من العنف، وهذا يتطلب التعامل بمرونة مع هذه الاختلافات. ثانياً، العمل على ضمان حق تقرير المصير والاستقلالية للناجيات في الممارسة العملية، على أن لا يتعارض ذلك وشروط حمايتهن من التهديد، وحين تكون هناك حاجة لفرض وصاية مؤقتة على بعض النساء بسبب اضطرابات سلوكية طارئة.

ثالثاً، استكمال عملية تمكين وتقوية النساء خارج بيوت الأمان، داخل أسرهن وفي مجتمعاتهن المحلية، تتضمن العديد من الجوانب، من ضمنها:

التدرج في عملية إعادة الاندماج، والانفتاح على المجتمع خلال التواجد في بيوت الأمان هي مسألة مهمة شرط أن لا يتعارض هذا وشروط حماية الضحايا/الناجيات. فقد أكد عدد من الناجيات على صعوبة مواجهة المجتمع والأسرة مباشرة خلال المرحلة الأولى لمغادرة بيوت الأمان، ولذلك فإن تبني آلية إعادة الاندماج التدريجي للناجيات في الأسرة والمجتمع، تساعد على تجاوز حالة الخوف من المجتمع. كأن يتم عقد جزء من الدورات أو الأنشطة خارج المؤسسة كجزء من عملية تهيئة الناجية للاختلاط في المجتمع المحلي، أو الذهاب في زيارات تجريبية للأسرة والعودة لبيت الأمان، حينما وأينما أمكن ذلك، بإشراف كل من بيوت الأمان، وزارة التنمية الاجتماعية، وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني وتواصل أينما أمكن.

يتربط هذا مع ضرورة تنظيم متابعة مستمرة للضحايا/الناجيات بعد مغادرة بيوت الأمان، حيث غالباً ما يواجهن ضعفاً أسرية ومجتمعية صعبة، وأحياناً رافضة لوجودهن في ظل عادات وتقاليد مُتساهلة مع الرجال ومتشددة في الغالب مع النساء، خاصة من تجرأت منهن على تجاوز السلوك المتوقع تجاه الحفاظ على أسرار العائلة والتضحية لأجلها. هذا الأمر يضعف قدرتهن على المفاوضة لتغيير واقعهن في ظل علاقات قوة غير متكافئة أصلاً. ولهذا تزداد أهمية متابعة الناجيات في المراحل الأولى لمغادرة بيوت الأمان، حيث يتم ترسيم وترسيخ الأسس الجديدة التي تحدد موقع الناجية داخل الأسرة، ويمكن أن توفر المرشدة الاجتماعية مساندة ودعم مهم للفتيات لتقوية موقفهن التفاوضي من خلال الزيارة الميدانية، وكذلك الهاتفية. مع الأخذ بعين الاعتبار تذييل العقوبات التي تحد من قدرة الضحية/الناجية على التواصل مع المرشدة، مثل توفير هاتف نقال، أو شحن الرصيد.

ويعتبر توفير خدمات العلاج النفسي، وخدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي مسألة مهمة أخرى، خاصة الحالات التي تعرضت للاعتداءات الجنسية، حيث أن علاج الآثار النفسية للاعتداءات الجنسية على نفقة المريض مكلفة جداً وتحتاج لفترة طويلة بالنسبة لغالبية الضحايا/الناجيات، كما أن الانقطاع عنها يؤدي لانتكاس الضحية/الناجية مجدداً، ويعيق وربما يفضل عملية إعادة الاندماج، وتقع هذه

المهمة على عاتق دوائر الصحة النفسية في وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، بيوت الأمان للتأكد من أن النساء المُعتنفات لن يتهمن بأنهن مريضات عقليا أو نفسيا.

كما أن تحرُّر الضحية/الناجية من التبعية الاقتصادية للأسرة أو للزوج المُعتدي يحتل أهمية كبرى في عملية إعادة اندماج الضحية/الناجية، لكن السياق الاستعماري فرض ظروفًا اقتصادية صعبة أدت لإفقار قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، خاصة النساء ممن يرأسن أسرهن. وعليه، فإن عملية استكمال التمكين الاقتصادي للضحية/الناجية يجب أن تكون على رأس سلم أولويات الجهات المشاركة في عملية إعادة الاندماج، من خلال عدة تدخلات منها: توفير التدريب المهني الملائم مع متطلبات سوق العمل، وأيضا توفير القروض لتأسيس مشاريع خاصة ومساعدتهن على استمراريتها وتطويرها، وتوفير فرص عمل بالتعاون بين وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني. كما أن تشجيع النساء في المجتمعات المحلية على الانتظام في جمعيات تعاونية يساهم في تعزيز دخلهن بعيدا عن علاقات الاستغلال. ويمكن الاستفادة هنا من تجربة الباكستان فقد تم تأسيس مركز خارجي لتشغيل النساء وتوفير سكن داخلي لهن، ويمكن أن يخصص هذا للنساء من الحالات المستعصية على الحل، وحياتهن مهددة بالخطر خارج بيوت الأمان، بحيث تتحرر النساء نسبيا من القيود التي تفرض عليهن في بيوت الأمان.

إن محدودية مصادر الدخل المتاحة للنساء في المجتمع الفلسطيني عموما، ولدى معظم الحالات التي تدخل بيوت الأمان، تشير إلى ضرورة توفير المخصصات المالية الشهرية وتأمين المسكن للنساء اللواتي فقدن السكن بسبب الطلاق، أو عدم القدرة على العودة للعيش مع الأسرة، أو غيرها من الأسباب. تقع مهمة تلبية هذه الخدمات على عاتق وزارة التنمية الاجتماعية، مع ضرورة مراعاة عدم إعفاء الأزواج من مسؤولياتهم المادية والاجتماعية تجاه أطفالهم ونفقاتهم بعد الطلاق.

من المهم أيضا توفير المساعدة القانونية المجانية للنساء من قبل أي من الأطراف الذي تتوفر لديه الخدمة مثل بعض المراكز النسوية، أو المستشار القانوني في المحافظة. وكذلك العمل على تطوير الآليات المناسبة للتعامل مع بعض الحالات المزمّنة والمستعصية أو الحالات التي عجزت الأطراف المعنية عن حلها بطريقة عادلة تحمي المُعتنفات وتحفظ كرامتهن؛ ففي ظل بنية اجتماعية وقانونية تحمي مصالح الذكور وتدني من قيمة النساء، يصعب الوصول إلى تسويات تحمي المُعتنفات. مثال على ذلك تزويج الفتاة من المعتدي عليها جنسيا، حيث يفلت الجاني من العقاب، فيما تُعاقب الضحية عند تزويجها من جلادها أو قتلها، فالمطلوب هو معاقبة الجاني على جريمته دون إتاحة الفرصة له للفرار من العقاب، وفي الوقت ذاته توفير سبل حماية دائمة لهؤلاء الفتيات، والعمل مع الأسرة والمجتمع المحلي بصورة مكثفة لإدراك أنها هي المجني عليها والتي تحتاج لدعم واحتضان.

التمويل الخارجي

هناك اتفاق على أهمية التمويل في تغطية البرامج والأنشطة المتعلقة بإعادة الاندماج داخل الأسرة وفي المجتمع المحلي، من الأمثلة على ذلك دعم التعاون الإيطالي لمراكز "تواصل" وأيضا الدعم الإسباني لبرامج التدريب المهني في البيت الآمن. وفي ذات الوقت هناك انتقادات حول ارتباط برامج وأنشطة عملية إعادة اندماج النساء الناجيات من العنف بمشاريع وبتمويل قصير الأمد مرتبط أساسا بأولويات وبرامج مؤسسات التمويل ذاتها. هذا بدوره يثير مسألة البحث عن سبل توفير التمويل اللازم لتلبية احتياجات وأولويات المنظمات والنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، من ضمنها فتح حوار مع الجهات المانحة حول ضرورة الأخذ في الاعتبار خصوصية السياق الاستعماري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تعمل فيه، وما يتطلبه من ضرورة توفير دعم طويل الأمد بما يساهم في إرساء بنية قوية في مواجهة العنف، وبدعم البرامج والأنشطة التي تشكل أولوية واحتياجات مهمة للمنظمات النسوية والنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. نضيف إلى ما سبق ضرورة بناء العلاقة بين الطرفين على أسس ديمقراطية وتعاونية، تحفظ استقلالية الجهات الحاصلة على التمويل، ولا تفرض عليهم شروطا تتناقض وأسس الديمقراطية والاستقلالية.



المراجع باللغة العربية :

بن بلقاسم، نور الدين. الإدماج والاندماج: المفهوم والدلالات والشروط الموضوعية. جمع وتقديم وتنسيق عز الدين دخيل. الإدماج والاندماج... الرهانات والاستراتيجيات والمرجعيات، أعمال الندوة العلمية الدولية. المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببيئر الباي-جامعة تونس.

تراكي، ليزا. 2003. المجتمع والنوع في فلسطين: نقد لوثائق الوكالات الدولية حول سياساتها العامة. باحثات. تجمع الباحثات اللبنانيات. بيروت.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2013. رام الله-فلسطين. <http://pcbs.gov.ps/Downloads/book2015.pdf>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006. العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية: دراسة تحليلية. رام الله- فلسطين. <http://pcbs.gov.ps/Downloads/book1340.pdf>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011. النتائج الأساسية. رام الله-فلسطين. <http://pcbs.gov.ps/Downloads/book1864.pdf>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2011. الفقر في الأراضي الفلسطينية: تقرير النتائج الأساسية للأعوام 2009-2010. رام الله- فلسطين. <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1789.pdf>

حمامي، ريماء. 2014. سياسة النوع الاجتماعي في «بقج» السلام: برمجة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والحوكمة المعولمة في فلسطين المحتلة، ورقة بحث غير منشورة (نسخة أولية)

حملة الأمين العام للأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة 2008. *اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة*. متوفر على: <http://www.un.org/arabic/women/endviolence/framework.shtml>.

فريق عمل نطاق مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي 2010. دليل تسويق تداخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية. http://resourcecentre.savethechildren.se/sites/default/files/documents/6506_0.pdf

كاليسكان، سيلمن. العنف الجنسي: الاستجابة العاجلة للإصابات والعمل على منعها: شرط مسبق للسلام والعدالة. نشرة الهجرة القسرية 27. متوفر على: www.fmreview.org/ar/pdf/NHQ27/54.pdf

كمال، هالة. 2013. النوع الاجتماعي: التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية. ورقة مقدمة لمؤتمر "نساء

الحدود من التهميش إلى التمكين"، مطروح، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة. ص 165-197.
http://scholar.cu.edu.eg/?q=halakamal/files/genderdiversityspecificitylnw_ltnw_wlkhsy.pdf

المالكي، امحمد. 2013. الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب العربي الكبير. ورقة مقدمة لمؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية المنعقد ما بين 30-31 آذار مارس 2013. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة. متوفر على:
www.almuntada-pal.ps/?page_id=158.

منظمة الصحة العالمية 2013. مشكلة ذات ابعاد وبائية من مشاكل الصحة العمومية اطلاق مبادئ توجيهية جديدة للشؤون السريرية والسياسة العامة لتوجيه استجابة قطاع الصحة. متوفر على:
www.who.int/.../news/.../violence_against_women.../ar.

منظمة الصحة العالمية 2014. تعميم مبادرات مكافحة العنف القائم على الجنس.
www.albankaldawli.org/.../mainstreaming-initiatives-t.

منظمة العفو الدولية 2004. www.ucs-pal.org/index.php%3Foption%3Dcom_cont.

منظمة المرأة العربية 2009. دراسة مسحية للمشروعات المخصصة للمرأة العربية في المجالات الاجتماعية: فلسطين.

<http://www.arabwomenorg.org/Content/surveystudies/Palestine.pdf>

منظمة المرأة العربية 2011. الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2020 «حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف».

<http://www.equalpowerlastingpeace.org/ar/resource/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%aa%d9%8a%d8%ac%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%85%d9%86%d8%a7%d9%87%d8%b6%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%86%d9%81-%d8%b6/>

الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة.
www.lebanesewomen.org/ar/.

وزارة التنمية الاجتماعية اللبنانية. البرامج والخدمات التي تستهدف المرأة.
www.emigrants.gov.lb/ar-mosa6.pdf.

وزارة شؤون المرأة 2011. الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2011 -



<http://mowa.pna.ps/Arabic%20Part.pdf> .2019

وزارة شؤون المرأة الفلسطينية 2010. وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين 2011-2013. بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

<http://iknowpolitics.org/sites/default/files/un-women-opt-full-palestinian-gender-strategy-2011-ar.pdf>

المراجع باللغة الإنكليزية :

- Bahun-Radunović, Sanja and V. G. Julie Rajan. 2009. Violence and Gender in the Globalized World. Ashgate Publishing Ltd.
- Bartky) 1990, p 79,80 in Westlund 1999) pre-Modern and Modern power: Foucault and the Case of Domestic violence: Institutions, Regulations, and Social Control. (24\4), pp 1045-1066.
- Bartky, Sandra. 1990. «Foucault, Femininity, and the Modernization of Patriarchal Power.»In her Femininity and Domination: Studies in the Phenomenology of Oppression, 63-82. New York: Routledge
- Benjamin, Judy A. Murchison, Lynn. 2004. Gender Based Violence: Care and Protection of Children in Emergencies. Save of Children.
- Bennett, Allison. 20002. The reintegration of child ex-combatants in Sierra Leone with particular focus on the needs of females. MA thesis, University of East London. MA in Refugee Studies.
- Cagla Diner and S,ule Toktas. 2013. «Women’s Shelters in Turkey: A Qualitative Study on Shortcomings of Policy Making and Implementation» in Violence Against Women 19 (3) 338 –355
- Clark, Cari. 2003. Gender Based Violence Research Initiatives In Refugee, Internally Displaced and Post-Conflicted Settings: Lessons Learned. Working Paper #17.
- Critelli F.M., Willett J. 2010. Creating a safe haven in Pakistan" in International Social Work, 53 (3) , pp. 407-422.
- Foucault (1977, in Westlund 1999) pre-Modern and Modern power: Foucault and the Case of Domestic violence: Institutions, Regulations, and Social Control. (24\4), pp 1045-1066.
- Foucault, Michel. 1973. The Birth of the Clinic. Trans. A. M. Sheridan Smith. New York: Vintage.
- Galano, Maria M., Hunter , Erin C., Howell, Kathryn H., Miller, Laura E. and Graham-Bermann, Sandra A. 2013. "Predicting Shelter Residence in Women Experiencing Recent Intimate Partner Violence" in *Violence Against Women* April 30, 2013
- Gog, Janneke van. 2008. Coming back from the bush: Gender, youth and reintegration in northern Sierra Leon. African Studies Center, African Studies Collection, vol. 9. PrintPartners Ipskamp BV, Enschede.
- Grossman Susan F.& Lundy Marta. 2011. "Characteristics of women who do and do not receive onsite shelter services from domestic violence programs" in Violence Against Women, 17(8):1024-45.
- Haj-Yahia. Muhammad. 1995. Palestinian Women and Domestic Issues. Bisan Center for Research and Development.
- Handbook for Coordinating Gender-based Violence 2010. http://www.unicef.org/protection/files/GBV_Handbook_Long_Version.pdf

http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/85239/1/9789241564625_eng.pdf

James, Angela. 2008. 'Making Sense of Race and Racial Classification', *White Logic White Methods: Racism and Methodology*, ed. Zuberi and Bonilla-Silva. Rowman and Littlefield. p. 32

Kayitesi, M. 2006. *Funding Development in Rwanda: The Survivors' Perspective: Development in Practice*. 16(3\4), pp 316-321.

Kuninobu, Junko. 2002. "Lifelong Learning for Elimination of Violence Against Women" in Carolyn Medel-Añonuevo (ed.) *Integrating lifelong Learning Perspectives*. UNESCO Institute for Education, pp. 169-174.

Lane, Shannon and Eleanor Lyon and Anne Menard. 2008. "Meeting survivors needs: Multi state Study of Domestic violence shelter Experiences Original Report Title: Final Report" . University of Connecticut

Lee, J. 1989. "*Our Hearts are Collectively Breaking*": Teaching Survivors of Violence: *Gender and Society*. 3(4), pp 541-548.

Omi, Michael, and Howard Winant. 1994. *Racial Formation in the United States*. 2nd ed. New York: Routledge.

Palestinian Central Bureau of Statistics. 2012. *Violence Survey in the Palestinian Society, 2011-Main Findings*. Ramallah-Palestine. <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1864.pdf>

Rittberger, V. 1973. *International Organization and Violence: Journal of Peace Research*. (10\3), pp 217-226.

Tutty, Leslie. 1999. Residents' Views of the Efficacy of Shelter Services for Assaulted Women. In *Violence Against Women August vol. 5 no. 8* 898-925

Vazirova, Aysel. 2012. *Assessment of Services provided to Victims of Gender Based Violence by State and Non-State Agencies in Pilot Areas*. UNFPA

Wathen, C. Nadine, Harris, Roma M., Ford-Gilboe, Marilyn, and Hansen, Michele. 2015. "What Counts? A Mixed-Methods Study to Inform Evaluation of Shelters for Abused Women". *Violence Against Women* 2015, Vol. 21(1) 125 –146

Westlund, A 1999. pre-Modern and Modern power: Foucault and the Case of Domestic violence: Institutions, Regulations, and Social Control. (24\4), pp 1045-1066.

Wickham, Leah. 2009. *The Rehabilitation and Reintegration Process for Women and Children Recovering from the Sex Trade*. http://www.ipg.vt.edu/papers/Wickham_Sex%20Trafficking%20Victims.pdf

World Bank. 2013. *Sexual and gender based violence : a strategic review*. Washington DC ; World Bank. <http://documents.worldbank.org/curated/en/2013/11/18621216/sexual-gender-based-violence-strategic-review>

World Health Organization (WHO). 2013. *Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence*.

ملحق إحصائي

جدول رقم (1): توزيع النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأراضي الفلسطينية وتعرضن لأنواع محددة من العنف من قبل الزوج حسب المنطقة خلال 12 شهرا الماضية

نوع العنف المنطقة	العنف النفسي	العنف الجسدي	العنف الجنسي	العنف الاجتماعي	العنف الاقتصادي	تعرضن للعنف
الضفة الغربية	48,8	17,4	10,2	44,8	41,6	29,9
قطاع غزة	76,4	34,7	14,9	78,9	88,3	51,0
الأراضي الفلسطينية	58,6	23,5	11,8	54,8	55,1	37,0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011. النتائج الأساسية. رام الله-فلسطين.

الجدول رقم (2): توزيع النساء اللواتي دخلن مركز محور خلال الفترة من 2007 حتى نهاية 2014 حسب العام

العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
العدد	42	44	50	58	34	46	23	24	321

المصدر: سجلات مركز محور، 2015

الجدول رقم (3): توزيع النساء اللواتي دخلن مركز محور خلال الفترة من 2007 حتى نهاية 2014 حسب المنطقة التي جاءت منها.

المنطقة	أريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله	طوباس	طولكرم	غزة	نابلس	قلقيلية	مفتوح	المجموع
العدد	11	73	25	81	17	60	3	14	1	19	10	7	321

المصدر: سجلات مركز محور، 2015

الجدول رقم (4): توزيع النساء اللواتي دخلن مركز محور في الفترة ما بين 2007 حتى نهاية 2014 وفقا للفئة العمرية

الفئة العمرية	ما دون 15 عام	15-20 عام	21-26 عام	27-32 عام	33-38 عام	39 فما فوق	معلومات غير متوفرة	المجموع
العدد	5	91	115	55	31	10	14	321

المصدر: سجلات مركز محور، بيت لحم 2015

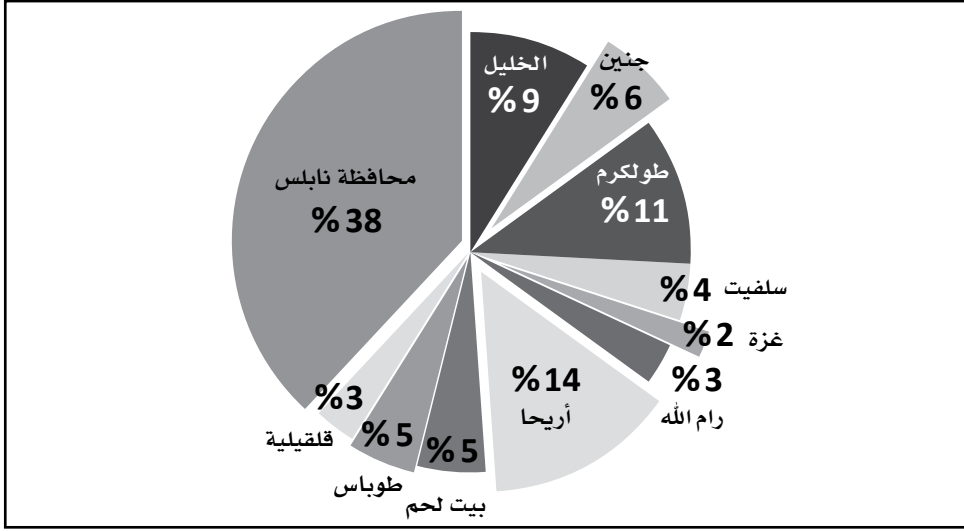
الجدول رقم (5): توزيع النساء اللواتي دخلن مركز محور في الفترة ما بين 2007 وحتى نهاية 2014
وفقاً للمستوى التعليمي

مستوى التعليم	أمية	ابتدائي	أعدادي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	معلومات غير متوفرة	المجموع
العدد	1	9	15	39	4	8	246	321

المصدر: سجلات مركز محور، بيت لحم 2015

ملحق (2) : الأشكال البيانية

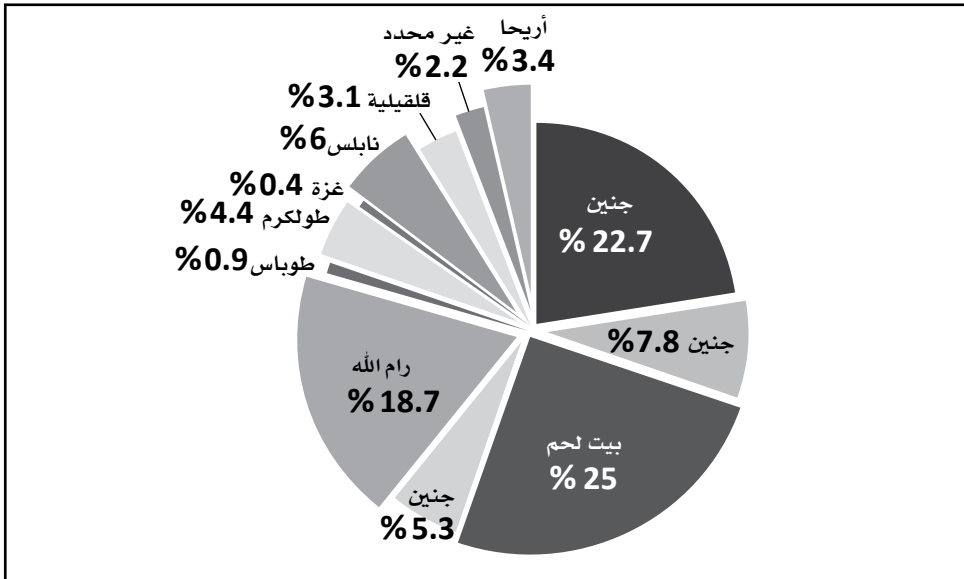
شكل رقم (1): توزيع المنتفعات في البيت الآمن في نابلس وفقا للمحافظة



المصدر: سجلات البيت الآمن 2015

شكل رقم (2) توزيع المنتفعات في البيت الآمن (محور) في بيت لحم وفقا للمحافظة خلال الفترة ما

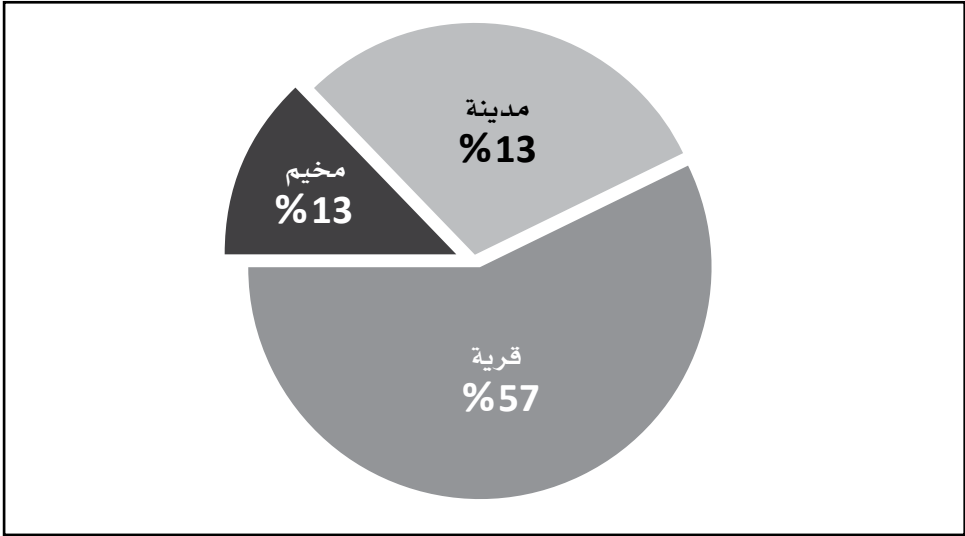
بين 2007-2014



المصدر: سجلات مركز محور 2015

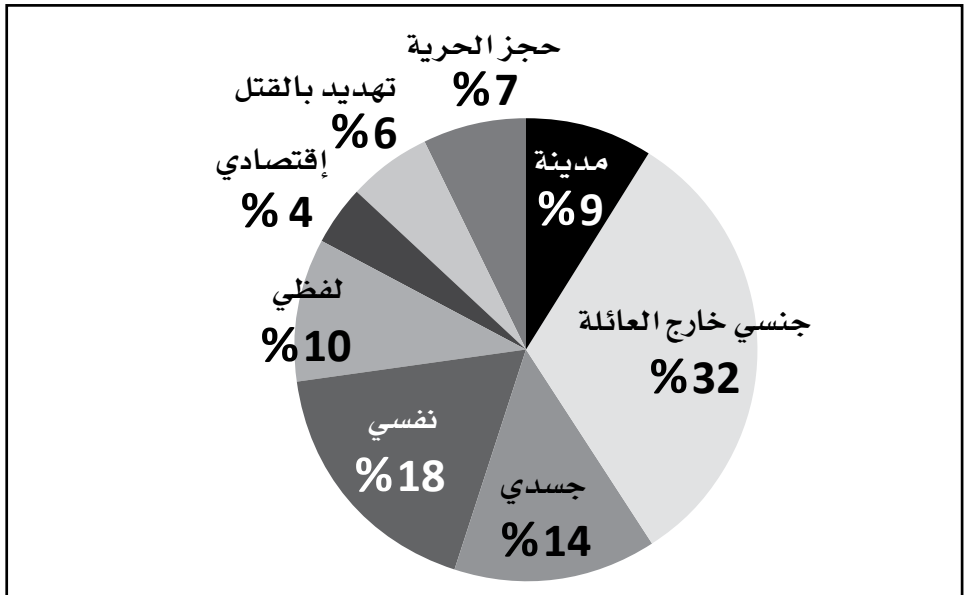


شكل رقم (3): توزيع المُنتفعات في البيت الآمن وفقاً لمنطقة السكن.



المصدر: سجلات البيت الآمن، نابلس، 2015

شكل رقم (4) توزيع المُنتفعات في البيت الآمن وفقاً لنوع العنف الذي تعرضت له



المصدر: سجلات البيت الآمن، نابلس، 2015

قائمة المقابلات

نوال التميمي مديرة دائرة الحماية في وزارة التنمية الاجتماعية
إخلاص صوفان مديرة البيت الآمن في نابلس
سائدة الأطرش القائم بأعمال مديرة مركز محور
اعتدال الجريري منسقة "تواصل" في محافظة رام الله
رنا ازمقنا المستشارة القانونية في محافظة رام الله

قائمة بأسماء المشاركات في المجموعات البؤرية

المجموعة البؤرية الأولى عقدت بتاريخ 1/3/2015 في مقر وزارة التنمية الاجتماعية مع المرشدات الاجتماعيات في مكاتب الوزارة في المحافظات

الاسم	المحافظة	المسمى الوظيفي
نوال التميمي	وزارة التنمية الاجتماعية / رام الله	مديرة دائرة الحماية
سلمى حنتولي	وزارة التنمية الاجتماعية / رام الله	رئيسة قسم النوع الاجتماعي
سمر درويش	رام الله	مرشدة اجتماعية
صبحة عدوان	قلقيلية	مرشدة اجتماعية
تأييد الدبيعي	نابلس	مرشدة اجتماعية
أروى الهودلي	بيت لحم	مرشدة اجتماعية
رائدة درويش	يطا	مرشدة اجتماعية
كفاح أبو عياش	الخليل	مرشدة اجتماعية
تهاني براهيمة	أريحا	مرشدة اجتماعية
منال سلامة	القدس	مرشدة اجتماعية
شمس صلاح الدين	طوباس	مرشدة اجتماعية
ساهرة شديد	طولكرم	مرشدة اجتماعية

المجموعة البيّورية ثانية، عقدت بتاريخ 13/4/2015 في مقر وزارة المرأة في رام الله مع منسقات
”تواصل“:

الاسم	المحافظة	المسمى الوظيفي
سميرة المصري	سلفيت	منسقة "تواصل"
صفاء أبو سنيّة	الخليل	منسقة "تواصل"
اعتدال الجريري	رام الله	منسقة "تواصل"
نهيل صوافطة	طوباس	منسقة "تواصل"
حنان غشاش	قلقيلية	منسقة "تواصل"
مرفت عفيف	جنين	منسقة "تواصل"
رنا زمقنا	رام الله	مستشارة قانونية
خلود حنتش	وزارة شؤون المرأة	دائرة العلاقات العامة
نجمة سمحان	وزارة شؤون المرأة/ رام الله	مديرة الرصد والتوثيق/ وحدة الشكاوى
وفاء الأعرج	وزارة شؤون المرأة/ رام الله	مستشارة قانونية
غادة مدموح	وزارة شؤون المرأة/ رام الله	مديرة استقبال الشكاوى/ وحدة الشكاوى

برنامج التعاون الإيطالي (WELOD) - تمكين النساء والتنمية المحلية

أطلق برنامج تمكين النساء والتنمية المحلية (WELOD) عام 2009، وهو جزء من الدعم الذي تقدمه الحكومة الإيطالية لأولويات التنمية للسلطة الفلسطينية والقطاعات الرئيسية المحددة ضمن خطط التنمية الوطنية الفلسطينية للسنوات 2014-2016، وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2014-2016، الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء 2011-2019. كما يتسق البرنامج مع أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022 التي وضعت حديثاً وكذلك مع وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين للأعوام 2017-2022.

يساهم برنامج تمكين النساء والتنمية المحلية (WELOD) في تعزيز الآليات الوطنية الفلسطينية المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني من أجل النهوض بحقوق النساء وتلبية احتياجاتهن. يعزز البرنامج التمكين الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للمرأة الفلسطينية من خلال مبادرات مختلفة لتنمية القدرات وكذلك من خلال مراكز تمكين المرأة (تواصل) التي تم افتتاحها عام 2011 في كل محافظات الضفة الغربية.

من أجل تعزيز الملكية وبناء المؤسسات، يقدم برنامج (WELOD) دعماً مالياً لوزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية. وتشمل إجراءات الدعم (أ) تطوير مهارات خاصة ضمن نطاق وزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي من أجل تعميم النوع الاجتماعي في التخطيط، تحليل، رصد وتقييم الخطط الوطنية، (ب) النهوض بالتمكين الاجتماعي-الاقتصادي للمرأة الفلسطينية، (ج) دعم خدمات مناهضة العنف التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية، و (د) إنشاء المرصد الوطني الأول حول العنف والترصد المبنيين على النوع الاجتماعي وذلك في وزارة شؤون المرأة.

